

تجمعات المصادر الإلكترونية: دراسة ميدانية على تجمع المكتبات الجامعية المصرية

أ.د. ثناء فرحت

أستاذ المكتبات والمعلومات

قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب

جامعة عين شمس، مصر

مستلخص

دراسة حول تجمعات المصادر الإلكترونية في مجال المكتبات، وتناولت الدراسة تجمع لمكتبات الجامعية المصرية كنمونجا، بدأت الدراسة بمقيدة منهجية شاملة عرضت أهداف البحث وتساؤلاته والدراسات السابقة في الموضوع والمنهجية المتتبعة في الدراسة، ثم تناولت الدراسة مفهوم التجمعات وحددت نشأت المصطلح وبداية ظهوره واستخدامه في مجال المكتبات وأسباب ظهورها وأنواعها وفوائده التي تعود على المشتركين فيها. وتناولت الدراسة عرض لنماذج من تجمعات المصادر الإلكترونية في الولايات المتحدة، بريطانيا، كندا، الصين، وفرنسا. ثم تتحدث الدراسة حول إدارة المصادر الإلكترونية ومعاييرها، ثم تأتي الدراسة الميدانية حول تجمع المكتبات الجامعية المصرية التابع للمجلس الأعلى للجامعات وتناولت نشأتها وأعضاؤها، والمشروعات التي ينفذها مثل مشروع المكتبة الرقمية، ومشروع ميكنة المكتبات الجامعية المصرية.

الاستشهاد المرجعي بالبحث

ثناء فرحت. تجمعات المصادر الإلكترونية : دراسة ميدانية على تجمع المكتبات الجامعية المصرية. - . cybrarians journal - ع 18 (مارس 2009) . - تاريخ الاتاحة > اكتب هنا تاريخ اطلاعك على الصفحة < . - مناخ في : <أكتب هنا عنوان الصفحة الحالية>

أولاً : الدراسة المنهجية :

(1) أهمية الموضوع ومبراته .

الارتفاع في تكاليف التزويد بالمصادر الإلكترونية، وبشكل أكثر تحدياً الارتفاع في تكاليف المجلات الإلكترونية، أحدث قلقاً مهنياً داخل المكتبات، وذلك لأن الارتفاع في تكاليف التزويد أسرع من الزيادة في الميزانيات، ولعدم مواكبة الميزانيات مع أسعار الاشتراكات (McGeary, 2006: p.325)، كما أن اقتاء المصادر الإلكترونية يمثل تحدياً للأساليب التقليدية التي درجت عليها المكتبات ومراکز المعلومات . ونظراً لأن إدارة المصادر الإلكترونية أكثر تعقيداً من تلك الخاصة بالمصادر المطبوعة، فإن العمليات الفنية ، التي كانت تتكون من اختيار وتنظيم واسترجاع، تتضمن الآن عمليات الاختيار والتزويد والتقييم والموافقة والترخيص وعمل الفوائير والتجديد والحفظ ... وغير ذلك ، ويصاحبها سلسلة من الجوانب الفنية مثل : سهولة الاستخدام، وتكنولوجيا الدخول على المعلومات، والواجهات العامة، وحل المشاكل، وكلمات المرور، وإحصائيات الاستخدام، كما أن إدارة المصادر الإلكترونية هي عملية تتطلب غالباً موظفين ذوي مهارات متعددة وكبيرة في كل مرحلة . وبسبب زيادة الطلب على المصادر الإلكترونية، فإن تخزين وإدارة المعلومات الإدارية في ملفات ورقية أو إلكترونية أصبحت مرهقة بشكل متزايد (Kasprowski, 2006 : p.1) .

وقد أصبح المستخدمون للمكتبات يتوقعون استرجاع المعلومات الإلكترونية بسرعة وسهولة من موقع بعيدة . فطبقاً لمسحين تم إجراؤهما في عام 1997، هناك نسبة تتراوح ما بين 43% و 50% من الأمريكان يتوقعون أن يتم الإجابة على استفساراتهم الخاصة بالبحوث والمراجع من خلال وسيلة إلكترونية . وهذا العدد من الأمريكان يتزايد نظراً للتوسيع في قواعد البيانات التجارية من خلال الأقراص المدمجة CD - Rom والتي توافر الآن بشكل كبير ويمكن للمسئي أن يستخدمها بطريقة مباشرة . كما أن غزاراة النصوص الكاملة للمجلات الإلكترونية قد أضافت زيادة في توقعات المستفيدين (Hiremath, 2001 : p. 80-81) . ونتيجة لذلك، فقد زادت المكتبات من مشترياتها للمصادر الإلكترونية، وفي نفس الوقت زادت نسبة ميزانية مجموعاتها المخصصة للمصادر الإلكترونية (Grover, 2004 : p. 110) .

ولمواجهة هذه التطورات والتحديات، رأت المكتبات أن تكوين التجمعات بعد وسيلة لزيادة قدرتها على عقد الصفقات، والمساومة لإنجازها، وخلق مصادر متبادلة توفر للمستفيدين منها مجلات إلكترونية معينة لا يملكون القدرة المالية لشرائها . لذلك، فقد اتحدت المكتبات معاً وتبادلته المعلومات والخبرات بخصوص إدارة تجمعات المصادر الإلكترونية ، وهو ما أدى إلى وجود تجمعات دولية مثل الاتحاد الدولي لتجمعات المكتبات "ICOLC"(Chartron,2001:p.86)

وفي سبيل التقدم في إدارة المصادر الإلكترونية، توصلت مهنة المكتبات والمعلومات إلى خيارات مازالاً مستخدمين في الدول المتقدمة . الأول هو استثمار الموارد البشرية والمالية المتاحة لدى المكتبات في تطوير نظام محلي يستجيب للمتطلبات المحلية مع تحمل تكاليف هذه العملية بالكامل (Nfila, 2002 : p. 209) . والثانى هو الاشتراك في تجمعات لإدارة المصادر الإلكترونية التي تقدم تكاليف أقل على المدى البعيد، كما تقدم حلولاً متنوعة للمشاكل المتزايدة المتعلقة بالمصادر الإلكترونية لأنواع متعددة من المكتبات، وذلك فضلاً عن العديد من المزايا الأخرى (Grover, 2004 : p. 110) .

واستجابة من المجتمع المصرى لهذه التطورات، تم إنشاء تجمع المكتبات الجامعية المصرية Egyptian Universities Libraries Consortium (EULC) التابع للمجلس الأعلى للجامعات والذي بادر باقتناء مجموعة قواعد بيانات بيوجرافية ونصية وعدد من المجلات الإلكترونية بدأ إتاحتها للباحثين بالجامعات المصرية مع بداية عام 2006 .

وتهدف هذه الدراسة، في شقها النظري، إلى توضيح المعلم الخاص بتجمعات المصادر الإلكترونية وتجمعات إدارة المصادر الإلكترونية، والأسباب التي أدت إلى إنشائهما، والتعرف على أهدافها وأنواعها ومزاياها والتحديات التي تواجهها، مع عرض لتجارب بعض الدول المتقدمة المنورة في الإنتاج الفكري حول هذا الموضوع . كما تهدف الدراسة، في شقها الميداني، إلى دراسة تجمع المكتبات الجامعية المصرية أو ما يطلق عليه مشروع المكتبة الرقمية التابع للمجلس الأعلى للجامعات، لتقديم بعض المقترنات التي تساعد على الارتقاء به وتصحيح مساره .

(2) مشكلة الدراسة .

تتركز مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الأساليب الحديثة المستخدمة في تنظيم تجمعات المصادر الإلكترونية في الدول المتقدمة وإجراءاتها وأهدافها ومشكلاتها لاقتراح الأسس التي يجب أن يلتزم بها تجمع المكتبات الجامعية المصرية في عمله .

ويمكن طرح هذه المشكلة من خلال التساؤلات التالية :

- 1- ما هي أسباب إنشاء تجمعات المصادر الإلكترونية، وما هي أهدافها وأنواعها ؟
- 2- ما هي مراحل تطور تجمعات المصادر الإلكترونية، وما هي التحديات التي تواجهها هذه التجمعات ؟
- 3- ما هي الملامح العامة لتجمعات المصادر الإلكترونية في بعض الدول المتقدمة ؟

4- ما هو التنظيم المالي والإداري لتجمع المكتبات الجامعية المصرية؟

5- ما هي الدورات التربوية التي قام التجمع بتنظيمها؟

6- ما هي الملامح العامة للمكتبة الرقمية التابعة لتجمع المكتبات الجامعية المصرية؟

7- ما هي أهداف ومراحل مشروع ميكنة المكتبات الجامعية المصرية؟

(3) حدود الدراسة.

- **الحدود الزمنية**. تتناول هذه الدراسة تجمع المكتبات الجامعية المصرية منذ نشأته في فبراير

2005 حتى

أول مايو 2008.

- **الحدود الموضوعية**. تجمعات المصادر الإلكترونية وتجمعات إدارة المصادر الإلكترونية.

- **الحدود المكانية**. تجمع المكتبات الجامعية المصرية (مشروع المكتبة الرقمية) التابع للمجلس الأعلى للجامعات.

(4) منهج الدراسة وأدواتها.

تبعد هذه الدراسة منهج دراسة الحالة الذي يقدم دراسة تحليلية معمقة لتجمع المكتبات الجامعية المصرية، فهو يعتبر المنهج الأكثر ملائمة لهذه الدراسة. كما أنها تستخدم، بالإضافة إلى ذلك، استقراء الحقائق والدراسات المنصورة المعاصرة.

(1/4) أدوات جمع البيانات.

استخدمت الباحثة مصادر متعددة لجمع البيانات، منها:

- مقابلات الشخصية مع المسؤولين عن التجمع والعاملين فيه.

- البوابة الإلكترونية لتجمع المكتبات الجامعية المصرية.

- الاطلاع على الوثائق والتقارير الخاصة بالتجمع.

- قائمة مراجعة أعدتها الباحثة لجمع البيانات عن التجمع (ملحق رقم 1).

(5) المفاهيم الأساسية للدراسة.

(1) تجمع Consortium

تميل هذه الدراسة إلى استخدام مصطلح "تجمع" كترجمة لمصطلح "consortium" باعتباره مصطلحاً يمكن إطلاقه على أي شكل من أشكال تجمعات المكتبات التي سوف تتناولها هذه الدراسة، ويتم جمع كلمة

"Consortium" في أصلها الأجنبي على "Consortia" أي "تجمعات"، ويشار إلى هذه التجمعات أحياناً بمصطلحات أخرى مثل : الاتحادات، الشبكات .

و"الكونسورتيوم" كلمة لاتينية تعنى "الشراكة" أو "الاتحاد" أو "الجمعية"، وهي مشقة من الكلمة consors بمعنى "شريك". وكلمة "consors" نفسها تتألف من مقطعين : Con بمعنى سوياً و SORS بمعنى قسمة . والكونسورتيوم هو تجمع أو رابطة أو شراكة بين اثنين أو أكثر من الأفراد أو الشركات أو المنظمات أو الحكومات (أو أي ائتلاف بين هذه الكيانات) بهدف المشاركة في نشاط مشترك أو الاستفادة من موارد أعضاء التجمع لتحقيق هدف مشترك (wikipedia, 2008)

ويعرف ريتز (Reitz, 2004) مصطلح "التجمع" على أنه شراكة بين مكتبات أو تشكيلات للمكتبات تؤسس بموجب اتفاق رسمي بغرض تقاسم الموارد . وقد تكون العضوية مقصورة على منطقة جغرافية محددة أو فئة معينة من المكتبات (عامة - أكademie - متخصصة) أو تكون حسب التخصص الموضوعي . ويعرفه شاشاف (Shachaf, 2003 : p. 94) بأنه اتفاق بين مجموعة من الشركاء تتولى القيام بمشروع يتعدى موارد أي عضو في هذه المجموعة، وعادة ما يتضمن هذا الاتفاق نوعاً من التعاون الموسع بين الأعضاء أنفسهم .

والتعريف الإجرائي الذي تستخدمه هذه الدراسة لمصطلح "تجمع" هو أنه تحالف مشترك بين أفراد أو شركات أو مكتبات لتنفيذ مشروع يفوق من حيث الضخامة أو التعقيد طاقة كل منها على حدة (شعبان خليفة، 1991 : ص 113) بهدف الاستفادة من موارد الأعضاء المشاركين .

(ب) المصادر الإلكترونية (ER) Electronic Resources .

يوجد عدد من المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى هذه الفئة من أوعية المعلومات، منها على سبيل المثال: الوثائق الإلكترونية Digital Documents والوثائق الرقمية Electronic Documents والمصادر الإلكترونية Electronic Collections والمجموعات Electronic Materials . وقد أصبح مصطلح "المصادر الإلكترونية" Electronic Resources مستقراً بداية من عام 1997 . وعليه، فإن هذه الدراسة سوف تستخدمه باعتباره مصطلحاً عاماً وشاملاً يطلق على الوثائق المتاحة بشكل إلكتروني بصرف النظر عن طريقة إتاحتها، وباعتباره الأكثر استخداماً في الإنتاج الفكري (أمل وجيه، 2007 : ص 23-25)، وخصوصاً الإنتاج الفكري العربي .

ويعرف "المصدر الإلكتروني" بأنه مادة تتكون من بيانات و/أو برامج الحاسوب الآلي المكودة لقراءتها وتدالوها آلياً، ويتم استخدامه أو التعامل معه مباشرة من خلال أجهزة ملحقة بالحاسوب مثل مشغل سى دي CD-Rom، أو عن بعد من خلال شبكة مثل الإنترنت . وتضم المصادر الإلكترونية تطبيقات البرامج، النصوص الإلكترونية، قواعد البيانات الباليوجرافية، مستودعات المؤسسات، مواقع الشبكات، الكتب الإلكترونية، مجموعات المجلات الإلكترونية، وغير ذلك . والمصادر الإلكترونية غير المتاحة مجاناً تتطلب الترخيص والتوثيق .

وتشتمل "e-resource" اختصاراً لمصطلح "المصدر الإلكتروني" (Reitg, 2004) .
والتعريف الإجرائي الذي تستخدمه هذه الدراسة للمصادر الإلكترونية هو "الوثائق التي تتخذ شكلاً إلكترونياً ويتم الوصول إليها عن طريق الحاسوب الآلي" (ISO : 1997 : p.2 – 690) .

(ج) إدارة المصادر الإلكترونية (ERM) Electronic Resources Management .

نظم تم تطويرها في الأساس لمساعدة أخصائي المكتبات للتحكم في مصادر المعلومات الإلكترونية من قواعد بيانات وكتب ومجلات إلكترونية وغيرها . وتضم تلك النظم إدارة التراخيص وعمليات التجديد والاستخدام القانوني وإدارة عمليات الوصول وتنمية المجموعات الإلكترونية http://lu.com/odlis/odlis_e.cfm .

(د) تجمعات المصادر الإلكترونية . Electronic Resources Consortia .
سوف تستخدم هذه الدراسة التعريف الإجرائي التالي لتجمعات المصادر الإلكترونية : تجمعات المصادر الإلكترونية هي تحالف أو تعاون بين أفراد أو مكتبات أو مؤسسات بهدف الاستفادة من الموارد المالية المشتركة في الحصول على المصادر الإلكترونية والخدمات المرتبطة بها، وذلك تحت إشراف إدارة واحدة تتولى مسؤولية جميع العمليات المرتبطة بهذه المصادر .

(6) الدراسات السابقة .

(أ) الدراسات الأجنبية .

حظي موضوع تجمعات المصادر الإلكترونية بنصيب وافر من الدراسات الأجنبية التي تدرس تجمعات المصادر الإلكترونية وتجمعات إدارة المصادر الإلكترونية في المكتبات بصفة عامة وفي المكتبات الأكاديمية بصفة خاصة، ومن أبرز تلك الدراسات ما يلى :

1-أعد فيلا (Nfila : 2002 : p. 203-212) مقالاً من خلال عرض الإنتاج الفكرى فى الموضوع عرض فيه التطورات التي حدثت فى تجمعات المكتبات الأكاديمية الرقمية فى الفترة من ستينيات القرن الماضى وحتى عام

2000 ، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الخلفية التي تصف سبب حدوث الظاهرة والأسباب التي وراء تكوين هذه التجمعات، وأنواعها والتي تدرج من تجمعات لامركزية بدرجة كبيرة إلى تجمعات مركزية بدرجة عالية، ومرافقها، والاتجاه الحالي في المشاركة في نظم المكتبات المتكاملة وفي قواعد البيانات وشراء المجلات الإلكترونية وتطوير العاملين، وما تم إنجازه في مجال الشراء للمؤسسات الأكاديمية التي لم يكن لديها تجمعات، مع طرح أمثلة متعددة من جميع أنحاء العالم عن الممارسات الموجودة حالياً في أفريقيا وأستراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية .

2-أعد بال (Ball, 2003 : p. 301-309) بحثاً تناول فيه تجمعات المكتبات العامة في إنجلترا الخاصة بشراء المصادر الإلكترونية، وذلك من خلال دراسة ستة تجمعات للمصادر الإلكترونية في قطاع المكتبات العامة، بالإضافة إلى خمس مكتبات فردية، وقد أجريت مقابلات مفتوحة مع ممثلي هذه المكتبات والتجمعات بهدف تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية المتعلقة بإدارة المصادر الإلكترونية التجارية . وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي واعتمدت على قائمة مراجعة . كما ركزت هذه الدراسة على الموضوعات ذات الصلة باستخدام المصادر الإلكترونية، مثل : الموضوعات المتعلقة باستخدام التكنولوجيا بواسطة العاملين والمستفيدين، أنواع المحتوى التي تسعى المكتبات العامة لاقتنائها، التراخيص . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلى :

(أ) بالنسبة للمحتوى (Content) : هناك إجماع في الآراء حول نوع وطبيعة المحتوى المطلوب للمكتبة العامة، ويمكن تحديد المتطلبات الضرورية في المحتوى على الوجه التالي :

-مجموعات قومية من مراجع إلكترونية ذات بنية فردية بسيطة مصممة للعاملين في المكتبة العامة وللمستفيدين منها .

- مصادر مساندة للتعليم المستمر .
- مصادر مناسبة للمستفيد من حيث المستوى الثقافي بحيث تتوافق له في الوقت المناسب .
-مصادر مجانية تكون ذات أهمية، على أن تتكامل هذه المصادر المجانية مع المصادر التي يتم توفيرها تجارياً وتناسب اهتمامات المستفيد من المكتبة العامة .

(ب) بالنسبة للتوصيل (Delivery) : هناك إجماع في الآراء أيضاً حول المتطلبات التالية :

- الوصول عن بعد من البيت أو المكتبة .
-معايير مرنة وموثقة على مستوى ممتاز تسمح للمؤسسة باختيار أنساب الطرق لوصول المشترك لجميع المصادر الإلكترونية .
-وصول فكري مناسب مع وجود بنية مشتركة بقدر الإمكان يمكن استخدامها عن بعد بدون توثيق من قبل المكتبة .

(ج) بالنسبة للترخيص Licensing، جاءت المتطلبات على الوجه التالي :

- رخصة قومية فردية للمكتبات العامة .
- شفافية فيما يتعلق بالسعير .
- أسعار تتحملها القوة الشرائية للمكتبات، بحيث يكون الترخيص ذات قيمة توازى السعر المدفوع فيه .

وفي النهاية، يقترح بال عدد من الموضوعات التي يجب على المكتبات العامة أن تتفذها إذا أرادت أن تتولى زمام المبادرة في تشكيل سوق المصادر الإلكترونية لصالحها: تأسيس تجمع قومي لجمعيات الشراء في المكتبات العامة يتولى تطوير إستراتيجية قومية للشراء تغطي المصادر الإلكترونية والمواد المطبوعة، وتطوير بروتوكول للمشتريات على المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلي، وتطوير ترخيص قومي على المستوى للمصادر الإلكترونية ومجموعة قومية للمراجع الإلكترونية، وتبادل المعلومات مع جمعيات الشراء في قطاعات و مجالات أخرى .

3-أعد جروف (Grover, 2004 : p. 110-116) مقالاً يتحدث فيه عن تجمع بين المكتبات والوردين المشتركين في مشروع "إنوفيتيف Innovative" لعمل نظام لإدارة المصادر الإلكترونية ERM صمم لتتبع شراء المصادر الإلكترونية، وتحديد العلاقة بين المكتبات المشاركة والناشرين أو البائعين والوردين، ولعرض معلومات انتقائية على شبكة OPAC لموظفي وعملاء الخدمات العامة . كما يتحدث عن استفادة المكتبات المشاركة بحل مشكلة إدارة المصادر الإلكترونية، وكذلك عن استفادة أمناء المكتبات بمساهمتهم في تحديد المتطلبات الوظيفية وطرق تقديم إدارة المصادر الإلكترونية . واستفاد الموردون بإنشاء تصميمات تتناسب بمتطلبات النظام الجديد الذي استطاع وضع أداة جديدة من شأنها أن توسيع من خيارات إدارة المصادر الإلكترونية المتاحة حالياً للمكتبات .

4-وفي عام 2004، قام هال Hall بإعداد بحث ناقش فيه تطور التجمع الإقليمي للمكتبات الأكاديمية "تجمع ام 25 للمكتبات الأكاديمية" The M 25 Consortium of Academic library في الجزء الجنوبي الشرقي لإنجلترا بالمملكة المتحدة. يبدأ البحث بأسباب البدء في مشروع التجمع في عام 1993، ويتبع تاريخ التجمع، ويناقش تمويله وتنظيمه، ثم يبحث في دوره في دعم المكتبات المشاركة فيه عن طريق تقديم الخدمات التعاونية للهيئات الإقليمية والقومية المرتبطة به، ودعم المكتبات الأعضاء فيه . كما يعرض البحث لأوجه النجاح والمشكلات التي واجهها التجمع عند الانتقال خارج المناطق الإقليمية، ويناقش أثر التجمع في تطوير جمعيات المكتبات الأخرى في المملكة المتحدة .

5-في عام 2005، أعد ويني (Wynne, 2005 : p. 81-94) بحثاً يصف فيه تجربة التجمع الشمالي الغربي للمكتبات الأكاديمية The North West Academic Libraries(NOWAL) Consortium في إتاحة الكتب الإلكترونية للمستفيدين . وينظر المؤلف أن هذه التجربة مفيدة لمجموعة كبيرة من الأفراد لأن الاتفاقيات التعاونية للكتب الإلكترونية كانت ولا تزال نادرة (عند كتابة هذا البحث) في الهيئات التعليمية . وفي هذا البحث، تم وصف دستور التجمع وأنشطته التي مثلت قوة دفع لاتخاذ القرار للسعى إلى عقد اتفاقية مع مكتبة النت، كما تم تحديد السمات الرئيسية للخدمات مع التأكيد على عملية تأمين الاتفاقيات التعاونية ومطابقتها للشروط المطروحة والإجراءات التي تم اختيارها لتحديد المحتوى الذي يجب أن تشتمل عليه مجموعة كتب مكتبة النت للمكتبات الأكاديمية الغربية الشمالية . ويصف الجزء الأخير من البحث النظم التي تم اختيارها، بالإضافة إلى الفرص والصعوبات التي تمت مواجهتها عند تقييم الخدمات . وينتهي البحث بملخص عن الخبرات التي اكتسبها أعضاء التجمع من هذه التجارب .

6-تناول كوليوزن (Collins, 2005 : p.125-140) مشروع إدارة المصادر الإلكترونية لتجمع المكتبات الرقمية بهدف التطوير التجارى لنظم إدارة المصادر الإلكترونية (ERM) والأداء الوظيفي، والتي يساهم فيها أربعة أنواع من الشركات : بائعو نظم المكتبات المتكاملة، وكلاء الاشتراكات، والمنظمات غير التجارية، وخدمات إدارة حق النشر ، موضحاً مزايا ومساوی كل نوع، كما تعرض لدراسة استطلاعية لإحدى عشرة شركة من هذه الشركات حول التوفير ، والملاعة، والأداء الوظيفي، والصفات المميزة لنظم هذه الشركات لإدارة المصادر الإلكترونية . وقد أيضاً نصائح وتوجيهات هؤلاء البائعين حول إمكانية أن تبدأ المكتبة في الإعداد لتنفيذ نظام لإدارة المصادر الإلكترونية .

7-أعد كابرائيل (Kupryle, 2005 : p. 256-260) مقالاً تناول فيه بدايات وأهداف وتطورات شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات eIFL . (والتي تتكون من تجمع للمكتبات في 50 دولة نامية، وتهدف إلى الدعوة إلى توفير واسع المدى للمعلومات الإلكترونية لمستخدمي المكتبات في قطاعات التعليم والبحث العلمي والمجتمعات المهنية والمنظمات الحكومية والمجتمع المدني) خلال خمس سنوات من تكوينها . ويلخص المؤلف ما حققته الشبكة حتى الآن، كما قدم استعراضاً كاملاً للتحديات التي تواجهها الدول النامية في سبيل الحصول على المصادر الإلكترونية، بالإضافة لعرض بعض قصص نجاح الشبكة وإنجازاتها والبلاد المشاركة فيها .

8-تمثل فهرسة المصادر الإلكترونية قضية هامة في بيئة تكون فيها نظم ومعايير الفهرسة - حتى الآن - موجهة نحو المصادر المطبوعة . وفي دراسة لبعض جوانب المناقشات الخاصة بتطوير معايير الفهرسة التعاونية للمصادر الإلكترونية يلخص ناون (Noun, 2005: p. 307-325) مناقشات مجموعة عمل لفهرسة المصادر الإلكترونية

دعا لها تجمع منظمة إلينوى لنظم حاسوبات المكتبة لتدخل ضمن نظام إدارة المكتبات المتكاملة ILMS . وقد تعين على مجموعة فهرسة المصادر الإلكترونية أن تقدم مقترنات تضم تشكيلة من التطبيقات المحلية باستخدام طراز هندسى لنظام موزع، وفى أثناء عمل المجموعة أخذت بعين الاعتبار التفاعل بين عوامل عديدة تتضمن: التطبيق العملى، وطموحات المستقدين، وشكل الاتصال مارك MARC، والأداء الوظيفى للنظام، والفلسفات المتعارضة للفهرسة، وتأثير التكنولوجيا الحديثة .

(ب) الدراسات العربية .

حظى موضوع المصادر الإلكترونية بالعديد من الدراسات العربية، ومن أبرز تلك الدراسات ما يلى :

1-أعد شريف كامل شاهين (2000 : 251ص) كتاباً تناول فيه مصادر المعلومات الإلكترونية في ثمانية فصول تم تقسيمها على بابين، يشتمل الباب الأول على خمسة فصول تعالج النصوص الفائقة والوسائل المتعددة وتطبيقاتها في المكتبات ومرتكز المعلومات، ويشتمل الباب الثانى على ثلاثة فصول تختص بأسس بناء وتنمية مقتنيات المكتبات من مصادر المعلومات الإلكترونية والمعالجة الوصفية والموضوعية لها مع دراسة ميدانية لواقع الخدمات الفنية لتلك المصادر في بعض المكتبات في كل من مصر وال سعودية.

2-وقد قامت أمل وجيه حمدى (2006 : 510ص) بإعداد أطروحة (دكتوراه) هدفت فيها إلى رصد وتقدير واقع التعامل مع المصادر الإلكترونية في المكتبات ومرتكز المعلومات المصرية في ضوء الإنتاج الفكرى المنشور حول هذا الموضوع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، والخبرة الميدانية التي اكتسبتها الباحثة من خلال معايشتها للمكتبات بالولايات المتحدة الأمريكية . وقد استعانت الدراسة بالمنهج المسحى الميدانى الذى تم تطبيقه على عينة طبقية عمدية تمثل فئات مختلفة من المكتبات في الولايات المتحدة الأمريكية ومصر . وقد انقسمت الدراسة إلى ثلاثة أبواب تقع في سبعة فصول، وذلك فضلاً عن الخاتمة وقائمة المصادر والملحق . يشتمل الباب الأول على فصلين، يختص الفصل الأول بالمقدمة المنهجية، ويختص الفصل الثاني بمدخل تعريفى مفاهيمى لمصادر المعلومات الإلكترونية يتناول مفهومها وأهميتها بالنسبة للمكتبات ومرتكز المعلومات ومراحل تطورها وفائدتها ودورها حياتها وأساليب إتاحتها وقضايا الترخيص . ويشتمل الباب الثانى على فصلين تعرض فيما الباحثة نماذج لاتجاهات المكتبات الأمريكية نحو تنمية وإدارة المصادر الإلكترونية . أما الباب الثالث فيشتمل على ثلاثة فصول تعالج تنمية وإدارة المصادر الإلكترونية في المكتبات ومرتكز المعلومات المصرية من حيث بنائها وتنميتها وتنظيمها والخدمات التي تقدمها هذه المكتبات اعتماداً على هذه المصادر، بالإضافة إلى خطوط إرشادية لكيفية تنمية المصادر الإلكترونية وإدارتها واستخدامها .

3- وأعدت أمل وجيه حمدي (2007 : ص 246) كتاباً عن المصادر الإلكترونية للمعلومات تقع محتوياته في ستة فصول، يبدأ أولها بمدخل تعريفي، يليه تقسيمات مصادر المعلومات الإلكترونية وأنواعها وخصائص كل منها ودورها كقناة اتصال في مجتمع المعلومات وأهميتها، فضلاً عن مناقشة مزاياها وعيوبها ومشكلات اختيارها واقتائها وكيفية فهرستها وتصنيفها وحفظها . ثم ترکز المؤلفة على فنيات الإتاحة لهذه المصادر مدعمة عرض هذه الفنيات بنماذج ومشروعات تطبيقية على المستويين القومي والعالمي، ثم تختتم الكتاب بوضع خطوط إرشادية لكيفية تربية المصادر الإلكترونية وإدارتها واستخدامها .

4- قام أمجد عبدالهادى الجوهرى (2007 : ص 33-13) بإعداد دراسة تهدف إلى التعرف على استخدام الباحثين بالجامعات المصرية لقواعد بيانات النصوص الكاملة المتاحة من خلال مشروع المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات، ومدى ارتباط ذلك ب المجالات نشر أبحاثهم، وعلاقة هذا الاستخدام بمدى جودة الدوريات المستخدمة وإنتجاجية الباحثين المصريين، وذلك من خلال دراسة استخدامهم لقاعدة بيانات Sciencedirect . وتم استخدام منهج دراسة الحالة . وقد أسفرت النتائج عن وجود تفاوت في الاستخدام بين القطاعات المختلفة (العلوم والتكنولوجيا، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والعلوم البيئية)، وكذلك وجود فروق واضحة في الاستخدام بين الجامعات المصرية، كما أثبتت الدراسة ضعف العلاقة بين استخدام الدوريات الإلكترونية ومعاملات التأثير (IF) لتلك الدوريات .

5- وفي دراسة من إعداد خالد عبدالفتاح محمد (2008) يتم تقييم مشروع المكتبة الرقمية للجامعات المصرية، وذلك من خلال اختبار أربعة فروض تتعلق بالبنية الأساسية بشبكة الاتصالات، وسياسة اختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، ومدى تأثير حجم المؤسسات المشاركة على معدلات الإفادة، إلى جانب تأثير الفترات الزمنية المختلفة للعلم على معدلات الإفادة . وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استيفاء بيانات الدراسة من مصادر متعددة : شبكة الجامعات المصرية، وأدوات إدارة قواعد البيانات، وموقع المكتبات الرقمية للجامعات العالمية، إلى جانب البوابة الإلكترونية لمشروع المكتبة الرقمية . وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين: معدلات الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة من خلال مشروع المكتبة الرقمية، ومدى كفاءة البنية التحتية التكنولوجية لشبكة الجامعات المصرية، وارتفاع معدلات التوافق بين مصادر المعلومات الإلكترونية المقتناة بمشروع المكتبة الرقمية، ومصادر المعلومات المقتناة بالمكتبات الرقمية للجامعات العالمية، وارتفاع معدلات الإفادة من حيث متوسط نصيب الفرد بالجامعات الإقليمية عنها بالجامعات المركزية، وأخيراً ارتفاع معدلات استخدام مصادر معلومات المكتبة الرقمية خلال النصف الأول من العام عن النصف الثاني من العام .

ويتضح من العرض السابق للدراسات السابقة العربية أنها تناولت موضوع المصادر الإلكترونية من حيث أنواعها واستخداماتها وإعدادها الفنى وخدماتها وتطبيقاتها فى بعض المكتبات المصرية والعربية والأجنبية. ورغم أن هناك جانب هامة عولجت فى الدراسات السابقة، فإن الدراسة الحالية مختلفة عنها من حيث أنها تتناول فى جانبها النظري تجمعات المصادر الإلكترونية وتجمعات إدارة المصادر الإلكترونية من حيث أهدافها وأنواعها ومراحل تطورها وأسباب نشأتها والتحديات التى واجهتها والملامح العامة لهذه التجمعات فى بعض الدول المتقدمة والفرص المقدمة عندما تشارك مجموعة من المكتبات فى تجمع للمصادر الإلكترونية، وهو ما لم تتطرق له دراسة مصرية أو عربية من قبل على حد علم الباحثة.

وتتناول الدراسة الحالية فى جانبها الميدانى دراسة حالة لجتماع المكتبات الجامعية المصرية، وهو ما لم تتطرق له دراسة مصرية أو عربية من قبل على حد علم الباحثة، وذلك لأن الدراسات التى تناولت المكتبة الرقمية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات اقتصرت على دراسات الإفادة من المكتبة الرقمية.

ثانياً : تجمعات المصادر الإلكترونية - مدخل تعريفى :
(1) نشأة التجمعات .

البداية الدقيقة لظهور مصطلح "تجمع المكتبات" Library Consortium ليست واضحة، ولكن مفهوم التجمع، كارتباط أو شراكة أو تعاون، كان دوماً أحد مبادئ علم المكتبات. ويوضح الإنتاج الفكرى المنشور أن هذا المفهوم ليس جديداً، فهو يشير دائماً إلى أهمية التعاون والتسيير والتضاد بين المكتبات بغرض المشاركة فى مصادر المعلومات . وعلى أية حال، فإن مصطلح Consortium لم يستخدم فى المكتبات على نطاق واسع حتى بداية الثمانينيات .

ومن الناحية التاريخية، يرتبط تطور تجمعات المكتبات بتاريخ الجهود التعاونية لهذه المكتبات (Shachaf, 2003 : p. 94) . وقد كان الشكل الشائع للتعاون بين المكتبات هو المشاركة فى الفهرس ومرافق التخزين ونمو وتطوير المجموعات والإعارة بين المكتبات وتنمية الموارد البشرية على المستوى المحلى والمستوى القومى والمستوى الإقليمى (Nfila, 2002 : p. 203) .

وبالنسبة لبدايات تجمعات المكتبات، لم يكتب أحد قبل ملف ديوى Melvil Dewey عن موضوع التعاون بين المكتبات . كان ذلك فى عدد مجلة المكتبات Library Journal الصادر فى عام 1886 . وقبل ذلك بعام، قدم ماك E. A. Mac آراءه حول "التعاون فى مقابل المنافسة" فى نفس المجلة (Kopp, 1998 : p. 7) . وقد ظهرت

تقارير لجنة التعاون لجمعية المكتبات الأمريكية في نشرة الجمعية ALA Bulletin في فترة الثمانينيات من القرن التاسع عشر . وفي الندوة التي أقامتها الجمعية عام 1939، عبر دوانز R. B. Downs عن الرؤية المستقبلية للتعاون بين المكتبات في بحث بعنوان "تجمع واحد للجميع : عرض تاريخي للتعاون بين المكتبات في الفترة من عام 1930 - 1970" . عقدت هذه الندوة تحت مسمى "مكتبة المستقبل" ، وقد كانت نظرة دوانز عن المستقبل هامة لدرجة أن وزارة التعليم بالولايات المتحدة قامت - عام 1970 - بتكليف هيئة تطوير النظم The Systems Development Corporation (SDC) بعمل دراسة عن تجمعات المكتبات الأكاديمية في جميع أنحاء الولايات المتحدة . كان الغرض من هذه الدراسة هو تطوير المعلومات الوصفية والمعلومات التي تتضمن القوانين والتوجيهات بشأن أنشطة تجمعات المكتبات الأكاديمية وتقديم الإرشاد والتوجيه للمكتبات التي كانت تخطط لتكوين تجمعات . وقد أدت هذه الدراسة إلى إعداد دليل تجمعات المكتبات الأكاديمية والخطوط الإرشادية للتعاون بين المكتبات من أجل تطوير هذه التجمعات . وقد تضمن هذا الدليل 125 تجمعاً للمكتبات الأكاديمية التي تأسست في الفترة بين عامي 1931 و 1971: نموذج لاثنين من هذه التجمعات في الفترة بين عامي 1931 و 1940 ، وثلاثة نماذج خلال الفترة بين عامي 1941 و 1950 ، وخمسة نماذج في الفترة بين عامي 1951 و 1960 ، و 115 نموذجاً أثناء الفترة من 1961 إلى 1971 (Kopp, 1998 : p. 8).

ويؤكد الإنتاج الفكري المنشور أن الزيادة السريعة في عدد تجمعات المكتبات في السبعينيات والثمانينيات أظهرت أن تكوين التجمعات كان حلاً جذاباً لكثير من المؤسسات والمكتبات، حيث تعالج هذه التجمعات عدداً من المشكلات الدائمة والمزمنة .

وقد كانت العشر سنوات، من 1980 وحتى 1990، تمثل بعضاً من التطورات الهامة الأولى في ميكنة المكتبات . وتزامن ذلك مع الاستخدام المتزايد للحواسيب الإلكترونية في المعالجة البيلوجرافية والبحث في قواعد البيانات . وربما كان دور التجمعات في المشاركة في الخبرة الفنية الخاصة بميكنة المكتبات يمثل سبباً آخر لنمو هذه التجمعات في الثمانينيات .

إن الانتشار الواسع لتجمعات المكتبات في السنوات القليلة الماضية يؤكد أن القادة الأوائل لعلم المكتبات الحديث نظروا إلى روح التعاون والتنسيق كأمر جوهري، وما زالت هذه النظرة تلقى قبولاً قوياً في الوقت الحاضر (Nfila, 2002:p.204,210).

(2) أهداف التجمعات .

على الرغم من أن تجمعات المكتبات قد تكونت لتحقيق أهداف مشتركة، فإن الأهداف الأساسية للتعاون متعددة . وأحد الأهداف الأكثر شيوعاً هو المشاركة في المصادر من خلال الفهرس الموحد والإعارة بين المكتبات،

وهناك هدف آخر هو الحصول على تراخيص للمصادر الإلكترونية بهدف خفض التكاليف لكل عضو، وذلك من خلال تكوين تجمعات الشراء (Shachaf, 2003 : p.94) .

وقد حددت دراسة هيئة تطوير النظم SDC أربعة أهداف شائعة للتجمعات، هي (Nfila, 2002: p.205) :

- 1- المشاركة في استخدام المصادر وتحسينها (%58) .
- 2- المشاركة في المصادر (%30) .
- 3- تحقيق بعض الأغراض الفردية (%14) .
- 4- خفض التكلفة (%14) .

وحدد بوتر (Potter, 1997 : p. 417) هدفين رئيسيين لتكوين تجمعات المكتبات الأكاديمية بصفة عامة، هما : المشاركة في الموارد المادية المتاحة، وتحديد الاحتياجات المشتركة التي تنشأ من التطورات في تكنولوجيا المعلومات . وقد ركزت التجمعات الجديدة - بدرجة أكبر - على المصادر الإلكترونية . وصرحت هذه التجمعات بأن المصادر الإلكترونية سوف يتزايد أهميتها كثيراً، وبأنه هناك بالفعل فوائد يمكن اكتسابها من خلال التجمع معاً باستخدام الفعالية المالية للجامعة والاستفادة من مزايا مصدر التمويل المشترك (Nfila,2002:p.205) .

كما حدد بوتر (potter, 1997 : p. 419) أهداف تكوين تجمعات المكتبات الأكاديمية في الولايات

المتحدة فيما يلى :

- 1- الاهتمام بالمشروعات التعاونية التي قد تقييد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس للمكتبات المشاركة .
- 2- توفير خدمات متقدمة للمكتبات، مع التركيز على إتاحة الدخول على المصادر الإلكترونية الجديدة، بما في ذلك قواعد البيانات والخدمات التي تقدمها الإنترنوت وشبكة المعلومات العالمية .
- 3- التحكم في تكاليف المباني بتوفير مرافق التخزين الإقليمية .
- 4- إنجاز الإعارة بين المكتبات بسرعة وكفاءة، والتي تطورت لتشمل تقديم الكثير من المصادر الإلكترونية بأسرع ما يمكن وبأقل تكلفة لأعضاء التجمعات .
- 5- ضمان إتاحة فرص متساوية للطلبة وأعضاء هيئات التدريس في جميع الجامعات للحصول على مصادر المعلومات التي أصبحت تشمل المصادر الإلكترونية .
- 6- المشاركة الأفضل في المصادر الموجودة حالياً والمصادر الجديدة مع التوفير في النفقات .

ويوضح ألين (Allen, 1998 : p. 36) أن الانتقال من الاكتفاء الذاتي المتعلق بالمكتبة إلى التعاون من أجل البقاء كان التطور الهام جداً في المكتبات الأكاديمية خلال العقد الحالي، وأن ذلك يتجل في نمو تجمعات المكتبات . كما يقرر أن ما يجعل المكتبات تتعاون فيما بينها هو الرغبة في الاشتراك في المصادر أو تخفيض بعض التكاليف المشتركة . وهو يعتقد أن هناك بعض الضروريات التنظيمية الهامة التي دفعت المكتبات الفردية

وتجمعاتها نحو زيادة التعاون ولا سيما في فترة التسعينيات، ومن بين هذه العوامل : التقليل في التمويل، والتغيرات الحديثة في صناعة النشر، والنمو السريع في تكنولوجيا المعلومات، والتأكد على تحسين نوعية وجودة الخدمات . وفي رأيه أن التجمعات الجديدة للمكتبات التي بدأت منذ منتصف الثمانينيات وتصاعدت وتائرها ابتداءً من التسعينيات قد نشأت أساساً نتيجة لثلاثة أسباب هي :

- (1) الارتفاع بالمصادر عن طريق المشاركة في المجموعات من خلال الفهارس الموحدة .
- (2) تخفيض تكلفة المكتبات المشاركة في التجمع، وذلك بالحصول على سعر شراء جماعي لمنتجات المعلومات.
- (3) الضغط على موردي المعلومات، وخاصة الناشرين، لتقليل معدل الزيادة في تكلفة شراء المعلومات .

(3) أسباب ظهور التجمعات .

(أ) البيئة الشرائية الجديدة الناتجة عن النشر الإلكتروني .

في عالم النشر التقليدي للمعلومات، يقوم المشترون بشراء شيء ويمتلكونه بموجب هذا الشراء . ويتم تنظيم إعادة استخدام هذا الشيء عن طريق النسخ بواسطة قوانين حماية الملكية الفكرية على المستوى القومي والاتفاقيات الدولية في مجال حماية الحقوق الفكرية . وفي هذا العالم التقليدي، يسمح بنسخ الأعمال بطرق من شأنها أن ترقى بالدراسة والتعليم . أما في العصر الإلكتروني، فإن المجتمع لم يقم حتى الآن بالتوضيح الكامل لمضمون قانون حماية الملكية الفكرية . ولهذا، فإن الناشرين والمنتجين يقومون حالياً بتغيير المعلومات أو السماح للعملاء بأن يستخدموا هذه المعلومات ، ويتم بعد ذلك تنظيم استخدام هذه المعلومات عن طريق التراخيص.

ولقد أصبحت المكتبة الأكاديمية مشاركة في العديد من هذه الشراكات عند منحها ترخيصاً باستخدام المعلومات، ويتم ذلك عادةً مع الناشر أو المنتج أو المورد . وفي حالة الشراء عن طريق تجمع، يتم منح هذه المكتبات بعض الخصومات النقدية، وهنا يبرز دور هذه التجمعات في تقديم خصم على مشتريات المكتبات المشاركة من المصادر الإلكترونية وعلى اشتراكها في النسخ الإلكترونية (Nfila, 2002 : p. 207) .

(ب) تراخيص استخدام المصادر الإلكترونية .

أصبحت المصادر الإلكترونية حقيقة ثابتة الآن . ويقوم الناشرون وأمناء المكتبات والتجمعات، بشكل متواصل، باكتشاف طرق جديدة للتعامل التجاري(Cox, 2000 : p. 8) . ومع تزايد توافر المصادر الإلكترونية،

نجد أن موردي هذه المصادر وجدوا أنفسهم في حاجة إلى حماية استثمارتهم في هذا المجال، مما دفعهم إلى التفكير في صياغة إجراء يضمن حفظ حقوقهم، وقد تجسد هذا الإجراء في اتفاقية التراخيص Licensing (أمل وجيه، 2007 : ص 90).

وفي عام 1999، قام الوكلا الرئيسيون للاشتراكات في كل أنحاء العالم بتكليف جون كوكس John Cox بتطوير نماذج لتراخيص المصادر الإلكترونية . كان الدافع لهذا المشروع هو وضع معايير للشروط التي يتم الاتفاق عليها أثناء عملية التفاوض، وذلك لأن الوقت الذي يتطلبه إعداد ومراجعة كل ترخيص من جانب المكتبات والناشرين أصبح مكلفاً ويتجاوز الحد المعقول . أما في حالة وجود نموذج مقبول وشامل لجميع المتغيرات التي تنشأ من التفاوض، فإنه يمكن تجنب الحاجة إلى المراجعة القانونية لكل ترخيص واختصار الوقت الضائع، ومن ثم يمكن تبسيط هذه العملية والارتقاء بها (Cox, 2000 : p. 8) . وقد لوحظ أن كثيراً من اتفاقيات التراخيص تعد في شكل نماذج Forms جاهزة يدها المورد أو الناشر للتوفيق عليها من جانب المكتبة أو مركز المعلومات دون إجراء أي تعديل . غالباً ما تكون المكتبات غير قادرة على الاختيار عند إقدامها على مثل هذه الاتفاقيات، لأسباب كثيرة تصب جميعها في مصلحة الناشر أو المورد . ومن ثم، يصبح الأمر أقرب ما يكون إلى التوفيق على المعروض أو المقدم . وفي حالات قليلة، قد يسمح بعض الناشرين للمكتبة بموافاتهم بمقترناتها بخصوص البنود التي تزيد إلغاها أو تعديليها من الاتفاقية، غالباً ما تكون الكلمة الأخيرة للناشر أو المورد في الموافقة على هذه التعديلات . ويكون أمام المكتبة أو مركز المعلومات أحد خياراتن : إما قبول اتفاقية الترخيص كما هي على ما بها من عيوب، نظراً لأهمية هذه المصادر وقيمتها بالنسبة للمكتبة ولمجتمع المستفيدين من خدماتها، وإما رفضها وخساره ما يمكن الحصول عن طريقها من مصادر إلكترونية (أمل وجيه، 2007 : ص 102-103).

ولقد أصبحت تجمعات المكتبات تمثل طرفاً قوياً في المفاوضات تستطيع المكتبات من خلاله أن تملأ شروطها في التعاقدات (Nfila, 2002 : p. 209).

(ج) الأسعار

تسلیماً بالتوقعات المتزايدة للمستخدمين، وبالقدرة التكنولوجية للوفاء بهذه الحاجات، فإنه يتبع على المكتبات توفير التكاليف الضرورية للموازنة بين العرض والطلب في المصادر الإلكترونية، كما يجب عليها توفير التكنولوجيا، وإلا فإنها ستكون معرضة للفشل والإخفاق . والمكتبات ، كوحدات منفردة، تكون إمكانياتها محدودة نسبياً . لكن قدرتها الشرائية، وقدرتها على المشاركة في المخاطر، وخبرتها الفنية التعاونية، وقدرتها على التفاوض الجماعي، تكون أكبر حين تكون أعضاء في التجمع (Hiremath, 2001 : p. 81).

يتناول التجمع ، كوكيل لمصلحة المكتبات الأعضاء ، على سعر شراء أقل من السعر المتاح لمكتبة منفردة، بالإضافة إلى تخفيض سعر الشراء الفوري . وبهدف التجمع أيضاً إلى التناول ، كمجموعة ، مع مردود المصادر الإلكترونية، لتقليل معدل تزايـد أسعار المصادر، فكلما ازداد تركيز القوة الشـرائية للتـجمع ازدادت فـرصـة التأثير في أسعار المصادر الإلكترونية . وقد صرـح جـريجورـى بـرونـفيـتر Gregory Pronevitz المـديـر التـفـيـذـى الإقـليمـى لـلـمنظـومة الإـقـليمـية لـمـكـتبـات الشـمـال الشـرقـى Regional Administrator for the Northeast Regional Library System قائلاً "إن أسعار المصادر الإلكترونية ستكون أعلى بنسبة خمس إلى عشر مرات لو أن المكتبة اضطررت إلى شرائها بمفردها" ويضيف "إن التـجمـعـات تحـصـل عـلـى نـصـيب الأـسـد من هـذـه الـولـيمـة" . ونتـيـجة لـلـارتفاعـالـكـبـير في أسـعـارـ المصـادـرـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ، تحـولـتـ المـكـتبـاتـ إـلـىـ الـانـقـافـيـاتـ الجـمـاعـيـةـ لـتوـحـيدـ المـوارـدـ وـمحـارـبةـ الـأسـعـارـ الـمرـتـقـعةـ . فـتوـزـيعـ التـكـلـفةـ يـتـيحـ لـمـكـتبـاتـ الـأـعـضـاءـ اـقـتـسـامـ تـكـالـيفـ المـصـادـرـ بـنـاءـ عـلـىـ مـعـايـيرـ مـتـقـنـةـ . (Wilson, 2004 : p. 28-29)

وفي عام 1999، تم حساب نموذج لتسعير المجلة الإلكترونية بسعر مجمع "السعر الحالى + رسم إضافى للطبعة الإلكترونية الجديدة + فروق تضمـنـ الأسـعـارـ" . وبـحلولـ عامـ 2001ـ، كانـ يـتمـ إـغـرـاءـ الـبـائـعـينـ لـتقـديـمـ صـورـ متـعدـدةـ وـمـرـنةـ لـلـتسـعـيرـ المـجـمـعـ . عـلـىـ سـبـيلـ المـثـالـ : وـفـرـتـ مـطـبـعةـ جـامـعـةـ جـونـ هوـبـكـنـزـ Johns Hopkins University Press نـماـذـجـ اـشـتـراـكـاتـ مـتـوـعـةـ تـعـتمـدـ عـلـىـ وـضـعـيـةـ المشـتـركـ (ـفـردـ -ـ مـكـتبـةـ -ـ تـجـمـعـ)، كـماـ وـفـرـتـ أـيـضاـ الـوصـولـ إـلـىـ الـمـجـلـاتـ الـإـلـكـتـرـوـنـيـةـ بـتـكـلـفـةـ أـقـلـ مـنـ تـكـلـفـةـ الـإـصـدـارـ الـمـطـبـوـعـةـ .

باختصار، أصبحت الاختلافات في التسعير كبيرة جداً، وما زالت هناك طرق خاصة بحل مشاكل الأسعار، لكن وجود طرق عديدة ومختلفة يسهم في الاحساس بعدم الثقة في الأسعار (Hiremath, 2001:p. 81,85-86).

(د) ضغط الناشرين .

يسعى الناشرون والمزودون بالمعلومات إلى وضع قوانين تقييد استخدام المصادر الإلكترونية . ويعتقد الناشرون والمزودون بالمعلومات أنه بإمكانهم تحقيق ذلك بفضل تقنيات المعلومات الحديثة التي تتيح إمكانية المراقبة الفعلية لاستخدام المصادر التي تتدفق عبر الإنترنت أو حتى على مستوى الشبكات المحلية . وعلى ذلك، يحاول الناشرون في أماكن متفرقة من العالم تكوين جماعات ضغط لجعل أية عملية للوصول إلى المصادر الإلكترونية خاضعة للرسوم، وللحـدـ بـدـرـجـةـ كـبـيرـةـ مـنـ دورـ المـكـتبـاتـ فـيـ الـخـارـطـةـ الـجـدـيدـةـ لـعـالـمـ الـمـعـلـومـاتـ.

وقد عبر الناشرون عن وجهة نظرهم هذه بيان اجتماع المجلس الدولي لحقوق النشر International Publishers Copyright Council (IPCC) فى أبريل سنة 1996 . وأكد البيان الختامي لاجتماع المجلس المذكور الذى صدر فى شكل وثيقة بعنوان "المكتبات وحقوق النشر والبيئة الإلكترونية" على ضرورة مراجعة دولية شاملة لبعض الجوانب ذات العلاقة بالإعارة بسبب الطبيعة الخاصة التى تميز المصادر الإلكترونية عن نظيراتها الورقية . ورأى هذا المجلس أن الطرف المزود بالمصادر الإلكترونية الأولية يجب أن يقتصر على الناشرين دون وساطة المكتبات . وعليه، يجب على المكتبات أن تتأقلم مع الوضع الجديد وأن يقتصر دورها على الإشارة إلى مستودعات المصادر الإلكترونية .

لكن هذه النقطة تمثل استفزازاً للمكتبات، فهى تلمح إلى أنه يجب على المكتبات أن توافق أنشطتها التقليدية من فهرسة وتصنيف وتكثيف وإعداد لبعض الأدوات (مكازن، قوائم رؤوس موضوعات، خطط تصنيف، .. وغير ذلك)، وأن تساعد على ربط المستفيدين بقواعد الناشرين للمصادر الأولية . وإذا ما رغب هؤلاء المستفيدين فى الحصول على تلك المصادر، فإنه يجب عليهم أن يكونوا مستعدين لدفع رسوم . ووفقاً لهذه الرؤية، فإن القيمة التى تضيفها المكتبات على مصادر المعلومات تصبح مطوية فى عالم التسيان أو مكرسة لخدمة مصالح الناشرين .

وإزاء تحديات الناشرين، تحاول المكتبات تنظيم نفسها فى تجمعات تشكل جماعة ضغط لا يستهان بها ضد الاحتكار الذى يمارسه الناشرون ويؤدى إلى دفع رسوم مبالغ فيها فى كل مرة يستخدم فيها المصدر . وظهرت فى الولايات المتحدة وسيلة ضغط أكثر فعالية على استغلال الفوائد الذى يمارسه الناشرون، بفرضهم رسوماً على كل مرة تستشار فيها الوثيقة، تمثل فى إيقاف المكتبات الجامعية الكبرى لاشتراكاتها فى بعض المجلات التى تصدر عن هذه الفئة من الناشرين (عبدالمجيد بوعزة، 2005 : ص 93-96).

ويضاف لما سبق من أسباب ظهور التجمعات ما يلى (Ramos, 2005 : p. 5) :

- 1- حجم ونوعية المعلومات، والتطورات الحديثة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى غيرت هذا الحجم بطريقة جذرية، وأشكال وجود مصادر المعلومات .
- 2- تغير احتياجات وتوقعات المستفيدين نظراً لأن المستفيدين يصبحون أكثر مهارة فى استخدام وتشغيل البنية الأساسية للأنترنت المتقدمة .
- 3- أن كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والكافاءات المحسنة التى يدخلها موردو المعلومات، وكذلك اساليب استخدام المصادر البعيدة عن طريق الحاسب، قد غيرت من قدراتها فى توصيل المعلومات .

4-أن البنية الأساسية الأكثر تقدماً لـتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد سهلت المشاركة في المصادر بصرف النظر عن الموقع الجغرافي .

(4) أنواع التجمعات .

خلال الثلاثة عقود الماضية، قامت المكتبات بتطوير مجموعة متنوعة من التجمعات لدعم الأنواع المختلفة من برامج المشاركة في المصادر، وتصميم بنية أساسية ملائمة للمشتركين وللمصادر التي يتم المشاركة فيها، مما ساعد في زيادة نجاح هذا النوع من التعاون بين المكتبات (Nfila, 2002 : p. 207) . وتكون تجمعات المكتبات مختلفة في أهدافها وأنواعها وعضويتها وتمويلها . فقد يكون التجمع ربحياً أو قد يعبر عن اتفاق ودى بين المكتبات، وقد يكون وفقاً لنوع المكتبة (أكاديمية، عامة، متخصصة) . وقد يكون قائماً على أساس الموضوع . وقد يقوم التجمع على مبدأ جغرافي (على مستوى الدولة أو على مستوى الولايات) . وقد يشمل التجمع المكتبات التي تمولها الحكومة أو المكتبات التي تمولها مؤسسات خاصة .

والجمع يمكن أن يكون مشروعًا يدار عن طريق هيئات أجنبية (كما في تجمع ميكرونيسيا الذي يتكون من جميع المكتبات والهيئات والمتاحف في ولايات ميكرونيزيا الموحدة (Federated States of Micronesia)، أو يندرج تحت دائرة وزارة التعليم الحكومية (كما في تجمع كاليس CALIS بالصين والذي يشتمل على 70 مكتبة أكاديمية) . بل ويمكن أن يكون التجمع عبارة عن وحدة لمركز قومي أكاديمي للكمبيوتر (كما في تجمع MAL في إسرائيل والذي يضم 8 مكتبات أكاديمية، وتجمع JISC DNER / NESLI الخاص بمشروع تراخيص الموقع الوطني الإلكتروني بالمملكة المتحدة ويضم 175 مكتبة أكاديمية)، أو يعمل تحت إشراف مكتبة قومية كما في تجمع CAUL CEIRC الذي يضم 39 مكتبة أكاديمية في أستراليا (Shachaf, 2003:p.94-97) .

وهناك أربعة نماذج من التجمعات، كل نموذج يستند إلى أهداف مختلفة، وإلى سياسات خاصة بالعضوية . ويمكن أن تنشأ التجمعات وتتطور من نموذج إلى آخر عندما يكون هناك تفاهم بين أعضائها . فالجمع الذي لا يتمتع بإدارة موحدة تتم إدارته بواسطة المكتبات الأعضاء فيه حيث لا يوجد عادةً موظفون مركزيون ولا أى تمويل مركزي، وبالتالي يكون مثل هذا التجمع قابلاً للتغير ولا يكون لديه إلا إتفاقيات صغيرة نظير التشغيل، فبنتج عن ذلك مستوى متدنٍ من العائد برغم وجود بعض الاتفاقيات لشراء المصادر الإلكترونية ووجود طلبيات تقدم للناشرين وغيرهم من موردي المعلومات .

أما الشبكات المتعددة أنواعها أو المتعددة دولها multi - type / multi - state networks فتكون لديها ميزة نتيجة وجود قوى عاملة مركزية . ولكن العمل بها يتم تطوعياً، وبالتالي يكون هناك مستوى منخفض من التعاون بين المكتبات الأعضاء . وعادةً ما يقدم الموردون خصومات قليلة فيما يخص قواعد البيانات، وهنا نجد أن المشاركة في المصادر قد تواجه معوقات نتيجة لنقص الفهرس الافتراضي Virtual Catalogue لدى التجمع.

وهناك التجمع الموحد تماماً الذي يكون لديه بعض المرونة عن التجمع غير الموحد، وربما يكون لديه تركيز على خطة العضوية (على سبيل المثال : مكتبات البحث) أو على خطة متجانسة (على سبيل المثال : المكتبات الموجودة في كل أنحاء الدولة) . وفي مثل هذا التجمع يوجد عادةً قوى عاملة متخصصة تقوم بتطوير برنامج التنسيق ولكنها لا تحكم في هذا البرنامج . وقد يعتمد التجمع بدرجة كبيرة على التمويل من جانب المؤسسات أو قد يلجأ إلى أي تمويل خارجي . وقد يشترك التجمع في فهرس موحد مباشر، وقد يكون الخصم من جانب الناشر أكبر من الذي يحصل عليه النوعان السابقان (Nfila, 2002: p.208).

ولقد قام بايني (Payne, 1998 : p. 13) بوصف أحد التجمعات المتكاملة في الولايات المتحدة وهو تجمع المكتبات البحثية في واشنطن The Washington Research Library Consortium . ووفقاً له، فإن الميزانية المشتركة تغطي ما يلى :

- الخدمات الأساسية في نواحي التطوير التعاوني في مجموعات الكتب .
- نظام تحسيب المكتبات الذي يحتوى على فهرس موحد مباشر والعديد من المصادر الإلكترونية .
- مراقب لتخزين الكتب بعيداً عن الموقع، وخدمة جيدة لتوصيل الكتب .
- تنظيم خدمات القوى العاملة بطريقة مستقلة .

ويعتبر تجمع مكتبات أوكلاهوند The Oakland Library Consortium تجماًعاً جيد التنظيم، إذا أنه لديه أساس خاص به في تكوين التعاون الودي الذي ظل بين مكتبات أوكلاهوند لفترة طويلة . الواقع أن التجاورة الجغرافي للمكتبات كان من بين العوامل التي زادت من كفاءة أو فعالية هذا التعاون . وعلى الرغم من أن القرار الخاص بالتعاون قد اتخاذ في زمن التحسيب، فإن المكتبات لم تشارك في النظام الخاص بالتحسيب، كما أن نظام NOTIS الذي كانت تستخدمه بعض المكتبات لم يستطع الوفاء بكل احتياجاتها . وكان البديل الذي اتجهت إليه المكتبات هو إيجاد وسيلة للتعاون أثناء استخدامها لنظم منفصلة . وقد قامت مكتبات أوكلاهوند بتوفير الموارد من أجل الاسترجاع المباشر لفهارسها . وعلاوة على ذلك، شاركت المكتبات في :
- شبكة الاتصالات بالفاكس (عن بعد) .

- إدارة المجموعات .
- تطوير العاملين .
- الإعارة المتبادلة للمواد .
- التقنيات المستخدمة في الحفظ .
- التخزين والميكنة .

وأخيراً، فإن التجمع الممول بطريقة مركزية من خلال الدولة ككل تكون له هيئة تدير شؤونه، ومن المحتمل أن يكون له مصدر خاص للتمويل . كما أن الصناديق المركزية تزيد من قدرة كل جامعة في الشراء . واستناداً إلى المصالح المشتركة، فإن الأعضاء يتلقون فيما بينهم على الخدمات التي يشترونها . وفي بعض الحالات، قد تعمل الهيئة المركزية بطريقة غير فعالة، لكن وجود مصدر مركزي للتمويل يحفز المكتبات الأعضاء على التعاون (Nfila, 2002 : p. 208) .

وبرغم أن الاختلافات بين التجمعات توحى بتتنوع الممارسات بالنسبة لكل تجمع، إلا أن هناك أوجه تشابه بين تجمعات المكتبات في جميع أنحاء العالم . فهي تشتراك في أهداف متشابهة وتحاول أن تحسن طريقة الحصول على المصادر الإلكترونية، وتستخدم تراخيص مشتركة، وتتمتع بفوائد التكلفة المنخفضة لكل وحدة . وهناك أهداف أخرى مشتركة، مثل : الفهرس الإلكتروني المشترك، وعمل قواعد بيانات محلية للرسائل وغيرها من المطبوعات المحلية (Shachaf, 2003 : p. 97) .

(5) فوائد التجمعات .

هناك فوائد أساسية يمكن للمكتبات أن تستفيد منها حال انضمامها للتجمع، من بينها : المشاركة في الموارد المادية المتوفرة، وذلك من خلال الفهرس الموحد للمكتبات الأعضاء في التجمع ومعالجة الاحتياجات المشتركة التي تنشأ من التطورات في تكنولوجيا المعلومات؛ والمشاركة في الخبرة الفنية فيما يتعلق بتحسين المكتبات؛ كما أن العمل المشترك يمكن أن ينتج عنه تخفيض في التكاليف (من خلال الخصومات التي يقدمها الموردون) وقدرة على جذب التمويل من المتبرعين، وذلك لمواجهة القيود في الميزانيات والأسعار المتزايدة للمواد، وكذلك مواجهة مشكلة توفير المكان .

ومن الفوائد الهامة للتجمعات الوصول المباشر لمجموعات أكبر من المصادر، وذلك عندما تتجمع موارد المكتبات المختلفة معاً . وقد أدى ظهور التجمعات إلى زيادة توفير الخدمات المتعلقة بالمعلومات وخفض تكاليف

تطوير المكتبات الإلكترونية . كما تم اكتساب مهارات تحسيب المكتبات من خلال المؤتمرات وورش العمل والاجتماعات مع مستخدمي نظم المكتبات .. وغير ذلك (Nfila, 2002 : p. 209) . ومن خلال التجمعات يمكن للمكتبات ومرافق المعلومات أن تمارس قدرًا مناسباً من السيطرة على التضخم بسبب المزايا التي تتفاوض بشأنها في اتفاقياتها طويلة الأمد . ونتيجة لوجود فريق اتصال واحد للتجمع كله، نقل تكاليف تراخيص الموردين / البائعين المقاوض عليها عند التعامل مع التجمعات . ويتحقق البائعون استقراراً أكبر من كل اتصال لأن العقود تتم دراستها بدقة ويوافق عليها، كما يتمتع الناشرون بزيادة في المقالات المنشورة والتي - بدورها - تعطى المؤلفين شهرة أكبر، وبالتالي تزيد من قيمة وحجم أعمالهم المنشورة (Wilson, 2004 : p. 30-31) .

(6) التحديات التي تواجه التجمعات .
(أ) افتقد الحرية :

إن افتقد الحرية إحساس يصيب كل فرد بالألم . ويتجلّى إحساس أخصائي المراجع بأنه أقل تأثيراً في عبارات باتريشيا إيانوزى (Patricia Ianuzzi 1998:p.2) حيث تقول "مع أن ذلك الشخص الجالس إلى منضدة يمثل المكتبة، إلا أنه لن يكون له سيطرة على القرارات التي تتخذها المجموعة . فال الأولويات المتعارضة، وعملية الإعداد والتهيئة للموافقة بالإجماع، والبيانات الأساسية لنظم المكتبات الأعضاء، هي كلها عوامل تسهم في الاختيار النهائي للخدمات . ومن المحتمل أن يؤدي افتقار أخصائي المراجع إلى التأثير في عملية الاختيار إلى شعوره بأنه غير مؤثر في الخدمة وإحساسه بضعفه أو هبوط روحه المعنوية" . الواقع أن عبارات مثل تلك التي صاغتها إيانوزى بدأت تتردد حالياً في كتابات وأبحاث المكتبات . ولذلك، من الممكن لأنصاري المراجع أن يتعملاً تقسيراً أدوارهم ليس فقط كمثقفين لكن أيضاً كمفسرين ومرشدين للمجموعات .

كما يظهر افتقد الحرية في عدم قدرة المؤسسة أو المكتبة العضو في التجمع على إلغاء مجلات أو استبدال مجلات موجودة بمجلات أخرى مناسبة لمستوييها المحليين . في الحالة المثالية، فإن المبالغ المنفقة على المصادر الإلكترونية المهمة للتجمع ككل تفويج كل عضو من أعضاء التجمع . لكن ذلك، من الناحية العملية، لا يكون من السهل تفويجه دائماً . وفي حالات نادرة، لا يزال بعض أفراد التجمع أى فائدة، كما هو الحال مع مكتبات ماكمب (Michigan) . حيث وجد الأفراد الذين يعيشون في ماكمب أنفسهم يدفعون (20 مليون) دولار سنوياً في تجمع مكتبات ماكمب - كلينتون، على الرغم من أن المكتبة الوحيدة المستفيدة من هذا التجمع كانت موجودة في كلينتون،

وكان المبرر لذلك يستند على إحصائيات السكان بأن (70%) من السكان يقيمون في كلينتون ولذلك فإن (30%) من الذين يعيشون في ماكمب لا يتم تلبية حاجاتهم (Hiremat, 2001: p. 84 : 85).

(ب) عدم ثبات الأسعار .

يتزايد سعر المصدر الإلكتروني بصورة يصعب تحديدها، على عكس المصدر الورقي الذي تكون فيه الأسعار محسوبة ومحروفة . ولذلك، فإن معظم اتفاقيات التراخيص لا تتضمن صراحة على القيمة المالية التي تدفع نظير الاشتراك، بل يشار إلى أنه يتم تحديدها باتفاق الطرفين (المكتبة والمورد) قبل التجديد السنوي للاشتراك، وذلك بسبب احتمالات تغيير هذه القيمة من عام إلى آخر . وإذا كانت المكتبة عضواً في تجمع، فإنها تحصل على نسبة خصم من بعض الموردين عن الاشتراك في مصادر إلكترونية يصدرونها . كما يقوم بعض الناشرين بتقديم عروض مخفضة للاشتراك في المجلات الإلكترونية في حالة اشتراك تجمع من المكتبات في هذه المجلات (أمل وجيه، 2007: ص98) .

وعلى الرغم من أن المساومة الجماعية يمكن أن تؤدي إلى مصادر إلكترونية أرخص على مستوى كل مكتبة مشاركة في التجمع، فإن الميزانية قد ترتفع أو تتحفظ بنسبة صغيرة جداً . ومع أن الإضافة إلى الميزانيات الضئيلة - حتى ولو كانت بسيطة - من الممكن أن تكون مرهقة، إلا أن الظروف الاقتصادية قد تجبر المكتبات على الاختيار المؤلم بين استخدام المجلات المطبوعة وبين الوفاء باتفاقية جماعية على ميزانية من الممكن أن تزيد بمعدلات ضخمة ليس في وسع المكتبة أن تسيطر عليها . على سبيل المثال، خصصت جامعة ولاية كليفلاند Cleveland State University عام 1997 نسبة 1% من ميزانيتها للتجمع كمستخدم لوحدة المجلات الإلكترونية لأوهابولينك Ohio LINK . وبعد ذلك بثلاث سنوات زادت حصتها في الميزانية إلى 17%， ومن المتوقع زيتها إلى 23% . وبسبب الزيادة في الأسعار وثبات الميزانية اضطرت المكتبة إلى إلغاء اشتراكتها في المجالات المطبوعة لكل عناوين السيفيـار Academic وـأكـاديمـيك Elsevier . وعلى حين أن تجمع أوهابولينك يمتلك ويحتفظ في أرشيفه بالمصادر الإلكترونية التي يشتريها، فإن التجمعات الصغيرة والناشئة حديثاً ليس لديها أرشيف بالمصادر الإلكترونية التي تشترىـها ولا تستطـيع أن تتفـق على هـذه المصـادر الإـلكـتروـنية، وهو ما يهدـدهـا بالـتضـحـية بالـنـسـخـ المـطـبـوعـةـ (Hiremath, 2001 : p. 85) .

(ج) التراخيص الجماعية .

تواجـهـ التـجمـعـاتـ مشـكلـةـ دـفـعـ المـكتـبـاتـ الأـعـضـاءـ لـحـصـتهاـ المـقرـرـةـ فـيـ تـكـلـفـةـ التـراـخيـصـ .ـ كـماـ أنـ الـبـائـعـينـ يـسـبـبونـ حـرـجاـ لـلـتـجـمعـاتـ عـنـدـمـ يـقـدـمـونـ لـمـكـتبـاتـ خـارـجـ التـجـمعـ سـعـراـ أـقـلـ مـنـ السـعـرـ الـذـيـ يـقـدـمـونـ لـمـكـتبـاتـ الأـعـضـاءـ

في التجمع، وبالتالي فإن ذلك يؤدى إلى إjection المكتبات عن الانضمام للتجمعات المحلية أو القومية . وتنشأ داخل التجمعات مشاكل عديدة نتيجة للتراخيص الجماعية، أولها تداخل التراخيص المعهود بها بموجب الاتفاقيات الجماعية المتعددة . وفي التجمعات الكبرى قد تركز المكتبات على أهداف إقليمية ويتوافقون أن تستجيب التجمعات لتلك الأهداف (Wilson, 2004 : p. 31) . كما تواجه التجمعات مشكلة توزيع تكاليف المصادر الإلكترونية بين المكتبات الأعضاء . ورغم أن هناك عدداً من الطرق الممكنة للتوزيع، فإن هذا الأمر يمثل مشكلة يصعب حلها وقد تمت مناقشة الطرق المختلفة لتقسيم تكاليف المصادر بين أعضاء التجمع، ومنها طريقة التقسيم المتساوی بين المكتبات الأعضاء، وطريقة التقسيم النسبی، وطريقة التقسيم حسب الاستخدام .. وغير ذلك (Anderson, 2006 : p. 123) .

وخلال الخمس سنوات الماضية، اتحدت تجمعات المكتبات الأكاديمية وال العامة والمتخصصة الموجودة في دول كثيرة من أجل التفاوض على الحصول على تراخيص جماعية لاستخدام المجالات الإلكترونية وغيرها من المصادر الإلكترونية . ومع ظهور تجمع مركزي لمجموعة من المكتبات (الصفقة الكبرى)، تم التفاوض من أجل الحصول على اتفاق للمصادر الإلكترونية لسنوات عديدة بحيث يكون هذا الاتفاق مع كبار الناشرين مباشرة وبثمن أقل . ولقد لعب هذا الاتفاق دوراً هاماً في النمو السريع للوصول إلى المحتوى الإلكتروني بواسطة المستفيدين في كل أنحاء العالم . ومع ذلك، كانت هناك مشاكل لهذه الصفقة الكبرى نتيجة ل تحفظات مجتمع المكتبات بشأن نتيجة هذا الشكل من الاتفاقيات . فهذا الاتفاق غالباً ما تصاحبـه سياسات تتضمن عدم الإلغاء، وهي سياسات تحظر على المكتبات تقليل العناوين المشاركة فيها، مما يعكس ضيق المجال أمام أمناء المكتبة فيما يتعلق بالاختيار الملائم لتكوين المجموعات . والطبيعة الملزمه لهذه الصفقة الكبرى معنـاهـا أن المكتبة قد تكون مُتعلقة بعنـاوـين ليس لها أهمية كبيرة للمستفيدين منها، أو أنـهم لا يـقبلـونـ عـلـيـهـاـ أوـ لاـ يـحـتـاجـونـهـاـ أوـ أـنـهـاـ ذاتـ نوعـيـةـ رـديـئـةـ،ـ مماـ يـعـنـىـ استـنزـافـ المـيـزـانـيـةـ وـدـمـرـةـ أـمـوـالـ لـاشـتـراكـاتـ المـكـتـبـاتـ الإـضـافـيـةـ منـ النـاـشـرـينـ الصـغـارـ أوـ المـحـلـيـنـ أوـ أـوـلـئـكـ الـذـينـ لاـ يـشـرـكـونـ فـيـ الـبـيـعـ لـلـتـجـمـعـاتـ (Rowse, 2003 : p. 1) .

(د) الإتحاد الأرشيفية للمصادر الإلكترونية .

عادةً ما تقتصر السياسة المرتبطة بالإتحاد الأرشيفية للمصادر الإلكترونية المتأصلة عن بعد على إتحاد المصادر الحديثة فقط للمكتبات المشتركة . وليس هناك سبـلـ للـوصـولـ إـلـىـ المصـادرـ الـقـدـيمـةـ الـخـاصـةـ بـسـنـوـاتـ سابـقـةـ،ـ الأمرـ الذـيـ يـمـنـعـ هـذـهـ المـكـتـبـاتـ مـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ هـذـهـ الـمـصـارـعـ منـ أـجـلـ تـكـوـنـ أـرـشـيفـ إـلـكـتـرـوـنـيـ لـهـاـ .ـ وـتـحـرـصـ بعضـ المـكـتـبـاتـ عـلـىـ التـفـاوـضـ عـلـىـ حقـ اـقـتـاءـ النـسـخـ الـأـرـشـيفـيـةـ لـلـسـنـوـاتـ الـتـيـ اـشـتـرـكـتـ فـيـهـاـ لـدـىـ نـاـشـرـ بـعـيـنـهـ (أمل وجـيهـ،ـ 2007ـ،ـ صـ 99ـ) .

ولحل مشكلة الحفظ الأرشيفي للمصادر، قامت تجمعات مختلفة (محلية وإقليمية وقومية وعالمية) بتطوير تراخيص نموذجية للمصادر الإلكترونية . ومع أن كثيراً من العقود المتقاوض عليها لا تناولت موضوع الحفظ الأرشيفي الدائم للمصادر الإلكترونية، إلا إن كل التراخيص النموذجية (القومية والعالمية) التي بحثت تشدد على أهمية وجود بند للحفظ الأرشيفي أو للحصول الدائم على المعلومات . وبرغم هذا التشديد، هناك مشكلة شائعة تخص الحفظ الأرشيفي الإلكتروني، وهي عدم الاتفاق على من يتولى مسؤولية هذا الحفظ . وبسبب الشوك في الحفظ الأرشيفي الدائم أو الحصول على المعلومات منه إن لم تجدد الاتفاقية، فإن تجمعات كثيرة ما زالت تقضي الجمع بين المصدر الإلكتروني والمصدر المطبوع(2002 : p. 230) (Anglada). لذا، يجب عند عمل التراخيص المستقبلية للتجمعات أن تتم مناقشة مشاكل الحفظ الأرشيفي طويلاً الأمد . فلا يعقل أبداً أن مكتبة ستنتظر أموالاً طائلة في مصادر لا ضمان لوجودها بعد انتهاء مدة منح الترخيص (Okerson, 1996 : p. 69).

(هـ) الافتقار إلى الثقة .

لاحظت آن أوكرسون (Ann Okerson) 1996:p.65 المدير المشارك لمكتبات جامعة بيل Director of Libraries at Yale University عدم وجود ثقة في تعهدات تجمعات عديدة، ولاحظت أيضاً أنه كان هناك دائماً تردد واضح في المفاوضات في بداية التعاون التجاري، حيث أحس كل عضو في التجمع أنه بحاجة ملحة للمشاركة في كل المفاوضات مع البائع وبجاجة ملحة لدراسة العقود . كما لاحظت أن عدم الثقة في العمليات الإدارية الدقيقة في تجمعات مثل تجمع PALCI، الذي يضم 38 مكتبة منتشرة عبر مساحة جغرافية كبيرة، من الممكن أن يتسبب في خسائر فادحة، وأن طول المدة التي تستغرقها المفاوضات لشراء ترخيص يتسبب في إحجام البائعين عن التعامل مع مثل هذه الصفقات المعقدة . لكن هذه المشكلة قد تكون بسبب عدم توافر الوقت الكافي لتنمية الثقة . وحالياً توجد تجمعات كثيرة يمثلها أفراد أو لجان منفردة . ويقدم آلان وهيرشون Allen and Hirshon طريقة لتوليد الثقة حيث يشيران إلى أنه "يجب على التجمعات ضمان مناقشة القضايا المهمة جداً بصورة مبكرة، وتأجيل القضايا الخلافية إلى أن يتحقق بعض النجاح" (Hiremat, 2001 : p. 86).

(7) دورة حياة التجمعات .

يتأثر التجمع بالعديد من مستويات البيئة في مراحل مختلفة من نموه (من تأسيسه إلى حله أو اندماجه) . فالبيئة العامة (البيئة القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية) وبيئة المهام the task environment (المكتبات

والتجمعات والناشرون والموردون والمؤسسات الراعية) تؤثر على نمو وتكوين التجمع وحله . ويجب أن يهدف التجمع إلى التكامل مع بيئته لكي يندمج مع الناشرين والموردين والمكتبات، ذلك لأن التكامل القليل يؤدى إلى العزلة وتقليل كفاءة التجمع، وربما يؤدى في النهاية إلى التقاك . ولكن يتحقق النجاح للتجمع، لابد من الموازنة بين بيئته، كمنظمة فريدة من نوعها لها أهداف وأموال وأعضاء وقيود وتحديات وفرص للبناء، وبين دورة حياته براحتها المتعددة .

وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية والقانونية والسياسية للتجمعات، فإنه يمكن التنبؤ بدورة حياة التجمع والتي تشمل خمس مراحل (المرحلة الجنينية، مرحلة النمو المبكر، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة الحل أو الاندماج). وفيما يلى عرض لهذه المراحل (Shachab, 2003 : p. 95-100) :

أ- المرحلة الجنينية (مرحلة تكوين التجمع) . The Embryonic stage

تتعلق صفات هذه المرحلة بفترة ما قبل تأسيس التجمع . فالاعتراف بالحاجة إلى التعاون هي القوة الأولية الدافعة لتأسيس التجمع سواء كانت داخلية أو خارجية . وتميز هذه المرحلة بأنشطة تطوعية غير رسمية تتعلق بإنشاء الشبكات والإعارة بين المكتبات . لكن الجهود الكبيرة للتعاون تتجلى في إنشاء تجمعات مكتبات النوع الواحد داخل الدولة (مثال : المكتبات الأكاديمية)، وهذه الجهود توفر الأساس الذي من خلاله يستطيع المسؤولون عن المكتبات وغيرهم من المساهمين أن يبدأوا في وضع آليات رسمية لتعاون قومي . وعلى الجانب الآخر، يتم جمع البيانات والمعلومات عن الممارسات المثلثى في التجمعات الأخرى في كل أنحاء العالم، وذلك فضلاً عن بذل الجهود للحصول على التمويل الحكومي والمنح التي تساعد على تأسيس التجمع الرسمي للمكتبات، والذي يؤدى إلى المرحلة التالية . وفي هذه الفترة، يحتاج التجمع إلى قيادة داخلية ويتأثر بشدة بمهام بيئته الخاصة (المكتبات، التجمعات الأخرى، الناشرون والموردون، المؤسسات الراعية) . وتنتمي هذه المرحلة لمدة عامين على الأقل من الجهد المكثف .

(ب) مرحلة النمو المبكر Early Development

في هذه المرحلة، يتعرف التجمع على عملياته وعلاقاته مع أعضائه وينميها . ويكتسب التجمع أثناء فترة التعاون الأولى فهماً لأفضل تنظيم للميزانيات والعلاقات والخدمات التي تتناسب مع نوع المشاركين فيه، ويتعين عليه أن يحقق الأهداف الأساسية له . وقد يقوم التجمع في هذه المرحلة بتقديم العديد من الخدمات لأعضائه، تلك الخدمات التي تتعذر الشبكة البيلوجرافية وخدمات الإعارة بين المكتبات، وذلك بالاشتراك في قواعد بيانات النصوص الكاملة والبيلوجرافيات القومية والخدمات المحلية . وتتضخم جهود التكامل في هذه المرحلة عندما يخلق

التجمع هويته الفريدة من نوعها وينمى علاقاته الخارجية . وفي هذه المرحلة، تكون الإلدارة الفعالة ذات أهمية كبيرة لنجاح التجمع . وتستمر مرحلة النمو المبكر من سنة إلى ثلاثة سنوات، وتعد شرطاً أساسياً مسبقاً للمرحلة التالية .

. (ج) مرحلة النمو . Development

تتميز مرحلة النمو بالتأرجح بين الثقة وعدم التأكيد . فالنجاح خلال المرحلتين السابقتين يوحى بالقدرة على الاستمرار، ولكن عادةً ما يكون هناك شك بخصوص مستقبل التجمع . وفي هذه المرحلة، يقوم التجمع بالبحث عن مصادر تمويل خارجية والالتزام بتحصيل رسوم العضوية الداخلية، حيث تستخدم هذه الأموال لزيادة وتحسين العمليات وزيادة العضوية . وفي هذه المرحلة أيضاً، يزداد عدد الاشتراكات في المصادر الإلكترونية لأعضاء التجمع وتم إضافة بعض الخدمات . وتستمر هذه المرحلة نحو خمس سنوات تتركز الجهود خلالها على فعالية وكفاءة التجمع .

. (د) مرحلة النضج . Maturation

عادةً ما تشتمل أنشطة التجمع في هذه المرحلة على: الفهرس الموحد، والإعارة بين المكتبات، والوصول للمصادر الإلكترونية من خلال اشتراكات التجمع، ودعم وصلات الإنترن特، وأحياناً توفير الحاسبات لهذا الغرض . ويتم توسيع العضوية والخدمات بما يتجاوز قدرات المكتبات الأعضاء . وعلى الرغم من أن المتوقع في هذه المرحلة أن تكون التجمعات مستقلة عن معظم أشكال التمويل الخارجي، من الحكومة أو غيرها، إلا أن التجمعات تتتنوع في مصادر تمويلها وفي آلياتها . وبعض هذه التجمعات يتم تمويلها من ميزانية الدولة فقط، وهناك تجمعات أخرى تتلقى تمويلاً إضافياً . وربما تستمر بعض التجمعات في الحصول على دعم من الهيئات الأم . وفي هذه المرحلة، تكون رسوم العضوية والخدمات جزءاً هاماً من الميزانية . وعموماً، يكتمل حجم التجمع في هذه المرحلة ويكون معظم الأعضاء المتوقعين أعضاء في التجمعات المستقرة، ويعمل التجمع كمنظمة مستقلة وينظر إليه على أنه قناة اتصال أساسية ووكيل للتفاوض في التراخيص الإلكترونية . في هذه المرحلة، يعمل التجمع بكامل طاقته ويتم استخدام المقاييس الإحصائية وتقدير الجودة والموظفين . وربما تمثل المنافسة من جانب التجمعات الأخرى شكلاً من أشكال الضغط عليه تكون نتائجه المحافظة على ما وصل إليه وتحسين الخدمات عن طريق التعاون مع تجمعات أخرى . ويمكن لهذه المرحلة أن تستمر لسنوات طويلة قد يحدث فيها تغيرات طفيفة في العضوية والخدمات والأهداف والميزانية .

. (هـ) مرحلة الحل أو الاندماج Disbanding or MetaConsotia

على الرغم من أن التجمع قد يعمل في مرحلة النضج لفترة طويلة، إلا أنه ربما يتتطور في اتجاه أحد مسارين؛ المسار الأول : إنهاوخ لأنشطته والذى ربما يحدث في أي مرحلة من مراحل النمو إذا ضعف التجمع أو فشل. وهذا المسار نادر الحدوث، ومن الأمثلة عليه فشل خطة فارمينجتون Farmington Plan في الولايات المتحدة . والمسار الثاني : الاندماج في أحد تجمعات المكتبات للتعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة . ومن أفضل الأمثلة على ذلك الاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ICOLC وتجمع eIFL .

ثالثاً : تجمعات المصادر الإلكترونية في بعض الدول :
(1) الولايات المتحدة الأمريكية .

تكاثرت التجمعات الإلكترونية - وخاصة بين المكتبات الأكاديمية - منذ عام 1996، حيث بدأت معظم المكتبات تعتقد بأن العضوية في التجمع هي السبيل الوحيد للحصول على تراخيص المصادر الإلكترونية باهظة التكاليف . والآن، يوجد في الولايات المتحدة ما يزيد على 100 تجمع إلكترونى كبير .

تتخذ التجمعات في الولايات المتحدة الأمريكية أشكالاً مختلفة، حتى أن البعض منها مثل أوهايو لينك Ohio Link له سلطة مركزية حيث يضم موظفين أكفاء في مختلف جوانب العمل، في حين أن شبكة شيكاغو نورث ستار Chicago North Star Net مثلاً تعد تجمعاً مفككاً . وفي حالات عديدة، يتكون التجمع من تعاون بين عدد قليل من الأفراد، وفي حالات عديدة يكون هناك وثائق تصف بالتفصيل الهيكل الإداري التنفيذي للتجمع وسبب وجوده . وهناك تشدد متزايد في الالتزام بالتوثيق الإداري للتجمعات، وذلك فضلاً عن القوانين الفرعية التي تصف النظام الإداري والعضوية، وتشير إلى الوضع القانوني للتجمع ومذكرات التفاهم التي تلخص المعاملات التجارية بين كل مكتبة عضو في التجمع، وكذلك اتفاقيات مشاركة المصادر التي تتفاوت في رسم حدود المشاركة التعاونية، وهناك خطط استراتيجية تقدم نصوصاً عن المنظور الذي يرى التجمع نفسه ومستقبله على أساسه (Hiremath,2001:p.82-83) .

ومن التطورات البارزة لعمل تجمعات المصادر الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية إصدار دورية Library Consortium Management: An International Journal تختص أساساً بتكوين التجمعات والإنتاج الفكري المتعلق بها . وقد صدرت هذه الدورية لمدة ستة شهور فقط (Nfila, 2002 : p. 210) .

وفيمما يلى عرض لنماذج من تجمعات المصادر الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية .

. (أ) تجمع إيكولك (ICOLC)

تأسس الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات International Coalition of Library Consortia (ICOLC) في عام 1997 بدعوة من مكتبة جامعة ييل Yale في الولايات المتحدة (عبدالمجيد بو عزه، 2005: ص 96). وقد نشأ هذا التجمع عن طريق الاتصال الودى بين رؤساء بعض التجمعات، والذين قرروا أن يتحدونا ليناقشوا مع الموردين الموضوعات ذات الاهتمام المشترك . وقد بدأ هذا التجمع الذى يخدم فى المقام الأول مؤسسات التعليم العالى بمجموعة مكونة من حوالى 50 تجتمع فى الولايات المتحدة ومن دول أخرى (أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا وأستراليا) كونت كياناً شبه ربحى أطلق عليه اسم تجمع إيكولك (Nfila, 2002 : p. 210) . والآن، يشتمل هذا التجمع الاتحادى على حوالى 150 تجامعة للمكتبات من كل أنحاء العالم (Shachaf, 2003 : p. 82). ويدرك هيرمات (Hiremath, 2001 : p. 100) أن تجمع إيكولك قد تضاعف حجمه أربع مرات تقريباً ليصبح أبرز تجمع عالمى لجمعيات المكتبات . وهو، بوصفه التنظيم الرئيسي المعنى بوضع الإرشادات الجماعية، مكان لاجتماع قادة التجمعات المشاركة فيه لتبادل الآراء .

ويهدف تجمع إيكولك إلى تمثيل آلاف المكتبات فى التفاوض مع شركات النشر عابرة القارات، ومناقشة نقاط مثل استقرار أسعار الاشتراكات والاحتفاظ بنسخ خاصة وأرشفة المجلات والإعارة بين المكتبات (عبدالحميد بو عزه، 2005 : ص 96)، وغير ذلك من الأنشطة التعاونية . وقد قام تجمع إيكولك بمهمة تحدي الناشرين التجاريين طالباً منهم إعادة تقييم سياساتهم الخاصة بأسعار المجلات الإلكترونية التى يشتريها منهم (Nfila, 2002:209) . وأدى إلى زيادة متميزة فى القدرة التفاوضية للحصول على تراخيص المصادر الإلكترونية. ونتيجة لذلك، فقد بدأ البائعون فى موامة منتجاتهم لتناسب طلبات التجمعات الناشئة (Hiremath,2001:p.82).

. (ب) تجمع المكتبات الإلكترونية بولاية كاليفورنيا (SCELC)

فى عام 1986، تم تأسيس تجمع The Statewide California Electronic Library Consortium (SCELC) كمنظمة لا تهدف إلى الربح، وت تكون من 96 مكتبة خاصة وأكademie ومكتبات بحوث تنتشر فى كل أنحاء ولاية كاليفورنيا . وقد تطور هذا التجمع بسرعة منذ تأسيسه وحتى 2005/2006 بأكثر من ثلاثة أضعاف عدد المكتبات الأعضاء فيه، مما أدى إلى زيادة حجم العمل المتعلق بترخيص المصادر الإلكترونية مع الموردين والناشرين . ونظراً لزيادة حجم التراخيص، تضاعفت الإيرادات الكلية فى الآونة الأخيرة نتيجة لزيادة عدد الأعضاء مما كان عليه فى عامى 2005 و2006 . ومع هذا النمو، كان من الضروري إيجاد وسيلة فعالة لإدارة

المشتريات والاشتراكات في المصادر الإلكترونية . فالعمل مع ما يزيد على 40 مورداً، وما يزيد على 750 قاعدة بيانات مختلفة، وغيرها من المنتجات، أصبح يشكل عملية معقدة بدرجة كبيرة ومتزايدة . وقد ازداد عدد الصفقات من بضعة مئات ليصل إلى 3500 صفقة في العام .

ونظراً لأن تجمع SELC قد حقق درجة عالية من النمو والتطور، لذا فقد أصبح يستخدم عدداً كبيراً جداً من الجداول الإلكترونية، وذلك لأن الموردين الذين لديهم منتجات متعددة لديهم نماذج تسعير مختلفة لهذه المنتجات المختلفة مما يتطلب جداول إلكترونية متعددة لنفس المورد . وكان هذا النظام مربكاً إلى حد كبير جداً، وسرعان ما اكتشف التجمع أنه يجب عليه أن تكون له إدارة فعالة للمصادر الإلكترونية كشرط أساسى وهام لنجاحه في المستقبل . (Burke, 2007:p.1)

(ج) مشروع تجمع المكتبات الأكاديمية في بنسلفانيا .

فى عام 1997، تكون مشروع تجمع المكتبات الأكاديمية فى بنسلفانيا The Pennsylvania Academic Library Consortium Initiative (PALCI) من مجموعة تتكون من 38 مكتبة أكاديمية وعامة وخاصة . وهذا التجمع لديه مدير واحد فقط يقوم بمهمة تنسيق نشاطات التمويل والتفاوض للتجمع . وفي هذا التجمع، يتاح لكل عضو مرونة مطلقة في خططه الشرائية . وفي حالة وجود قاعدة بيانات جديدة جاهزة للبيع، فإن على المدير أن يتأكد من أن هناك مجموعة محددة من المكتبات المشاركة في التجمع راغبة في شرائها ليتم التفاوض على شرائها . وقد بدأ مشروع تجمع المكتبات الأكاديمية في بنسلفانيا في عمل فهرس موحد افتراضي Virtual Union Catalog، وهو يجتهد في سبيل أن يضم جميع الأعضاء المشاركين في التجمع للمشاركة في هذا الفهرس (Hiremath, 2001:p. 83).

(2) المملكة المتحدة .

فى عام 1982، قامت المكتبات في المملكة المتحدة بتكوين تجمع مكتبات البحوث الجامعية Consortium of University Research Libraries (CURL) للمشاركة في المعلومات البليوجرافية . وهذا التجمع يشمل جامعات المكتبات الكبرى والرئيسية في لندن London وجلاسكو Glasgow وآدنبرة Edinburgh وكامبردج Cambridge وليدز Leeds ومانشستر Manchester وغيرها . وعلى الرغم من أن معظم هذه المكتبات تعمل بالحاسوب، إلا أنها كانت تواجه صعوبات في المشاركة في الفهارس المحسبة . ويرجع السبب في ذلك إلى النقص في معايير الفهرسة المشتركة وإلى المستويات المختلفة للتحسيب، بالإضافة إلى عدم التوافق في معدات وبرامج الحاسوب المستخدمة

والنفع في سياسات التنسيق . ولذلك، قامت لجنة المنح الجامعية The University Grants Committee بتوفير التمويل اللازم لإنشاء شبكة أكاديمية مشتركة لربط مراكز الحاسوب الآلي بجميع جامعات المملكة المتحدة، مما سهل استرجاع التسجيلات البليوجرافية من مكتبة إلى أخرى (Nfila, 2002 : p. 206 - 207) .

كما نشأ تجمع قومي للمكتبات الأكاديمية، وذلك عن طريق مشاركة كل مكتبة أكاديمية في موقع قومي مرخص . وقد تحقق ذلك من خلال تأسيس اللجنة المشتركة لنظم المعلومات The Joint Information Systems Committee (JISC) كلجنة استشارية لضمان الاستخدام الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي . وكان أحد إنجازات هذه اللجنة هو تسليم المجلات الإلكترونية التي بدأت في عام 1990 من خلال المشروع القومي لترخيص الموقع الإلكتروني The National Electronic Site License Initiative (NESLI) . وبناءً على النظام المركزي للتعليم العالي الذي تتبعه المملكة المتحدة، فإن هذا المشروع قد تم تبسيطه بشكل كبير كى يستمر كنموذج موحد لموقع مرخص (Hiremath, 2001 : p. 83-84) .

(3) كـ .

تميز المكتبات الأكاديمية في كندا بتاريخ عريق يتعلّق بجمع وتنظيم مصادر المعلومات للمستخدمين الحاليين والمستقبلين وبالاحفاظ عليها . فلقورون عدة، كانت المكتبات الأكاديمية قادرة على القيام بهذه الوظائف بمفردها . ومع ازدياد ونمو الإنتاج الفكري وزيادة مطالب المستفيدين، سعت المكتبات إلى تحقيق الكفاءة من خلال التعاون . وكانت الفهراس الموحدة أحد المشاريع التعاونية الأولى في المكتبات التي أعقبها التعاون في بعض الخدمات، مثل الإعارة بين المكتبات والتخزين المشترك . وقد عكس التأسיס الحديث نسبياً لتجمعات المكتبات الأكاديمية، الذي يركز على إدارة المصادر الإلكترونية، تطوراً مستمراً للتعاون بين المكتبات الأكاديمية الكندية . ومن بين هذه التجمعات مجلس أونتاريو للمكتبات الجامعية The Ontario Council of University Libraries (OCUL) الذي يتكون من 17 مكتبة أكاديمية بالإضافة إلى عضويين منتسبيين من مقاطعة أونتاريو الكندية . وهذا المجلس يمثل صالح 300 ألف طالب ودارس أكاديمي في 19 مؤسسة . وبهدف تجمع مجلس أونتاريو إلى العمل على تحسين وتطوير مصادر المكتبات الجامعية في أونتاريو من خلال أنشطة تتمثل في المشاركة التعاونية في المصادر والإعارة بين المكتبات . ويجتمع مدير OCUL مرة كل نصف عام تقريباً، لكنهم يكونون على اتصال طوال العام .

وقد دعا مجلس اونتاريو في فبراير عام 1998 أعضاءه إلى مؤتمر كان موضوعه "مشروع التحول إلى المكتبة الرقمية بجامعات اونتاريو". وكان الهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو تحديث معلومات أعضاء المجلس لتأسيس مكتبات رقمية في كل أنحاء المقاطعة . وعلى الرغم من وجود موضوعات كثيرة في جدول أعمال المؤتمر، فإن إحدى النتائج المهمة تمثلت في إنشاء مجموعة المحتوى Content لمناقشة الترخيص الساري في المقاطعة بشأن المصادر الإلكترونية . وقد أصبحت هذه المجموعة معروفة باسم مصادر المعلومات في مجلس اونتاريو للمكتبات الجامعية (OCUL - IR) وهي مجموعة فرعية رشح لها مدير المجلس ممثلاً عن كل جامعة من الـ 19 جامعة المشتركة في التجمع . والمهمة الأساسية لهذه المجموعة الفرعية هي تقييم الاقتراحات المتعلقة بالمصادر الإلكترونية التي يهتم بها أعضاء التجمع . وهي تعمل في الوقت الحالي على توسيع مجال الدخول للحصول على المصادر الإلكترونية بدون قيود . وقد أصبح الشراء عن طريق التجمع مصدراً لوفاء بالمتطلبات، فمنذ العمل بهذا التجمع تفاوضت OCUL-IR على إتاحة الوصول إلى ما يزيد على 40 منتجاً إلكترونياً (Sciglano, 2002 : p. 393) .

(4) الصين .

بالإلغاء ضوء سريع على اتحاد نظم المعلومات والمكتبات الأكاديمية في الصين – China's all absorbing Academic Library and Information System Cartel (CALIS) – تجمع متكملاً ومركزاً، وذلك لأن هناك 700 ألف طالب من 27 مقاطعة تستفيد من هذا التجمع، كما أن الإداراة ملتحمة بشكل قوى في مركز قومي موجود بجامعة بكين، والتمويل حكومي إلى جانب بعض المساعدات التي تقدمها بعض الجامعات . وبعد عامين من تكوينه، اشتري تجمع نظم المعلومات والمكتبات الأكاديمية في الصين كلًّا من يو آي UMI وأيسكو EBSCO وإسيفيار Elsevier وشبكة العلوم Web of Science، وقواعد بيانات أخرى، لكل أعضائه. ويعاني تجمع CALIS من نفس الضغوط التي تعانى منها التجمعات الأخرى، من حيث التمويل الوطني والتكامل الإداري ونقط الخلاف، وهو مثل نظرائه في الولايات المتحدة والمانيا يعتبر أن القوة في الكثرة عند التعامل مع موردي المصادر الإلكترونية (Hiremath, 2001 : p. 84) .

(5) فرنسا .

درجة التنسيق فيما يتعلق بالمصادر الإلكترونية منخفضة جداً في فرنسا حتى الآن . وبسبب التعقيد في المفاوضات القانونية، وقوة المساممات المالية والأجهزة الفنية الخاصة بتراثيخص المجالات الإلكترونية، كانت هناك

ـمال كبيرة فى البداية لوجود تنسيق فومى يمكن أن تديره بعض الهيئات القومية التى لها دور هام فى مجال التوثيق العلمى الإلكترونى، مثل معهد المعلومات العلمية والفنية Institute de Information Scientifique et Agence Bibliographique de L'Enseignement Technique (INIST) وهيئة ببليوجرافيا التعليم العالى Agence BiblioGraphique de L'Enseignement Technique (INIST) لكن هذه الهيئات تقصر على نطاقات إدارية منفصلة Superieur (ABES).

وفى السنوات القليلة الماضية، بدأ فى فرنسا عمل مشترك . ولكن، وعلى عكس دول معينة، مثل المملكة المتحدة، لا يوجد أى تنسيق بين الأجهزة تقوم به هيئة مسئولة عن نشر المصادر الإلكترونية . وفي الآونة الأخيرة، بدأ الناشرون باللغة الفرنسية التنسيق فيما بينهم فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية . ويمكن تصنيف تجمعات شراء المصادر الإلكترونية الموجودة حالياً فى فرنسا على النحو التالي (Chartron,2001:p.85-92) :

(أ) تجمعات تكونت لشراء منتج معين . وقد تكونت معظم هذه التجمعات من مبادرة الشركات التجارية (الوكلاء والموزعون) التي تجمع العملاء معاً من أجل الشراء الجماعى للبيانات من المنتجين . وبهتم الوكلاء والموزعون بدرجة أساسية بقواعد البيانات الببليوجرافية .

(ب) تجمعات الشراء داخل المؤسسات . ويقوم هذا النوع من التجمعات على سياسة جماعية داخلية، داخل هيئة بحثية معينة أو شبكة لمؤسسات متماثلة . وهذه التجمعات غالباً ما تنشأ من خبرة سابقة في المفاوضات الجماعية الخاصة بالمصادر المطبوعة التي تتنظمها قوانين الإنفاق العام والمناقصات في فرنسا . وإلى اليوم، تقصر هذه التجمعات، غالباً، على عدد صغير من منتجات معينة .

(ج) تجمعات إقليمية . ظهرت التجمعات الإقليمية نتيجة لمبادرات مديري الجامعات الإقليمية للمناطق الشرقية والغربية والتي كان لها برامج خاصة بقواعد بيانات ببليوجرافية متواضعة جداً ولكنها مثلث قوة دفع أولية لتكوين تجمعات متعددة في فرنسا .

(د) تجمعات قائمة على أساس الموضوع . والمبدأ الأساسي لهذه التجمعات أن تقوم تجمعات المصادر على أساس الموضوع، بحيث تحتوى على البيانات العلمية التي تستخدمها المجتمعات العلمية . ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن اتفاق بين مراكز المصادر المتخصصة بشأن توفير البيانات الهامة لمكتبات البحث والمكتبات الجامعية بما يسمح بالوصول إلى قواعد البيانات الببليوجرافية القائمة على الموضوع باستثناء الرياضيات .

(هـ) تجمعات المجالات الإلكترونية . وهذه ظاهرة حديثة . فعلى الرغم من أن التجمعات الأولى الخاصة بالشراء قد أقيمت فى عام 1995، إلا أن غالبية هذه التجمعات قد أنشئت بين عامى 1998 و 1999 . وفيما يتعلق بالمجالات الإلكترونية، فإن التجمع الأول بين المؤسسات كان تجمع كوبرين Couperin الذى عقد اتفاقية مع دار نشر إلسيفيار Elsevier فى يونيو 1999، وبعد هذا العقد بدأ فى مشروعات أخرى . والناشرون الفرنسيون، وبخاصة المتخصصون، لا يبدو أنهم مهتمون فى الوقت الحالى بهذه الطريقة فى البيع للمكتبات .

(6) شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات .

بدأت شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL.net) Electronic Information for Libraries منذ خمس سنوات كمشروع لمؤسسة المجتمع المفتوح (OSI) Open Society Institute . وقد بنيت الشبكة على الإنجازات التى حققها برنامج المعلومات لمؤسسة المجتمع المفتوح . وفي التسعينيات، خصصت مؤسسة المجتمع المفتوح استثمارات كبيرة لتطوير وتحديث المكتبات فى البلد المشتركة بشبكتها، خاصة بلاد شرق ووسط أوروبا ودول الاتحاد السوفيتى السابق التى تتميز بامتلاكها نظاماً تعليمياً متقدراً وتعتبر أسوأها ناشئة لبيانى المعلومات . غير أن تكاليف الاشتراك فى المصادر الإلكترونية، بالإضافة إلى المعرفة القليلة بالبديل الإلكترونى للاشتراكات المطبوعة، منعت هذه البلد من الوصول إلى المجالات وقواعد البيانات الإلكترونية . لذلك، فقد أرادت مؤسسة المجتمع المفتوح مساعدة المكتبات ومستخدميها عن طريق رفع القدرة الشرائية لكل عميل فقير، والتفاوض مع بائدى المعلومات من خلال تجمع عدد من الدول للحصول على أسعار اشتراك مخفضة لهذه الدول . وجاء مشروع مؤسسة المجتمع المفتوح (المعلومات الإلكترونية للمكتبات) ليحقق التفاوض بشأن إتاحة واسعة للمصادر الإلكترونية المستخدمة فى المكتبات فى البلد النامية، وذلك من خلال شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات التى أحدثت منذ تكوينها تغييرات أساسية تعتمد على المشاركة المباشرة والفعالة للدول الأعضاء (وتكون هذه الشبكة من تجمع المكتبات فى 50 دولة نامية) . ومنذ عام 2001 فصاعداً، شجعت هذه الشبكة على تكوين تجمعات للمكتبات فى الدول الأعضاء (Kupryte, 2005: p. 256) .

رابعاً : إدارة المصادر الإلكترونية (ERM) : Electronic Resource Management (ERM)
(1) أهمية إدارة المصادر الإلكترونية .

ازدادت عدد المجالات الإلكترونية، وكذلك قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية وتجميعات النصوص الكاملة التى تقتبها معظم المكتبات، بسرعة هائلة . وتتضمن إدارة هذه المصادر الإلكترونية تقديم وسائل مريحة لمستخدم المكتبة للحصول عليها والدخول إليها وتزويد موظفى المكتبة بوسائل تتبعها .

وتشترك المكتبات في المصادر الإلكترونية بطرق مختلفة، فيقدم بعض الناشرين برامج تحتوى على مجلات إلكترونية عديدة . وقد تقتى المكتبة المجلات الإلكترونية من ناشرين مختلفين، كما قد تقتى المجلات الإلكترونية كلاً على حدة (Breeding, 2004 : p. 1).

وعندما يحاول أمناء المكتبات التحكم في المجموعات الإلكترونية، فإنهم يجدون أنفسهم ضائعين بين الجداول الإلكترونية ورسائل البريد الإلكتروني، ومسئولي عن التعامل مع مجموعة متنوعة من النظم المنفصلة، ومحطويات البيانات التي تتكامل مع بعضها البعض . وفي كثير من الأحيان، يعتمد أمناء المكتبات على ذكرتهم فقط في تنسيق النظم، مثل : وحدة الاقتناء لنظامهم المكتبي المتكامل، والقوائم الأبجدية لقواعد البيانات والمجلات الإلكترونية، وأدواتهم في البحث وبرامجهم للربط المحلي من خلال الكمبيوتر . ذلك بالإضافة إلى الجهود الأولية لإنشاء المعلومات في أماكن متعددة برغم التقصّر المحتمل في التوافق بين النظم، مما قد يؤدي إلى مضاعفة الجهود. وعلاوة على ذلك، فإن الحصول على معايير مفيدة، مثل التحليلات التفصيلية للتکافه والإحصائيات عن الأداء والاستخدام، ما زال يمثل مشكلة . الواقع أن المديرين لا يستطيعون، بدون هذه المعايير، أن يتذروا قرارات صائبة نظراً لعدم توافر معلومات كاملة . ولأن الإنفاق على المجموعات الإلكترونية يزداد، لذا يجب أن تكون هناك حلول أفضل؛ أي يجب توافر نظام يدعم إدارة المعلومات ويعلم على تدفق المعلومات للاختيار والتقييم السليمين والاستمرار في الوصول إلى المصادر الإلكترونية بما يتافق مع الشروط المتعلقة بالعمل والتراخيص (Sadeh,2004:p.322-323) .

ومما لا شك فيه أن المكتبات تحتاج إلى نظام لإدارة المصادر الإلكترونية في كل مراحل دورة حياة هذه المصادر . لكن مثل هذا النظام لا ينبغي أن يتناول فقط المهام اليومية المتعلقة بالمصادر الإلكترونية، بل ينبغي أن يوفر أيضاً تحليلات شاملة متعلقة بإيقاف المكتبات على المصادر الإلكترونية . وعلاوة على ذلك، فإن نظام إدارة المصادر الإلكترونية يستطيع أن يفتح آفاقاً جديدة خاصة بإدارة المجموعات تستطيع فيها المعلومات - الخاصة بالسوق العالمي بمجموعات المؤسسات وال النفقات - أن تكون أداة مساعدة في اتخاذ القرار من جانب العاملين في المكتبات . الواقع أن نظام إدارة المصادر الإلكترونية أداة أساسية للمكتبات، ولكن تأثيره يرتبط أيضاً بالمستخدمين النهائيين . ويمكن أن تكون المعلومات التي يتم جمعها في نظام إدارة المصادر الإلكترونية بمثابة نقطة البداية لتفاعل المستخدمين مع المصادر الإلكترونية، هذا التفاعل الذي يبني على تكامل نظام إدارة المصادر الإلكترونية مع المنتجات الأخرى للمكتبات ، مثل برنامج خدمات الربط ونظام البحث المتعدد metasearch أو الفهرس المباشر OPAC في المكتبات . وعلى سبيل المثال، يستطيع هذا الفهرس المباشر أن يستفسر من نظام إدارة المصادر الإلكترونية عن أذون التراخيص لعرضها للمستخدم . ومع وجود قاعدة شاملة للمعرفة، فإن نظام إدارة

المصادر الإلكترونية قد يحل محل بعض الأدوار التي تحتاجها منتجات أخرى مثل إعداد قوائم أبجدية بالمصادر الإلكترونية (Sadeh, 2005 : p. 11).

ومن خلال الجوانب المختلفة لإدارة المصادر الإلكترونية، يتضح أن أمناء المكتبات يواجهون مجموعة معقدة من التحديات . وبرغم ظهور عدد من المنتجات لكل جانب من جوانب المشكلة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن تصميم واستخدام كل هذه المنتجات بأسلوب جماعي وبشكل يمكن معه توفير واجهة واضحة ودقيقة لمستخدمي المكتبة وتقادى العمل الزائد الواقع على موظفى المكتبة (Breeding, 2004 : p. 4) .

(2) معايير إدارة المصادر الإلكترونية .

نظم إدارة المصادر الإلكترونية في حاجة إلى التكامل مع النظام الحالى للمكتبة ومع غير ذلك من التطبيقات والخدمات . ولهذا، فإن استخدام المعايير يعد ذا أهمية كبرى لحدوث التكامل الناجح . ويمكننا عرض أمثلة توضح أهمية المعايير المتعلقة بالتكامل لنرى كيف يستفيد نظام إدارة المصادر الإلكترونية من هذه المعايير .

إن أحد المعايير الهامة لتكامل التطبيق هو بروتوكول الوصول إلى الأشياء البسيطة Simple Object Access Protocol (SOAP)، وهو بروتوكول يعتمد على لغة إعداد النص الفائق الموسعة Extensible Markup Language XML الذي يسهل تبادل المعلومات بين التطبيقات واستدعاء الإجراءات عن بعد من تطبيق إلى تطبيق آخر من خلال بروتوكول نقل النص الفائق HTTP . ويعتبر بروتوكول SOAP معياراً رئيسياً لبناء خدمات الويب لتكامل التطبيقات المبنية على برامج غير متجانسة heterogeneous Platforms . وينبغي على موردى إدارة المصادر الإلكترونية توفير بنيات ملائمة على شكل خدمات ويب من أجل تسهيل تكامل نظمها في إدارة المصادر الإلكترونية مع التطبيقات الأخرى .

وهناك مجال آخر يرتبط بالتكامل والمعايير هو تسجيل استخدام المصادر الإلكترونية، خصوصاً عندما ينتقل المستخدم من صفحات الويب التي تتم إدارتها محلياً إلى الصفحات الخاصة بموردى المعلومات . وفي كثير من الأحيان، تعتمد المكتبات على الإحصائيات التي يوفرها الموردون، وهى إحصائيات تأتى فى شكل صيغ كثيرة . وفي الآونة الأخيرة، بذلت بعض الجهود لتقنين إحصائيات الاستخدام المستندة من الموردين (Sadeh,2005,p.7-8).

ومن أهم المشاريع في هذا المجال مشروع كونتر COUNTER وهو معيار تم ترويجه وتحسينه بواسطة المشروع الدولي للكونتر نظام إحصائي للاستخدام المباشر Online للمصادر الإلكترونية عبر الشبكة (Kasprowrki, 2007, p. 32) يحدد مواصفات مصطلحات مثل: البحث، والنصوص الكاملة للمقالات، والصيغ المعيارية للتقارير . وعندما يشكو مشروع كونتر من الموردين الذين يقدمون بيانات في بروتوكول XML طبقاً للخطة المقترحة، فإن نظام إدارة المصادر الإلكترونية سوف يكون قادراً على تحميل إحصائيات كونتر إلى قاعدة بيانات إدارة المصادر الإلكترونية، وهو ما يمكن أمناء المكتبات من تحليل إحصائيات الاستخدام مع البيانات الأخرى المتعلقة بالمصادر الإلكترونية . وبالتالي، فإن مطوري نظم إدارة المصادر الإلكترونية يجب أن يراعوا معايير التطبيقات الحالية، وتلك التي في طريقها إلى الظهور، إذا أرادوا أن يحققوا التكامل في نظمهم مع مجموعة التطبيقات المستخدمة في المكتبات (Sadeh, 2005 : p. 7-8).

(3) الجوانب الأساسية لإدارة المصادر الإلكترونية .

هناك جانبان أساسيان لإدارة المصادر الإلكترونية، هما (Breeding, 2004 : p. 1-3) :

(أ) أدوات الإدارة الخلفية للمصادر الإلكترونية .

1- الفهرس التقليدي المتاح على الخط المباشر .

في نظم المكتبات المتكاملة، يعتبر الفهرس المتاح على الخط المباشر إحدى أدوات إدارة المجلات الإلكترونية ومحتويات المصادر الإلكترونية الأخرى . وهناك نظم فرعية للتزويد والسلسل لهذا الغرض . ومن الممكن أن يستحدث أمناء المكتبات تسجيلات لكل من المجلات الإلكترونية التي يمتلكونها، والإشارة إلى التواريخ والإصدارات المتوفرة . ويدير النظام الفرعى للتزويد الفواتير والأجور ومشاكل العمليات التجارية الأخرى . وبالنسبة لكل مجلة إلكترونية، نجد أن تسجيلة مارك الخاصة بها تحتوى على محدد موقع المصدر URL في الناج رقم 856، وبالتالي فإن هذا الحقل يتيح للمستفيد إمكانية الوصول للمجلات على شبكة الويب .

ويرغم وجود الكثير من طرق الاستخدام العملي الأساسي لإدارة المحتوى الإلكتروني في نظام مكتبات متكامل نموذجي، فإن هذا الأمر يفتقر إلى بعض الصفات المطلوبة، ويرجع ذلك - بدرجة كبيرة - إلى التوجه نحو المصادر المطبوعة، وإلى بعض تعقيدات الترخيص التي تحكم استخدام المكتبة لمحتوى إلكتروني . ففى مجال الطباعة، تشتراك المكتبة في مجلة، وتدفع المقابل للأعداد المستلمة ثم تضعها على الرف للاستخدام . لكن ذلك ليس بهذه الدرجة من السهولة مع المصادر الإلكترونية، نظراً لأن الحصول على المحتوى غالباً ما يكون عن طريق التاجر أكثر من الشراء، فالمكتبة ستوقع على ترخيص لكل مورد إلكترونى - سواء لعنوان واحد أو لمجموعة مصادر . ولأنه عقد، فهناك عدد من التفاصيل تخص كل ترخيص، وهى : الثمن - مدة الترخيص - متى يكون

هناك حاجة لتجديده - عدد المستخدمين المتراوحين المسموح به - هل تحفظ المكتبة بحق الدخول على المحتوى لو أنها أنهت اشتراكها - رقم التليفون لطلب الدعم الفنى - هل يسمح باستخدام المصدر لإتمام طلب إعارة بين المكتبات. وهناك مشاكل أخرى لا تبرز مع الاشتراكات في المصادر المطبوعة .

2- خدمات بيانات مقتنيات المجلات الإلكترونية .

من الممكن أن يكون تتبع المقتنيات المتاحة من خلال اشتراكات المكتبة في المجلات الإلكترونية أمراً يبعث على الخوف، وذلك لأنّه قد تختلف العناوين والمقتنيات بمرور الزمن، وقد يكون من الصعب تحديد تفاصيل تواريخ بداية ونهاية كل عنوان، وقد يتغير عدد الإصدارات أثناء مدة الترخيص لأن الناشر يحول مواد إضافية إلى إلكترونية، وقد تخفي بعض العناوين من قسم وتنتقل إلى قسم آخر لأن المجمعين يتنافسون في الحصول على المحتوى . الواقع أن الطبيعة المتغيرة بسرعة للمنتجات المجمعة من المجلات الإلكترونية، إضافة إلى العدد الكامل للعناوين المتضمنة، تسبب في كم هائل من العمل لهؤلاء الذين يحتظون بمقتنياتهم من المجلات في فهرس المكتبة . فبترخيص منتج واحد فقط، قد يحتاج أمين المكتبة إلى التعامل مع تسجيلات لآلاف العناوين من المجلات، وكل عنوان من هذه العناوين يجب أن يشير أمين المكتبة إلى تواريخ التغطية وإضافة التاج رقم 856 الذي يشير إلى المصادر . ولو قام الناشر بإجراء تغييرات فنية في منتجه، أو غيرت المكتبة من خيارات اشتراكها، فإن كل هذه التسجيلات قد تصبح في حاجة إلى تحديث .

وتسلیماً بأهمية الصيانة والحفظ على تسجيلة للمجلات الإلكترونية في فهرس المكتبة، ظهر عدد من البدائل المساعدة على أتمتة العملية . ويقدم الكثير من المجمعين (الموردين) ملفات بيانات قابلة للتحميل تصف المقتنيات التي تتطابق مع منتجاتهم .

وهناك حالياً خدمات متاحة على مستوى أوسع، حيث يمكن للمكتبة أن تؤسس صفحة بكل اشتراكاتها الإلكترونية وأن تحصل على ملف بيانات شامل لكل مقتنياتها الإلكترونية . ولتقديم هذه الخدمة، يحفظ المورد بقاعدة بيانات بالمقنيات لكل المنتجات المقدمة بواسطة الناشرين المختلفين مع متابعة مستمرة لكل التغييرات في العناوين وتاريخ التغطية . وبصفة دورية، يمكن تسليم المكتبة ملفاً جديداً بمقتنياتها ومحدداً لموقع المصدر URLs يضم كبار موردي المجلات الإلكترونية وشبكة TDNET وذلك للحفاظ على حداثة فهرس المكتبة .

(ب) توفير الحصول على المعلومات للمستفيدين (الإدارة الأمامية) .

إحدى المهام الأساسية للمكتبة أو مركز المعلومات هي توفير المعلومات للمستفيدين من المصادر الإلكترونية، وكلما زادت المكتبة من استثماراتها في المعلومات الإلكترونية - غالباً على حساب المواد المطبوعة - يكون من الضروري توفير وسائل وأساليب مريحة للمستفيدين للحصول على المعلومات التي يحتاجونها من هذه المصادر، ومن هذه الوسائل ما يلى :

1- وصلات الفهرس المباشر . Links from the online catalog

يعتبر الفهرس المباشر وسيلة من وسائل استرجاع المصادر الإلكترونية . فمن خلال البحث بالعنوان أو رؤوس الموضوعات، من الممكن أن يجد المستفيد أيّاً من المجلات الإلكترونية التي تشتهر فيها المكتبة أو مركز المعلومات، وأن يصل إلى تلك المجلة من خلال الوصلة الموجودة . والقصور الأساسي في هذا الأسلوب هو الوصول إلى المجلة ذاتها دون المقالات الموجودة بداخلها .

2- الموضع المحدد للمجلات الإلكترونية E – Journal Locator Resources

تحفظ العديد من المكتبات بقوائم لقواعد بيانات إلكترونية ومجلات إلكترونية مستقلة عن الفهرس المباشر الخاص بها . هذه القوائم لمواقع المجلات الإلكترونية تعمل كوسيلة بحث جيدة للباحثين الراغبين في سرعة الحصول على مجلة إلكترونية بدون تعقيدات الفهرس المباشر . وقد تكون لهذه القوائم من المجلات الإلكترونية استخدامات تتحكم فيها قواعد بيانات تقدم أيضاً معلومات هامة عن كل مجلة إلكترونية، شاملة تواريخ التغطية وأنواع المصادر المتاحة، إضافة إلى العنوان ومحدد موقع المصدر URL . وكما في الفهرس المباشر، فإن هذه الأداة تأخذ الباحث إلى المجلة الإلكترونية ذاتها، وليس إلى مقالات مفردة . لكن الحفاظ على استخدام موقع حديثة للمجلات يتطلب مجهوداً كبيراً . وبدلاً من الاعتماد على العمل اليدوي، تحصل المكتبات على المعلومات من فهرسها المباشر أو تعتمد على خدمة مقتنيات المجلات الإلكترونية في موقع المجلات الإلكترونية آلياً .

3- الوصول إلى النص الكامل Linking to Full Text

قد لا يهتم المستفيدين من المكتبة بالحصول على بيانات المجلة الإلكترونية فقط، بل قد يرغبون في الحصول على النص الكامل للمقالات عن موضوعات بحوثهم . وتتضمن هذه العملية البحث عن مورد للاستخلاص والتكتشيف يوفر قوائم من الاستشهادات المرجعية بالمقالات التي تحتوى على المعلومات . لكن إيجاد أساليب جيدة لربط مستخدم الاستشهاد المرجعى بالنص الكامل هو أحد التحديات الأساسية في تطوير بنية معلوماتية للمكتبة . وفي تجميلات قائمة ذاتها، مثل "Proquest" أو "EBSCO host" ، تكون العملية بسيطة وآلية . ومع ذلك، فإن هذه التجميلات تكون محدودة بعدد من المجالات . وتكون التحديات الحقيقة في ربط المستخدم الذي يبحث في قاعدة

بيانات الكشافات والمستخلصات بالنص الكامل لمجلة إلكترونية موجودة في مكان آخر . و باستمرار ، تزداد قدرة الاستشهادات في مصادر التكشيف والاستخلاص على توفير وصلات مباشرة إلى النصوص الكاملة لمقالات المجلات . ومن خلال جهود كروسرف Crossref (مبادرة ما يزيد عن 200 ناشر) ، هناك موقع تتضمن استشهادات مرجعية لمصادر إلكترونية من الممكن استخدامها لتوفير وصلات إلى النص الكامل ، مما يتيح للباحث أن يبحر بسهولة بين المصادر .

4- محل الروابط المعتمدة على محدد موقع المصدر المفتوح Open URL – Based Link Resolver . قد لا يكون ممكناً دائماً للباحث أن يصل من خلال الوصلات التي يوفرها الناشرون إلى مصادر التكشيف والاستخلاص أو إلى استشهادات مرجعية لمقالات . بهذه الوصلات قد تشير إلى مصادر لا تشتراك فيها المكتبة . وبافتراض وجود مصادر عديدة ، فإن معرفة أي نسخة معدلة (إصدار) نرتبط بها يمثل مشكلة . وقد يكون من حظ الوصلة أن تشير إلى المقالة في مصدر عندما يكون الباحث قادرًا على الدخول عليها من خلال وصلة أخرى . وقد ازداد هذا السيناريو حتى أنه عرف بمشكلة الطبعة الملائمة appropriate copy . وكرد فعل لذلك ، ظهر نوع من المنتجات ليعالج هذه المشكلة ول يقدم خدمات إضافية وخيارات للباحثين أثناء إبحارهم بين المصادر الإلكترونية التي توفرها المكتبة . وأساس هذه المنتجات هو معالجة الوصلات التي تعتمد على قاعدة بيانات لصفحة اشتراكات المكتبة لتحديد الوصلات المناسبة التي يجب أن تقدم لمستخدم مكتبة في استشهاد مرجعي . ومن خلال تركيبة قياسية تسمى محدد موقع المصدر المفتوح Open URL يكون منتجو قواعد بيانات التكشيف والاستخلاص وناشرو المعلومات الإلكترونية ومطورو الوصلات قادرين على استخدام بيئات يعملون فيها سوياً . ولو استخدمت المكتبة معالج اتصال ، فسوف يكون الاستشهاد المرجعى لمصدر تكشيف أو استخلاص عبارة عن زر يضغط عليه المستخدم فتظهر قائمة تقدم الخيارات المختلفة المتاحة للوصول إلى النص الكامل من المصدر المناسب . لكن ، ولعدم توافر كل المعلومات إلكترونياً ، فإن الخيارات الأخرى قد تشمل البحث في الفهرس المباشر لمعرفة هل للمكتبة إصدارة مطبوعة ، أو طلب المادة المطلوبة من خلال الإعارة بين المكتبات أو تسليم الوثائق .

5- البحث الاتحادي Federated Search .
المجال الآخر الأساسي الذي يبعث على الاهتمام يتمثل في الاستخدامات التي تسمح للمستفيدين ببحث مصادر متعددة في نفس الوقت ، وبالتالي لا يكونون مجردين على أن يحددوا أي مصدر قد يحتوى على المعلومات التي يحتاجونها . وهذا الأسلوب يندرج تحت مسميات مختلفة : البحث الاتحادي Federated Searching ، أو البحث الشامل Cross Searching ، أو البحث المتعدد Metasearch . ويتوافر عدد من المصادر ذات الأسس التكنولوجية المختلفة في هذا النوع من البحث . وتعتمد المصادر على آلية معينة ترسل عن طريقها استفسارات إلى

كل مورد من وراء الستار ثم تتسلم النتائج . وعندما يُدخل المستخدم طلب بحث، فإن النظام يحوله إلى الصورة المطلوبة بواسطة الأهداف المختارة، ويجمع ويوازن بين النتائج، ثم يقدم النتائج بشكل منظم . وكما هو معهود، فإن هذه الاستخدامات تتضمن البحث عن بيانات مجموعة من الموضوعات العريضة أو مجموعة من فروع المعرفة ولا تكلف المستخدم مشقة معرفة ما هو نوع المعلومات التي يحتويها أيًّا من المصادر الجديدة . وجزء من الشكل العام لاستخدام البحث المتعدد، فإن المكتبة سوف تحقق بصفحة المصادر الإلكترونية التي تشتراك فيها.

(4) نظم إدارة المصادر الإلكترونية المحلية . Home-Grown ERM Systems .
في ظل غياب الحلول التجارية الشاملة، قامت بعض المكتبات بتطوير نظم للتعامل مع الجوانب المتعددة لإدارة المصادر الإلكترونية (Sadeh, 2005:p.2). الأمثلة على ذلك: تحالف كولورادو Colorado Alliance وجونز هوبكنز Johns Hopkins، ومعهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT)، وتجمع الكليات الثلاثي Tri – College Consortium، وذلك لإحداث تكامل بين عناصر مثل :مجموعات البرامج والأجزاء المكونة لها، تراخيص وقيود الاستخدام، معلومات التوثيق والاتصال، سير العمل بالنسبة للتجريب والتنظيم، تنفيذ الدخول إلى المعلومات وإبلاغ الموظفين الذين لهم صلة بالاسترجاع . وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه المكتبات في بناء نظم خاصة، قام بائعي نظم المكتبات المتكاملة ونظم المكتبات غير المتكاملة بدراسة متطلبات المكتبات ووثائق مشروع إدارة المصادر الإلكترونية لاتحاد المكتبات الرقمية Digital Library Federation's Electronic Resources Management Initiative المصادر الإلكترونية (Rafal, 2006 : p. 1,4) .

والآن، يقدم عدد من البائعين حلولاً من شأنها أن تساعد أمناء المكتبات في الحفاظ على المجموعات الإلكترونية وتطويرها إلى حد كبير أيضاً . وتشمل عروض بعض البائعين نظام إدارة المصادر الإلكترونية ERM الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من نظامهم المتكامل للمكتبات . وهناك عروض أخرى مثل عرض EX Libris الذي يتكون من وحدة قائمة ذاتها يمكن أن تعمل مع سلسلة من نظم المكتبات يمكن دمجها في منتجات أخرى من نفس منتجات البائع . وهذا الحل الأخير أصبح منتشرًا بدرجة أكبر . ومن المحتمل أن يكون التكامل الحقيقي مع النظم التي تدعم الجوانب المتعددة لدوره حياة المصادر الإلكترونية هو المفتاح لنجاح حلول إدارتها . لكن هذا الحل ينبغي أن لا ينسخ البيانات والإجراءات الموجودة، بل يتبع عليه أن يكملها وينظم تدفقها، كما ينبغي أن يقدم برجاً مركزياً للمراقبة لأمناء المكتبات بحيث يستطيعون منه أن يديروا المصادر الإلكترونية (Sadeh, 2005 : p. 2-3) .

خامساً : تجمعات إدارة المصادر الإلكترونية : ERM Consortia

(1) مشروع إدارة المصادر الإلكترونية لاتحاد المكتبات الرقمية

Digital Library Federation's ERM Initiative (DLF ERMI) .

برز الاهتمام بمعايير آلى لإدارة المصادر الإلكترونية بسبب محدودية معايير المجالات والتزويد للتعامل مع كل العناصر ذات الصلة بالتراخيص . ولقد اهتم اتحاد المكتبات الرقمية بمشكلة محدودية المعايير وأطلق مشروع إدارة المصادر الإلكترونية لاتحاد (Breeding, 2004 : p. 2) . وهى تتكون من أمناء مكتبات وبائعين .

بدأ اتحاد المكتبات الرقمية عام 2001 مشروعًا لتطوير مواصفات وأدوات لإدارة التراخيص والمعلومات الإدارية ذات الصلة والعمليات الداخلية المصاحبة لمجموعات المصادر الإلكترونية . وكان الهدف هو التشجيع على تطوير نظم لإدارة المصادر الإلكترونية بواسطة البائعين التجاريين ، والترويج لأفضل الاستخدامات والمعايير . وصدر تقرير نهائى فى أغسطس من عام 2004 ناقش جانبيين هما (Kasprowski, 2006 : p. 1-3) :

(أ) المتطلبات الوظيفية Functional Requirements .

تم تطوير المتطلبات الوظيفية من خلال تعاون أولى بين جامعة هارفارد Harvard University ومعهد ماشاتشوستس Massachusetts Institute of Technology (MIT) والبائع اكس ليبريس Ex Libris لتحديد العمليات الضرورية لنظام إدارة المصادر الإلكترونية . وقد غطى التقرير الناتج المعلومات وسير الأعمال التى يجب أن يدمجها النظام الجديد فى المجالات الأساسية من اختيار وتزويد، وكذلك توفير حق الدخول، وإدارة المصادر، ودعم المستفيد، وحل المشاكل، والتجديد والحفظ . كما احتوى التقرير على عناصر البيانات لكل من : المستفيدين (مثل قيود وإجازة منح الرخص، وتوفير المصادر) والموظفين(مثل معلومات مفصلة عن الرخص، وبطاقات تحقيق الهوية الإدارية، وكلمات المرور، وإحصائيات الاستخدام، ومعلومات عن التدريب) . كما ناقش التقرير موضوعات حل المشاكل، والاتصال بالبائعين، والأعمال التجارية (مثل نماذج الأسعار، ومعلومات تجديد التراخيص وانتهاها) .

(ب) الشكل البياني للعلاقة بين الكيانات، ومعجم عناصر البيانات، وبنية البيانات

.The entity – relationship diagram, Data Element Dictionary, Data structure

يعد الشكل البياني للعلاقة بين الكيانات تمثيلاً مرمياً للكيانات الأساسية المطلوبة لإدارة المصادر الإلكترونية وللعلاقة فيما بينها كأساس لبناء قاعدة بيانات لنظام إدارة المصادر الإلكترونية .

وفي الشكل البياني المقترن، يكون المنتج الإلكتروني (حزمة المجالات الإلكترونية أو قاعدة بيانات المقالات) عبارة عن مجموعة علاقات هرمية التسلسل بين المشترك والمورد، ويرتبط ترخيص الدخول على المعلومات بأى مستوى من ذلك التسلسل الهرمى (على سبيل المثال : قد ترتبط المعلومات المراد الحصول عليها بالواجهة كلها أو بأى مورد منفرد، بينما قد ترتبط معلومات الترخيص بالواجهة كلها وكذلك بكل منتج من المكونات).

أما معجم عناصر البيانات، فإنه يحدد نظام عناصر البيانات وبنية بيانات الوثائق، ويوضح العلاقة بين كل عنصر للبيانات والكيانات وكذلك العلاقات الممثلة في الشكل البياني والعلاقة بين الكيانات . ويخطط مشروع إدارة المصادر الإلكترونية للربط بين معجم البيانات وبنية البيانات في نسخة معدلة مستقبلاً.

(ج) الدليل .

أعد دليل مشروع إدارة المصادر الإلكترونية لاتحاد المكتبات الرقمية لكل مكتبة على حدة . ومازالت التعديلات في حاجة لحل يتناسب مع المكتبات والبائعين، مثل : قد تدخل ثلاثة كليات في تجارب مستقلة لشراء أحد المصادر الإلكترونية في الوقت الذي يكون فيه حقل حالة المصدر محدوداً من قبل اتحاد المكتبات الرقمية على أنه غير قابل للتكرار، ومن الممكن أن يكون ذلك التحديد محل مراجعة أو رفض من أيٌّ من الكليات الثلاث في وقت واحد . لذا، يجب أيضاً أن يكون الحقل قابلاً للتعديل وأن لا يكون مقيداً بقيم معينة .

وبعد أن أصبحت الموصفات التي أعدتها اتحاد المكتبات الرقمية من خلال مشروعه لإدارة المصادر الإلكترونية في عام 2004 هي المعيار الفعلى لتطوير نظم إدارة المصادر الإلكترونية ERMS، فإن الهدف الرئيسي للمرحلة الثانية في هذا المشروع هو تطوير معايير لصياغة التراخيص وجمع إحصائيات الاستخدام من خلال جعل بيانات التراخيص متوافرة في شكل محتوى يمكن تحميله مباشرة في نظام إدارة المصادر الإلكترونية . وقد طورت المرحلة الثانية والتي أطلق عليها اسم مشروع الحصاد المعياري للاحصائيات الاستخدام Standardized Usage Statistics Harvesting Initiative SUSHI نموذجاً معيارياً لنقل ملف بيانات الشكاوى التي يتم استرجاعها من الموردين إلى نظام إدارة المصادر الإلكترونية باستخدام نمط معياري مستقل لتنظيم نقل المعلومات بين أجهزة الحاسب الآلي (Kasprowski, 2007 : p. 32) .

(2) نظام إدارة المصادر الإلكترونية لشركة إنوفيتيف .

فى الفترة من عام 2000 وحتى 2002، قرر عدد من كبار المكتبات الأكاديمية الاشتراك فى تجمع لتطوير نظام لإدارة المصادر الإلكترونية - وقد كان المشاركون فى تطوير النظام من مكتبات أربع دول فى ثلاث قارات . وقررت المكتبات المشاركة استبدال نظمهم الحالية المعدة محلياً والاستفادة من دمج مهام إدارة المصادر الإلكترونية فى نظمهم من خلال نظام متكامل لمكتباتهم .

وخلال هذه الفترة، بدأ تيودور فونس Theodore Fons - الذى كان يعمل مديرًا للتزويد فى شركة إنوفيتيف Innovative - فى مناقشة القضايا المتعلقة بالتزويد بالمصادر الإلكترونية فى مؤتمر مهنى، وذلك مع أمناء المكتبات المشتركة فى التجمع . وأظهرت المناقشات أن المصادر الإلكترونية لها مكونات وعلاقات معقدة عن مجموعات الكتب والمجلات التقليدية . وقد نتج عن هذه المناقشات تطوير نظام لإدارة المصادر الإلكترونية .

فى البداية، قامت المكتبات المشاركة فى عملية التطوير بصياغة وإعلان الأهداف التى تبناها المشروع والتى تضمنت التراخيص المتكاملة، وتفاصيل الشراء باستخدام واجهة واحدة، والتعاون فى العمل، والتخلى عن المحافظة على قواعد بيانات منفصلة، وхран وعرض المعلومات بطريقة انتقائية تناسب العاملين والمستخدمين الدائمين . وهناك أهداف إضافية تشمل تحميل معلومات المجموعات الحالية، والدعم الأفضل لحل المشكلات، وتتبع عقود الموردين .

وقد قامت شركة إنوفيتيف بدمج المزايا الجديدة داخل وحدة إدارة المصادر الإلكترونية من خلال تركيبات جديدة لوصف المصادر الإلكترونية وربطها بالتراخيص الملائمة لها والمدفوعات والمجموعات والعقود .

وهناك متطلبات أخرى قدمها المشاركون فى التجمع وجهت الشركة لتطوير بعض الجوانب، مثل الإبلاغ الفورى عن طريق البريد الإلكترونى لانتهاء تاريخ التراخيص، والتجديد، والتركيبات الحديثة، وكلمة المرور، والعرض العام والعلنى للحقوق والمسئوليات، والعرض العام للرسائل التى تصف عمل النظام، .. وغير ذلك من المشكلات .

وفى نهاية عملية التطوير، استطاع تجمع إدارة المصادر الإلكترونية أن يفى بمعظم متطلبات التطوير للمكتبات المشتركة فيه. كما اختارت عدد من المكتبات، مثل مكتبات جامعة ولاية يوتا Utah State University ومكتبات جامعة كورنيل Cornell University، أن تشتري النظام كنظام منفصل لإدارة المصادر الإلكترونية . وقد واجهت المكتبات التى اشتريت النظام تحدياً تمثل فى عدم تكامل مجموعاتها المتاحة بطريقة

مباشرة online مع النظام المحلي المتبعد في مكتباتها، ولكنها استفادت من فوائد النظام المركزي لإدارة المصادر الإلكترونية مثل المكتبات التي بها نظام متكامل (Grover, 2004 : 111-115) .

(3) نظام تتبع المصادر الإلكترونية (ERTS) . Electronic Resources Tracking System (ERTS) شارك الكليات الثلاث الأعضاء في تجمع الكليات الثلاثي The Tri – College Consortium في نظام Innovative Interfaces System IIS الخاص بنظام المكتبات المتكامل، وهي لها خطة مشتركة وتقاوض مشترك لمشترياتها من المصادر الإلكترونية .

وفي عام 2001، طورت مكتبات تجمع الكليات الثلاثي نظامها لتتبع المصادر الإلكترونية ليعمل كمستودع رئيسي للبحث عن المعلومات الإدارية، مثل قيود منح التراخيص، والاتصالات الفنية، وتوفير الإحصائيات والمعلومات عن الأجور . وبعد ذلك، تم تطوير قاعدة بيانات منفصلة لإدارة المعلومات التجريبية تضمنت وصفاً للمصادر، ومعلومات عن الدخول للحصول على البيانات، ومعلومات عن الأسعار، ومعلومات عن التراخيص، وحقلاً لللاحظات . وكان الهدف النهائي هو دمج نظام تتبع المصادر الإلكترونية وقاعدة البيانات التجريبية في نظام واحد يحتفظ بالبيانات من المرحلة التجريبية وحتى الشراء والتجديد .

وفي عام 2004، قرر تجمع الكليات الثلاثي أن يشارك البائع فيتلس VTLS في تصميم نظام جديد لإدارة المصادر الإلكترونية . وأسس فيتلس نظامه المسمى VERIFY بناءً على مواصفات مشروع إدارة المصادر الإلكترونية، واستخدمت المتطلبات الوظيفية لموديل التسجيلات البيبليوجرافية لاتحاد الدولى لجمعيات ومعاهد المكتبات (FRBR)IFLA's Functional Requirements for Bibliographic Records model النسخ المعدلة للعناوين الإلكترونية .

وعندما حاول التجمع استخدام حقول النظام الجديد لمتابعة المصادر الإلكترونية، وحقول قاعدة البيانات التجريبية الخاصة بنظام إدارة المصادر الإلكترونية VERIFY، تبين أن معظم الحقول لم يكن هناك حاجة لها أو أنها تم تسجيلها في حقل مختلف، وأن هناك برامج وعناوين لم يحدد فيها العلاقات بين الطفل والوالد، وذلك فضلاً عن أن بنية العلاقة كانت في الغالب غير كافية .

وبحلول عام 2005، أدرك فيتلس أن البنية القائمة على المتطلبات الوظيفية للتسجيلات البيبليوجرافية كانت غير مرنة، واتبع نظاماً أكثر مرونة يعتمد على لغة إعداد النص الفائق الموسعة (XML)، بحيث نظم كل مصدر في كيانات متعددة (مصدر إلكترونى، محتويات الحزمة، التزويد، التراخيص، الدخول على المعلومات، سير العمل

والتجريب) ومتفصلة بواسطة حقول متباينة، جاهزة لاختبار VERIFY . ولا يزال النظام في حاجة إلى تطوير لأن العديد من الحقول غير متوافقة مع مواصفات مشروع إدارة المصادر الإلكترونية، كما كان من المستحيل نسبة بيانات التزويد إلى كلية بمفردها . (Kasprowski, 2006 : p. 2-4) .

سادساً : تجمع المكتبات الجامعية المصرية :

بعد تجمع المكتبات الجامعية المصرية التابع للمجلس الأعلى للجامعات أحد المحاور الرئيسية لمشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي Information and Communication Technology (ICTP) وقد بدأ التجمع تحت مسمى "المكتبة الرقمية" في فبراير 2005، ثم تغير الاسم في سبتمبر 2006 إلى "تجمع المكتبات الجامعية المصرية"، وما زال تمويل المشروع حتى الآن يتم تحت مظلة الاسم القديم (المكتبة الرقمية) . لذلك ، فإن جميع المكتبات تتم باسم المكتبة الرقمية .

ويسعى تجمع المكتبات الجامعية المصرية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توفير قنوات متعددة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات المصرية للوصول إلى احتياجاتهم المعلوماتية التي تخدم العملية التعليمية والبحثية، وذلك من خلال تحقيق شراكة بين الجامعات المصرية تساعد على ترشيد النفقات وتحقيق أفضل استخدام للموارد المتاحة .

تمثل تلك الشراكة في بناء جهاز تنسيق يتولى الاشتراك في المصادر الإلكترونية لصالح الجامعات المصرية، بالإضافة إلى بناء فهرس موحد وقواعد بيانات موحدة بالمقتنيات المتاحة بالجامعات المصرية . وتساعد تلك الشراكة في القضاء على التكرار غير المرغوب في المقتنيات والعمليات وت تقديم خدمات معلومات تفاعلية تعتمد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتوافق مع متطلبات مجتمع المعلومات المعاصر .

ويهدف تجمع المكتبات الجامعية المصرية إلى تحقيق ما يلى :

- (1) الاشتراك الجماعي في المجالات الإلكترونية وقواعد البيانات الإلكترونية لمكتبات الجامعات المصرية .
- (2) ميكنة مكتبات الجامعات المصرية ، وذلك من خلال توفير نظام آلى للمكتبات الجامعية المصرية يسمح بميكنة الأنشطة والوظائف المختلفة لتلك المكتبات .
- (3) إعداد وتنفيذ برامج تدريبية لرفع الكفاءة المهنية للعاملين بالمكتبات الجامعية المصرية .
- (4) استضافة وإعداد مؤتمرات خاصة وورش عمل في نطاق تخصص المكتبات وعلم المعلومات .

هذا، وقد بدأ التخطيط لتنفيذ المشروعين الأول والثاني اعتباراً من عام 2003، ولكن التنفيذ الفعلى تأخر نسبياً لغير إداره مشروع التجمع عدة مرات في بداية تنفيذه، وكذلك للطبيعة الفنية الخاصة بالمشروع والتي طلبت إجراء العديد من الدراسات الفنية قبل البدء في التنفيذ بما يضمن تحقيق التجمع لأهدافه.

عضوية التجمع :

بدأ تجمع المكتبات المصرية عمله في أول فبراير 2005 بمشاركة 12 جامعة حكومية، ومع نهاية عام 2005 انضمت إليه ثالث جامعات (بنها، بنى سويف، الفيوم)، فأصبحت الجامعات المشاركة 15 جامعة حكومية مصرية بالإضافة إلى الجامعة الأمريكية في القاهرة . ويوضح الجدول رقم (1) نوعية وأعداد المؤسسات المستفيدة حالياً من التجمع .

جدول رقم (1) المؤسسات المشاركة في تجمع المكتبات الجامعية المصرية

نسبة %	العدد	المؤسسات	م
63 -	17	الجامعات الحكومية	1
11 ر	3	الجامعات الأجنبية	2
11 ر	3	الجامعات الخاصة	3
14 ر	4	مؤسسات أخرى	4
100 -	27	إجمالي	

وكما يتضح من الجدول رقم (1)، فإن عدد الجامعات الحكومية المستفيدة من التجمع 17 جامعة إلى جانب ثلاثة جامعات أجنبية (الجامعة الأمريكية، والجامعة البريطانية، والجامعة الألمانية)، وثلاث جامعات خاصة (جامعة 6 أكتوبر، والجامعة الحديثة، وأكاديمية الشروق)، وذلك بالإضافة إلى 3 مؤسسات أخرى (المكتبة القومية الزراعية، وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ومركز بحوث السكان) . كما تشارك الشبكة القومية للمعلومات في التجمع نظراً لأنها تشارك التجمع في التفاوض على شراء المصادر الإلكترونية لصالح أعضائه .

هذا، ويمكن لأى مؤسسة الانضمام للتجمع والاستفادة من الخدمات التي توفرها مشروعاته، وذلك من خلال توقيع عقد شراكة بين التجمع والمؤسسة التي ترغب في الاستفادة من خدماته .

جهاز التنسيق :

يتمثل جهاز التنسيق في وحدة مركزية مقرها مبنى المجلس الأعلى للجامعات، يتبعها وحدات فرعية في كل جامعة من الجامعات المشاركة في التجمع . ويوضح الجدول رقم (2) عدد العاملين بالوحدة المركزية، وجميعهم من الحاصلين على ليسانس المكتبات والمعلومات فيما عدا مدير المشروع الحاصل على دكتوراه في تخصص المكتبات والمعلومات، ومسئول الحسابات الحاصل على بكالوريوس تجارة . وتجب الإشارة هنا إلى أن جميع العاملين بالمشروع مؤقتون (عقود مؤقتة) . ونتيجة لذلك، فإن هؤلاء العاملين يمثّلون الخط الرابع في العمالة خلال سنتين فقط . وبعد تدريب من يتم التعاقد معه، فإنه يترك العمل لمكان آخر يعمل فيه بصفة دائمة .

جدول رقم (2) العاملون بجهاز التنسيق المركزي للتجمع بالمجلس الأعلى بالجامعات

العدد	بيان	م
1	مدير المشروع	1
1	مساعد المدير	2
1	مدير النظام	3
1	مسئول الحسابات	4
2	ضبط الجودة	5
1	أخصائي قواعد بيانات	6
1	سكرتارية	7
8	إجمالي	

موازنة التجمع :

تقوم المؤسسات المستفيدة من التجمع (الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات) بالمساهمة في تمويله، حيث تساهم الجامعات بنسبة (10%) من موازنة مشروعات البنية الأساسية، وبنسبة (30%) من موازنة مشروع المكتبة الرقمية . وبالنسبة لمشروعات التدريب، فقد تم التدريب بالجامعات على أربع مراحل، حيث ساهمت الجامعات في

المرحلة الأولى بنسبة (20%) وفى المرحلة الثانية بنسبة (40%) وفى المرحلة الثالثة بنسبة (60%) وفى المرحلة الرابعة بنسبة (80%)، وذلك تمهدًا لأن تتحمل الجامعات كل ميزانية التدريب بعد انتهاء التمويل المتاح لمحور التدريب فى التجمع.

وقد بلغ إجمالي مساهمات الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات فى مشروعات التدريب (015,000) جنيه مصرى من إجمالي (175,000) جنيه . كما بلغ إجمالي مساهمات الجامعات والمجلس الأعلى للجامعات فى المكتبات الرقمية (400,373) من إجمالي مبلغ (400,405) جنيه مصرى . ويعرض الجدول رقم (3) إجمالي مساهمات الجامعات المصرية بالجنيه المصرى، حيث ساهم مشروع ICTP بنسبة (30%) من قيمة الاشتراكات وتحملت الجامعات المصرية والمجلس الأعلى للجامعات نسبة الـ (70%) الأخرى .

جدول رقم (3) مساهمات الجامعات بالجنيه المصرى

المساهمات	الجامعة	م
651,930	القاهرة	1
890,206	الإسكندرية	2
841,018	عين شمس	3
807,411	أسيوط	4
602,693	طنطا	5
548,150	المنصورة	6

836,996	الزقازيق	7
156,601	حلوان	8
618,730	المنيا	9
973,785	المنوفية	10
595,892	قناة السويس	11
948,740	جنوب الوادى	12
603,640	بنى سويف	13
484,333	الفيوم	14
647,859	بنها	15
	سوهاج	16
	كفر الشيخ	17
11,207,983	إجمالي	

ويرجع التفاوت بين موازنات الجامعات إلى الاختلاف الكبير في موازنات مشروعات تطوير البنية الأساسية، وكذلك إلى اختلاف استفادة الجامعات من مشروع التدريب على تكنولوجيا المعلومات، ذلك لأن مشروع التدريب لم يشترط حداً أقصى لأعداد المتدربين . ونلاحظ أنه قد تم إعفاء جامعتي كفر الشيخ وسوهاج من دفع مساهمتها في المشروعات الممولة بناء على موافقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي (وزارة التعليم العالي، سبتمبر 2007:ص 17-20) ويوضح أن مساهمة المجلس الأعلى للجامعات في المشروع تمثل (417,165 ر.ج) جنيهاً مصرياً .

(1) المكتبة الرقمية .

بدأ تنفيذ مشروع المكتبة الرقمية في أول فبراير 2005 بهدف تحقيق ما يلى :

- 1- تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك لأعضاء التجمع .
- 2- إعداد قائمة موحدة بالمصادر الإلكترونية المطلوبة .
- 3- تحديد التكلفة التقديرية لهذه المجالات .
- 4- التعاقد مع شركات المصادر الإلكترونية .
- 5- محاولة الحصول على الإفادة العظمى من هذه المصادر .

- 6- متابعة وتحديث الاشتراكات ومحاولة جذب أعضاء جدد للجمع .
- 7- إعداد وتنفيذ برامج تدريبية للمستفيدين من المكتبة الرقمية ولعملائها (المؤسسات المشاركة في التجمع غير الجامعات الحكومية) .

الاختيار والتعاقد :

فى فبراير عام 2005، بدأت المكتبة الرقمية بدراسة احتياجات الجامعات المصرية الأعضاء فى التجمع فى ذلك الوقت (12 جامعة)، وذلك من خلال التعرف على إجمالي مقتنيات تلك الجامعات من الدوريات الورقية التى تشتراك فيها . وقد تم تجميع قائمة بكل العناوين التى شارك أو شاركت فيها المكتبات الجامعية المصرية – بالاعتماد على القائمة الموحدة للدوريات التى تعدتها الشبكة القومية للمعلومات بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – للتعرف على اشتراكات الجامعات المختلفة وأوجه التكرار (جدول رقم 4).

جدول رقم (4) إجمالي عدد عناوين الدوريات المطبوعة وحجم التكرارات فى كل جامعة

الجامعة	عدد عناوين المطبوعة	عدد عناوين الدوريات المطبوعة	عدد العناوين المكررة بكل جامعة	النسبة %
القاھرة	5015	303	6 —	6
الإسكندرية	3600	163	4.5	4.5
عين شمس	2673	74	2.8	2.8
أسيوط	2295	87	3.8	3.8
طنطا	1537	55	3.6	3.6
المنصورة	1437	82	5.7	5.7
الزقازيق	715	32	4.5	4.5
حلوان	1129	34	3 —	3
المنيا	669	31	4.6	4.6
المنوفية	1213	23	1.9	1.9
قناة السويس	1298	76	5.9	5.9
جنوب الوادى	780	32	4.1	4.1
الإجمالي	22316	892	— 4	4

كما تم تجميع اشتراكات الجامعات المصرية في الدوريات الإلكترونية . وتم بعد ذلك ترتيب الدوريات الورقية التي شتركت أو شاركت فيها الجامعات المصرية طبقاً لعدد الاشتراكات (من الأقل إلى الأعلى) بصرف النظر عن مدى أهمية وتأثير تلك المجالات في المجالات العلمية التي تخدمها أو معدلات الإفادة منها في الجامعات المشاركة فيها نظراً لتعذر الحصول على إحصائيات دقيقة (خالد عبدالفتاح، 2008) . وتبع ذلك تحديد أسماء ناشري المحتوى الإلكتروني لأول 300 مجلة ورقية . وقد تبين أن الدوريات الورقية التي شتركت فيها جامعتان على الأقل عددها 342 دورية، وأن عدد الدوريات التي تنشر منها على شكل إلكتروني هو 186 دورية بنسبة تغطية إلكترونية تصل إلى (54%) . وبالتالي، لا يوجد بديل إلكتروني لكل دورية ورقية . لذلك، تقرر الاحتفاظ بعدد لا يقل عن 3 نسخ من كل دورية ورقية لا يوجد لها بديل إلكتروني في مراكز رئيسية موزعة جغرافياً بحيث تغطي القاهرة الكبرى والوجهين البحري والقبلي (مثلاً : جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وجامعة أسيوط) .

كما تم تحديد أعداد المستفيدين في كل جامعة (أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم وطلبة الدراسات العليا) وبعد ذلك تم مخاطبة شركات المحتوى الإلكتروني للحصول على أفضل الأسعار . وتبع ذلك عرض بيانات ناشري المحتوى الإلكتروني المقترن الاشتراك معهم وترتيبهم طبقاً للتكلفة على نواب رؤساء الجامعات المصرية للاختيار . وفي ضوء رغبات الجامعات وأعداد المستفيدين في كل جامعة، تم تحديد التكلفة التي يجب أن تحملها كل جامعة بحيث يقوم مشروع ICTP بتمويل 30% من قيمة الاشتراك في المصادر الإلكترونية لمدة عامين، بينما تقوم الجامعات بسداد 70% من قيمة تلك الاشتراكات خلال هذين العامين (قدر التكلفة الإجمالية بنحو 2 مليون دولار) . وقد تبين ما يلى :

(أ) أن المحتوى الإلكتروني للدوريات الورقية التي شتركت أو شاركت فيها الجامعات المصرية يوجد في المنتجات التالية :

ABI – ASP – BSP – CABI – IEL – Medline Full Text – Ovid – Sciencedirect.

(ب) أن بعض الدوريات الورقية يتم نشرها إلكترونياً بواسطة اثنين أو أكثر من منتجات المحتوى الإلكتروني؛ مثلاً مجلة Cells Tissues Organs تنشر في كل من "Medline Full Text" و "Ovid" و "ASP" .

(ج) تقوم بعض الشركات بتجميع المحتوى الإلكتروني الذي يتم نشره بواسطة الناشرين الآخرين، مثلاً شركة EBSCO تسوق المحتوى الإلكتروني لكل من ASP و HIS و BSP . وشركة ASME تسوق المحتوى الإلكتروني لكل من API و IEL .

وقد تم الاتفاق مع خبير متخصص في مجال المكتبات (هولندي الجنسية) نظراً لعدم سابق خبرة الجامعات المصرية في التعاقد مع شركات المحتوى الإلكتروني، ليقترح تقليل عدد الشركات التي يتم التعاقد معها إلى أقل عدد ممكن (والذى اقترح شركتين فقط : شركة Elsevier وشركة Ovid)، ومراجعة الشكل العام لعقد الاتفاق مع تلك الشركات .

وقد قامت اللجنة الفرعية للمكتبات الرقمية بمناقشة كل من الشركتين بهدف الحصول على أفضل الشروط التعاقدية (تشكلت اللجنة الفرعية بضوية كل من : أحمد عبدالباسط، عمر كرم، أمجد عبدالهادى الجوهرى، علاء لورانس، محمود طاهر الحديدى، نبيل حسن "مقرراً") . وتمت صياغة ما تم التوصل إليه على صورة وثيقة تفاهم (MOU) . Memorandum of Understanding (MOU)

وبعد مراجعة الصيغة القانونية لبنود التعاقد مع كل من الشركتين، تم التعاقد على ما يلى :

1- التعاقد مع شركة Elsevier لتوريد قاعدة بيانات Sciencedirect والتي تتضمن نحو 2105 مجلات إلكترونية تمثل 25% من المحتوى الإلكتروني المتاح في العالم في مجالات الطب والعلوم والتكنولوجيا (يبلغ عدد النصوص الكاملة الموجودة على النظام 7349947) وذلك اعتباراً من ديسمبر 2005 وحتى 31 ديسمبر 2007، بقيمة 47877950 دولاراً خلال شهر ديسمبر 2005، وبلغ 38328462 دولاراً لعام 2006، وبلغ 3194038 دولاراً لعام 2007، على أن يقوم تجمع المكتبات الجامعية المصرية بدفع قيمة الاشتراك على 4 أقساط تبدأ من 31/12/2005 لعدد 12 جامعة حكومية . وبحيث يحق لهذه الجامعات الدخول على جميع المجلات التي تتضمنها Sciencedirect ، واستخدام قاعدة البيانات بدون حد أقصى لعدد المستخدمين من خلال Site License على أن تحدد كل جامعة خلال الفترة المتبقية من عام 2006 المجلات التي تناسب احتياجاتها، وذلك في ضوء الاستخدام الفعلى للفترة السابقة، وفي حدود القيمة الإجمالية للاشتراك السنوي، وحق استخدام المحتوى الأرشيفي لمدة 4 سنوات فقط، وحق الاحتفاظ بالمحتوى الإلكتروني الخاص بسنة الاشتراك من خلال إرساله في نهاية كل سنة اشتراك إما على شكل شرائط أو على شكل CD أو باستخدام برنامج نقل الملفات FIP . كما تسمح الشركة بتغيير العناوين التي يتم الاشتراك فيها مع بداية كل عام . ويسمح العقد بإضافة أعضاء جدد في أي وقت من العام، على أن يتم حساب تكالفة العضو المنضم وفقاً لعدد المستخدمين والذين يتم تصنيفهم كالآتى :

- جامعات كبيرة . يتعدى عدد المستخدمين الفعليين فيها 25 ألفاً .

- جامعات متوسطة . يتراوح عدد المستخدمين الفعليين فيها بين 25 ألفاً و10آلاف .

- جامعات صغيرة . عدد المستخدمين الفعليين فيها أقل من 10آلاف .

ويسمح العقد بانسحاب أى عضو من التجمع فى أول أغسطس من العام الذى يسبق تجديد التعاقد فى حالة الضرورة (مثل عدم توافر ميزانية للجامعة العضو) .

2- التعاقد مع شركة Ovid للحصول على قاعدة بيانات Wilson Humanities Abstracts Full Text حيث تتضمن 500 مجلة علمية نصوصاً كاملة ومستخلصات، وثلاث قواعد بيانات ببليوجرافية تتضمن 11000 من المستخلصات والنصوص الكاملة فى المجالات الطبية والزراعية CAB Global HEALTH و CAB و ABSTRACTS plus Full Text Medline و 240 مجلة إلكترونية فى المجالات الطبية . هذا، بالإضافة إلى استخدام بوابة استخدام Portal التى تعد واحدة من أكبر أدوات البحث لقواعد البيانات العالمية للعام الأول بقيمة 75 ألف دولار، على أن يجدد العقد لعام 2007 بقيمة 65 ألف دولار . وقد تم الاتفاق على استخدام جميع القواعد بدون حد أقصى للمستخدمين فى وقت واحد باستثناء قاعدة بيانات Wilson Humanities والتى يمكن استخدامها لعدد 4 مستخدمين بكل موقع . وقد تم الاتفاق على التعاون فى التدريب وفى حملة الدعاية لاستخدام القواعد من قبل المستفيدين . كما تم التعاقد للاشتراك بقيمة 263760 دولاراً لعام 2006، وبقيمة 215423 دولاراً لعام 2007، بافتراض استمرار استخدام البوابة، وذلك لعدد 15 جامعة حكومية (تشمل الجامعات الثلاث الجديدة)، مع حق استخدام المحتوى الأرشيفي للسنوات المتعاقدة عليها، على أن يتم إرسال المحتوى الخاص بسنة الاشتراك فى نهاية كل سنة للاشتراك، إما على شكل شرائط أو على شكل CD أو عن طريق نقل الملفات FTP، مع عدم السماح بتغيير العنوانين التى تم الاشتراك فيها . ويسمح العقد بإضافةأعضاء جدد من الجامعات والمعاهد العلمية فى أى وقت من العام، على أن يتم حساب تكلفة العضو المنضم وفقاً لعدد المستخدمين والذى تم تصنيفهم متلماً جاء بالعقد مع شركة Elsevier . كما يسمح العقد بانسحاب أى عضو من التجمع فى أول أغسطس من العام الذى يسبق تجديد التعاقد فى حالة الضرورة (مثل عدم توافر ميزانية للجامعة العضو) .

وبعد ذلك، تم التعاقد مع شركة EBSCO للاشتراك فى قاعدة بيانات Academic Search الشاملة لموضوعات مختلفة فى العلوم مع التركيز على الإنسانيات والعلوم الاجتماعية اعتباراً من 2006/1/1 . Site License وذلك بمبلغ 278 ألف دولار لمدة عامين بنظام

وحالياً، عندما تود المكتبة الرقمية الاشتراك فى مصدر إلكترونى لأول مرة (وعادةً ما يتم الاشتراك فى مجموعة مجلات وليس مجلة منفردة)، يكون ذلك بناءً على طلبات الجامعات الأعضاء، ويتم الاشتراك لمدة ثلاثة شهور، كتجربة فى معظم الحالات، تجرى بعدها دراسة إحصائيات الاستخدام خلال فترة التجربة والتكلفة السنوية للمصدر، ثم يعد تقرير يرفع لمستشار وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى الذى يقوم برفعه لأمين عام المجلس الأعلى للجامعات لعرض الموضوع على المجلس . وفي اجتماع المجلس، يتم دراسة التكلفة السنوية

وإحصائيات الاستخدام، وبناءً عليهما يقرر المجلس الاستمرار في الاشتراك في المصدر أو إلغاء الاشتراك . ويتم التجديد السنوي للاشتراكات بناءً على إحصائيات الاستخدام.

تراخيص المصادر الإلكترونية :

عندما يقرر المجلس الأعلى للجامعات الاشتراك في مصدر إلكتروني، تقوم المكتبة الرقمية بمخاطبة المورد لإرسال نموذج الترخيص، وبعد وصول الترخيص يتولى مدير المشروع مراجعته بمراجعة مبدئية: من الناحية الفنية (حقوق التأليف وحق الاستخدام العادل، وشكل الإتاحة، .. وغير ذلك)، ومن الجوانب القانونية (الجوانب التي تحافظ على حق التجمع) . وعادةً ما يسمح المورد للمكتبة بتعديل بعض بنود الترخيص وفقاً لمتطلباتها . وغالباً ما تشمل تراخيص الإتاحة على بند خاص بالإضافة والحذف يتراوح ما بين 5% إلى 10% من قيمة التعاقد (يعنى أن يضيف المورد مجلة أو يحذف مجلة) ولكن بشرط إخطار المكتبة بالحذف أو الإضافة نظراً لأنه ربما تكون المجلة المذكوفة من المجلات المطلوبة من المكتبات الأعضاء في التجمع . وهناك بعض الموردين يضيفون مجلة جديدة مجاناً في حالة اشتراك المكتبة في مجموعة مجلات . وعادةً ما يتم كتابة الترخيص لكل قاعدة بيانات على حدة . وفي جميع التراخيص التي يرسلها المورد، يوجد بند ينص على التجديد التلقائي للترخيص . ومع ذلك، فعند التجديد يتم التفاوض من جديد في كل مرة، وذلك بعد أن تقوم المكتبة مجدداً بدراسة الترخيص دراسة شاملة .

وبالنسبة لاحتفاظ المكتبة بنسخة أرشيفية من قواعد البيانات والمجلات التي تشتراك فيها عند مورد معين، فإن بعض عقود التراخيص تتضمن حق المكتبة في الحصول على البيانات وإنزالها على الخادم Server، والبعض الآخر تتضمن حصول المكتبة على نسخة أرشيفية على C.D خلال الفترة الزمنية التي تشتراك فيها، والبعض الثالث يتيح للمكتبة عند توقف الاشتراك أن تدخل عن طريق المورد على أرشيفه للمجموعات التي تم الاشتراك فيها طوال العمر .

أما الحفظ الأرشيفي للسنوات السابقة والتي لم تشتراك فيها المكتبة، فهو غير متاح حالياً، ولم يتم التفاوض عليه أو على شراء نسخة منه من قبل المكتبة .
وبالنسبة للنسخ التي تحتفظ بها المكتبة في شكل C.D فليست هناك حتى الآن سياسة مرتبطة بالأرشيف من حيث صيانته أو إعداده إعداداً فنياً من قبل المكتبة .

المقتنيات :

تضمن مشروع المكتبة الرقمية في مرحلته الأولى افتقاء عدد ثالث قواعد بيانات نصية لجميع الجامعات المصرية الحكومية والبالغ عددها في ذلك الوقت 15 جامعة، تغطي اثنان منها Sciencedirect و Academic Search Premier تخصصات متعددة، والثالثة (Wilson Humanities) قاعدة بيانات نصية في مجال الإنسانيات، بالإضافة إلى افتقاء ثالث قواعد بيانات ببليوجرافية في المجالات الطبية والزراعية وعدد 240 دورية إلكترونية في المجالات الطبية (أمجد عبدالهادى الجوهرى، يناير 2007: ص14).

وتشترك المكتبة الرقمية حالياً في 14 قاعدة بيانات ومصدراً إلكترونياً: EBSCO, Academic Search Premier, ASME Journal, ASME Stander, CAB Abstracts, Global Health, IEEE, LWW, Medline, Sciencedirect, Scopus, Wilson Humanities, Springer, Proquest.

ويبلغ إجمالي العناوين المتوفرة حالياً للجامعات المصرية من خلال المكتبة الرقمية أكثر من 70 ألف مجلة إلكترونية، بعضها مجلات تشارك فيها المكتبة (نصوص كاملة ومستخلصات وبيانات ببليوجرافية)، والبعض الآخر مصادر إلكترونية مجانية متوفرة من خلال الإنترنت (وزارة التعليم العالي، 2007: ص45، 22) جميعها باللغة الإنجليزية .

وتجب الإشارة هنا إلى أن المصادر الإلكترونية المتاحة من خلال التجمع تتتنوع ما بين مجلات وكتب ورسائل جامعية ومعايير ومواصفات قياسية وأعمال مؤتمرات . ويشترك التجمع حالياً في حوالي 62% من المجالات الإلكترونية التي كانت تشارك فيها الجامعات المصرية في شكلها المطبوع (خالد عبدالفتاح، 2008).

الإساحنة :

مع بداية عام 2006، بدأت إتاحة الخدمة للباحثين بالجامعات المصرية من داخل الجامعات فقط، وذلك من خلال أجهزة الحاسوب الآلية المتصلة بشبكة الجامعات المصرية لأى جامعة مشتركة . وفي البداية، تم استخدام موقع Ovid Web Portal بشكل مؤقت لحين الانتهاء من إعداد بوابة البحث الخاصة بالتجمع .

وحالياً تناه كل المصادر الإلكترونية التي يشارك فيها التجمع من خلال بوابة إلكترونية موحدة للمكتبات الجامعية المصرية، وذلك من خلال موقع التجمع على شبكة الإنترنت <http://www.eul.edu.eg> . وتساعد تلك البوابة على تجميع كل قواعد البيانات في أداة بحث تستخدمواجهة تعامل موحدة يمكن من خلالها إجراء بحث شامل في كل قواعد البيانات كما لو كانت قاعدة بيانات واحدة . بالإضافة إلى إمكانية تصفح وعرض المصادر من خلال مصدر موحد، وربط النصوص الكاملة بتلك البوابة . ويمكن للباحثين (أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم) استخدام المصادر الإلكترونية من خلال أجهزة الحاسوب الآلية المتصلة بشبكة الجامعات المصرية من داخل الحرم الجامعي لأى جامعة مشتركة، وأيضاً من خارج الحرم الجامعى من خلال الحصول على كلمات مرور من داخل المكتبة المركزية ومرافق الحاسب الآلى بالجامعات المشاركة فى التجمع بالاعتماد على بروتوكولات الإنترنت (IPS) المسجلة لكل جامعة من الجامعات الأعضاء فى التجمع . وحتى الآن، لم يتيح استخدام تلك المصادر للطلاب وخصوصاً طلاب الدراسات العليا .

التـدريب :

تم التدريب لثلاثة مستويات أساسية هي : العاملون بشبكات الجامعات، وأخصائيو المكتبات والمعلومات، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم . وقد تم ذلك من خلال التدريب على قاعدة بيانات Sciedencedirect، والتدريب على قواعد البيانات والبوابة الرقمية لشركة Ovid .

بدأ التدريب على قاعدة بيانات Sciedencedirect في شهر فبراير 2006 على مراحل . كانت المرحلة الأولى لأخصائيي المكتبات والعاملين بشبكات المعلومات بالجامعات وبعض أعضاء هيئة التدريس في سبع جامعات (عين شمس، الزقازيق، المنوفية، القاهرة، الإسكندرية، أسيوط، المنيا)، على أن يتم استكمال التدريب في باقي الجامعات خلال شهر مارس ومايو، وذلك من خلال تعاقد الشركة مع الشبكة القومية للمعلومات على ألا يتحمل المشروع أي تكلفة في هذا الشأن .

وفي نفس الشهر، تم التدريب على استخدام قواعد البيانات المتاحة من خلال Ovid، بالإضافة إلى التدريب على استخدام بوابة Ovid لأخصائيي المكتبات والعاملين بشبكات المعلومات بالجامعات، وذلك في أماكن تجمع رئيسية بخمس جامعات (جامعة حلوان، وتم التدريب فيها لجامعات حلوان والقاهرة وعين شمس وبنى سويف والفيوم - وجامعة المنصورة، وتم التدريب فيها لجامعات المنصورة والزقازيق والمنوفية وبنها - وجامعة طنطا، وتم التدريب فيها لجامعة طنطا والإسكندرية - وجامعة أسيوط، وتم التدريب فيها لجامعات أسيوط والمنيا وجنوب الوادى- وجامعة قناة السويس) . وتم التدريب بكل جامعة من الجامعات الخمس لمدة يوم واحد . وقد انقسم التدريب إلى جزأين، الجزء الأول عبارة عن عرض عام لإمكانيات وكيفية استخدام خصائص قواعد البيانات، وتضمن

الجزء الثاني تدريباً عملياً لاستخدام تلك القواعد داخل معامل الحاسوب الآلية (تقرير عن مشروع المكتبات الرقمية خلال شهر فبراير 2006).

وخلال شهر مارس 2006، تم عقد ست زيارات بهدف التوعية والتدريب على استخدام قواعد بيانات Ovid وSciedirect فى ثلاثة جامعات (ثلاث زيارات إلى جامعة القاهرة: المؤتمر السنوى لكلية العلاج الطبيعي ومعهد الليزر وكلية الآداب) وزيارة إلى كلية الطب بجامعة المنيا، وزيارة إلى جامعة جنوب الوادى (بقنا) وقد تضمنت اللقاءات مقدمة عن المشروع من قبل المشرف على المشروع، ومحاضرة نظرية لمدة ساعتين (فيما عدا جامعة جنوب الوادى، حيث تم التدريب فيها من قبل أخصائى المعلومات بالشبكة القومية للمعلومات)، كما تضمنت تطبيقاً عملياً بمعمل الحاسوب الآلى لمدة ساعة . وقد صاحب ذلك توزيع مواد مبسطة عن كيفية استخدام قواعد البيانات (تقرير عن مشروع المكتبات الرقمية خلال شهر مارس 2006).

وخلال شهر أبريل 2006، تم تدريب أخصائيي المكتبات والعاملين بشبكات المعلومات بالجامعات وبعض أعضاء هيئة التدريس على استخدام قاعدة بيانات Sciedirect وقواعد البيانات المتاحة من خلال شركة Ovid في ثلاثة جامعات (بنها وحلوان وبنى سويف) . وقد تم التدريب في كل جامعة لمدة يوم واحد وتضمن: مقدمة عن المشروع، ومحاضرة نظرية لمدة ساعتين من قبل خبراء بالشبكة القومية للمعلومات والعاملين بالمشروع، وتطبيقاً عملياً لمدة ساعة بمعمل الحاسوب الآلى بالجامعات المتوفراً بها معمل، وتوزيع مواد مبسطة باللغتين العربية والإنجليزية (فى شكل مطبوع ومن خلال CD) عن كيفية استخدام قواعد البيانات . كما تم التدريب على استخدام قاعدة بيانات Academic Search Premier فى جامعتى حلوان والقاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) لمدة يوم آخر في كل جامعة . وقد تضمنت اللقاءات في الجامعتين في هذا اليوم محاضرة لمدة ساعتين من قبل الخبير الكورى Kuyng S00 المدير الإقليمي لشركة أبسوكو بالشرق الأوسط، وتوزيع مواد مبسطة باللغة العربية (بشكل مطبوع) عن كيفية استخدام قاعدة البيانات (تقرير رقم 3 عن المكتبات الرقمية - 1 مايو 2006).

وخلال شهر مايو 2006، تم تدريب أخصائيي المكتبات والعاملين بشبكات المعلومات بالجامعات، بالإضافة إلى بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، على استخدام قاعدة بيانات Sciedirect وقواعد البيانات المتاحة من خلال شركة Ovid، بالإضافة إلى قاعدة بيانات Academic Search Premier، في ثلاثة جامعات (طنطا والزقازيق وحلوان) . وقد تم التدريب لمدة يوم واحد في كل جامعة، وتضمن مقدمة عن المشروع، ومحاضرة نظرية لنحو ساعتين من قبل خبراء بالشبكة القومية للمعلومات والعاملين بالمشروع، وتوزيع مواد مبسطة باللغتين

العربية والإنجليزية (فى شكل مطبوع ومن خلال CD) عن كيفية استخدام قواعد البيانات (تقرير رقم 4 عن المكتبات الرقمية – 28 يونيو 2006).

وقد تم إعداد دورتين تدريبيتين للمستفيدين (أعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם) من مشروع المكتبة الرقمية على استخدام المصادر الإلكترونية والإفادة منها، وذلك لشرح قواعد البيانات وكيفية استخدامها، بواقع يومين فى كل جامعة . عقدت الدورة الأولى فى الفترة من 15/3/2008 وحتى 18/3/2008، والثانية فى الفترة من 13/3 وحتى 14/3/2008.

هذا، ولم يتم حتى الآن تدريب الطلاب، وخصوصاً طلاب الدراسات العليا، على استخدام المصادر الإلكترونية المتاحة للجامعات المصرية، على الرغم من أن الهدف الأساسي من إنشاء التجمع هو توفير قنوات متعددة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات المصرية الأعضاء فى التجمع للوصول إلى احتياجاتهم المعلوماتية التي تخدم العملية التعليمية والبحثية .

(2) مشروع ميكنة المكتبات الجامعية المصرية .

تعتبر عملية مي肯ة المكتبات الجامعية المصرية من الركائز الأساسية لتطوير إمكانيات تلك المكتبات، ولذلك فإن الهدف الإستراتيجي لمشروع مي肯ة المكتبات الجامعية هو بناء مرفق بيوجرافى لمكتبات الجامعات المصرية عن طريق ميكنة إجراءات العمل فى تلك المكتبات والربط بين هذه المكتبات من خلال شبكة الجامعات المصرية . وتهدف عملية الميكنة والربط إلى بناء فهرس موحد لمقتبسات تلك المكتبات، مما يساعد على تعظيم الاستفادة من خدماتها والقضاء على التكرار غير المرغوب فى المقتبسات والعمليات . كما يساعد بناء الفهرس الموحد على التوحيد فى المكونات المادية والبرمجية واعتماد سياسات موحدة تساعد على العديد من البرامج التعاونية، مثل: الاقتاء التعاونى والفهرسة التعاونية وتبادل الإعارة بين المكتبات .

ويمكن تحقيق الهدف الإستراتيجي لمشروع من خلال تحقيق مجموعة الأهداف الفرعية التالية :

- 1- إعداد قائمة بالمواصفات التفصيلية المطلوب توافرها فى النظام الآلى الذى سيتم تطبيقه فى بناء الفهرس الموحد .
- 2- اختيار نظام آلى يتوافق مع المتطلبات الأساسية لقائمة المواصفات التفصيلية ووفقاً للإمكانات المادية المتوفرة لشراء نظام آلى .

- 3-تجهيز وتركيب المتطلبات المادية الازمة لتشغيل النظام فى تجمع المكتبات الجامعية المصرى ومكتبات الجامعات الأعضاء .
- 4-تدريب الكوادر البشرية على استخدام النظام وعلى الفهرسة المنقولة والأصلية بالاعتماد على شكل الاتصال (MARC 21) .
- 5-تجهيز المتطلبات الفنية لتنفيذ المشروع .
- 6- تركيب النظام واختباره فى تجمع المكتبات الجامعية المصرية .
- 7- إتاحة استخدام النظام لجميع المكتبات الجامعية الأعضاء من خلال شبكة الجامعات المصرية .
- 8- تجميع نسخ من الفهارس الآلية المتوفرة لدى المكتبات وتحويلها إلى النظام الآلى الجديد .
- 9- حصر المواد التى تم تحويلها بالنظام ومراجعة جودة التسجيلات من خلال أحد معايير ضبط الجودة العالمية.
- 10- إلغاء المكررات واعتماد تسجيلة واحدة فقط لكل مصدر من المصادر التى تم تحويلها .
- 11-البدء فى بناء الفهرس الموحد من خلال الاعتماد على إمكانيات الفهرسة المنقولة للمصادر التى تم فهرستها فى مكتبات أخرى؛ وخاصة المصادر باللغة الإنجليزية التى يمكن نقل تسجيالتها من المرافق библиография العالمية، مثل OCLC ومكتبة الكونجرس ومكتبات الجامعات الأمريكية والبريطانية، بالإضافة إلى الفهرسة الأصلية للمصادر التى يتعدى إيجاد تسجيلة لها فى أي من المكتبات المتوفرة على الإنترنت حيث تتولى إحدى المكتبات فهرستها فهرسة أصلية ومراجعتها للتحقق من جودتها وفقاً لأحد معايير ضبط الجودة .

محاور تنفيذ المشروع :

وقد اعتمد أسلوب تنفيذ المشروع على المحاور التالية :

- 1-التعاون بين تجمع المكتبات الجامعية المصرية، كجهاز تخطيط وتنسيق ومراقبة، ومكتبات الجامعات المصرية التى تتولى عملية التنفيذ الفعلى للمشروع .
- 2-يتولى التجمع مسئولية التنسيق والدعم والتدريب للكوادر البشرية، بالإضافة إلى استضافة الفهرس الموحد من خلال الإمكانيات المادية والبرمجية التى يوفرها المشروع سواء للتجمع أو بمكتبات الجامعات المصرية .
- 3-تتولى كل جامعة تخصيص منسق للمشروع يقوم بالتنسيق مع تجمع المكتبات الجامعية المصرية ويشرف على مشروع الميكنة فى جامعته .

ولدعم إنشاء فهرس موحد لمكتبات الجامعات، قام مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات ICTP بتوفير مايلى :

- أجهزة الخوادم والعتاد الازمة Hardware وإتاحتها مركزياً بشبكة الجامعات المصرية .

- تمويل تطوير نظم البرمجيات (نظام المستقبل) .
- إنشاء تجمع المكتبات الجامعية المصرية بالمجلس الأعلى للجامعات والذي تولى مسؤولية ما يلى:
- متابعة تطوير نظام المستقبل مع جامعة المنصورة .
- تشغيل النظام (Hardware & Software) .
- تدريب العاملين على النظام، وذلك بالإضافة إلى مسؤولية التجمع عن إدارة قواعد البيانات .
- المساهمة في عملية إدخال بيانات مقتنيات المكتبات .

على أن تتولى كل جامعة المسئوليات الآتية :

- توفير عدد 20 جهاز كمبيوتر حديث متصلة بشبكة الإنترنت، وطباعة لايزر (أو دفع 100 ألف جنيه مقابل التكلفة للمشروع للقيام بعملية الشراء مرکزيًا) لإدخال بيانات المقتنيات واستخدامها بمكتبات الجامعات .
- تمويل وتنفيذ إدخال البيانات (بالجهود البشرية المتوفرة بالجامعة أو عن طريق شركات متخصصة) مع الاستفادة من الدعم الفني والاستشاري والتدريب المقدم من مشروع تطوير نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الدعم المالي والذي يقدر بخمسين في المائة من التمويل اللازم .
- تعهد الجامعات بتحمل تكلفة الدعم الفني لجامعة المنصورة سنويًا والمقدر بنحو 10آلاف جنيه لكل جامعة.
- تعهد الجامعات بتحمل تكلفة التدريب لأخصائيي المكتبات على التعامل مع النظام .

مراحل تنفيذ المشروع :

- تم وضع خطة لميكنة المكتبات الجامعية تتضمن ثلاثة مراحل، تستغرق كل مرحلة مدة عام فيما عدا جامعتي القاهرة وحلوان، وذلك للأسباب التالية :
- 1-جامعة القاهرة . نظراً لتعاقدها على شراء نظام الألفية millennium لإدارة المكتبات، وعدم اقتناعها بنظام المستقبل .
 - 2-جامعة حلوان . نظراً لحصولها على تمويل سابق من مشروع "HEEPF" (صندوق تطوير التعليم العالي)، وحصولها على نظام "ALIS" المتطور واستخدامه بمكتبات الجامعة .
- المرحلة الأولى: تتضمن هذه المرحلة ميكنة الكليات العملية الأساسية بجميع الجامعات المصرية الحكومية(15 جامعة) الواقع أربع مكتبات من كل جامعة (مكتبات كليات الطب والعلوم والهندسة والمكتبة المركزية) .
- المرحلة الثانية: تهدف هذه المرحلة إلى ميكنة عشر مكتبات من كل جامعة (لم تحدد بعد) .

المرحلة الثالثة: وتهدف المرحلة الأخيرة إلى ميكنة العدد المتبقى من المكتبات في كل جامعة .

وقد بدأ تتنفيذ المرحلة الأولى من ميكنة المكتبات الجامعية في أبريل 2007 في 60 مكتبة أكاديمية من 15 جامعة حكومية . وكان المستهدف أن تنتهي هذه المرحلة هذا العام، إلا أن هناك عدداً كبيراً من المكتبات لم تنته بعد من هذه المرحلة بسبب الأيدي العاملة غير المدربة، وتأخر توريد الأجهزة التي يتم العمل عليها في بعض الجامعات، وعدم الانتهاء من تعديل بعض مكونات نظام المستقبل الذي يتم العمل به .

كما تأجل تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من المشروع بسبب تأخر المرحلة الأولى، وذلك فضلاً عن عدم وجود مصادر تمويل لها، وما زال البحث جارياً عن مصادر التمويل للمرحلتين .

(أ) تطوير نظام آلي لإدارة المكتبات .

قام مشروع تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات ICTP بتشكيل عدة لجان لدراسة كافة الجوانب التقنية والمالية اللازمة لعمل ميكنة كاملة للمكتبات بالجامعات المصرية . وقد أقرت اللجنة القومية للمشروع في اجتماعها بتاريخ 2006/4/16 استخدام نظام المستقبل المطور محلياً لإدارة المكتبات بالتعاون بين مركزى تقنية المعلومات والاتصالات بجامعة المنصورة والزقازيق، وذلك بعد تطوير وتحديث بعض مكوناته وإضافة بعض الوظائف إليه، مع تعهد جامعة المنصورة بمنح ترخيص استخدام النظام مجاناً لجميع الجامعات التابعة للمجلس الأعلى للجامعات .

وقد تم توقيع عقد مع جامعة المنصورة (الجهة المالكة للنظام) يتولى بموجبه تجمع المكتبات الجامعية المصرية تقديم الدعم الفنى الخاص بتحليل النظام لمركز تقنية المعلومات والاتصالات بجامعة المنصورة، على أن يقوم مشروع تطوير نظم وتقنيات المعلومات والاتصالات التابع لوزارة التعليم العالى بتمويل المشروع .

ويهدف هذا المشروع إلى تطوير إمكانيات وقدرات نظام المستقبل لميكنة إجراءات العمل في المكتبات والمعلومات بغرض تحقيق كل الموصفات التفصيلية القياسية العالمية لنظم المكتبات، وذلك من خلال تطوير مجموعة من النماذج الأساسية التي يتضمنها والتي تشتمل على النظم الفرعية (الخاصة بـ : الفهرسة - البحث - الإعارة - الجرد - البيانات - الصيانة - إدارة البيانات البليوجرافية)، بالإضافة إلى بناء مجموعة جديدة من النماذج التي تحتاج إليها عمليات ميكنة المكتبات مستقبلاً، وهى: البوابة الرقمية، المكتبة الرقمية، إدارة المحتوى الإلكتروني، تبادل الإعارة بين المكتبات . وما زال العمل جارياً حتى الآن في تطوير بعض مكونات هذا النظام .

(ب) التدريب .

قام تجمع المكتبات الجامعية المصرية بتنظيم أربع دورات تدريبية (أربع مراحل) لتدريب العاملين في المكتبات الجامعية الأعضاء :

- الدورة التدريبية الأولى تمت في شهر أبريل 2007، وكانت مركبة (تم التدريب في مقر المجلس الأعلى للجامعات)، وتدريب فيها أربعة أمناء مكتبات من كل جامعة من الـ 15 جامعة الأعضاء في التجمع، بإجمالي (60) أمين مكتبة . وقد تم اختيار المتدربين على أساس ممثلاً واحداً لكل مكتبة من المكتبات الأربع المشاركة في المرحلة الأولى من مشروع الميكنة . وكان التدريب في هذه الدورة على استخدام شكل الاتصال مارك ونظام المستقبلي والتعامل مع معيار Z39.50.

- الدورة التدريبية الثانية تمت في شهر مايو 2007، وكانت لامركبة . نفذت في ثلاثة جامعات (القاهرة والمنوفية والمنيا) وتم فيها تدريب ثمانية أمناء مكتبات من كل جامعة من الـ 15 جامعة الأعضاء في التجمع (الأربعة الذين تم تدريبهم في الدورة الأولى + أربعة جدد)، بإجمالي (120) أمين مكتبة، وتم التدريب فيها على نظام المستقبلي الآلي .

- الدورة التدريبية الثالثة تمت في شهر يوليه 2007، وكانت لامركبة . نفذت في المجلس الأعلى للجامعات وجامعة المنوفية وجامعة المنيا، وتم فيها تدريب عشرة أمناء مكتبات من العاملين في مشروع الميكنة في كل جامعة بإجمالي (150) أمين مكتبة، وتم التدريب فيها على فهرسة المواد التقليدية المطبوعة (السلالس والدوريات ودوائر المعارف والموسوعات) وفهرسة المصادر الإلكترونية والمصغيرات والخرائط والمواد السمعية والبصرية والتسجيلات الاستنادية، باستخدام شكل الاتصال مارك .

- الدورة الرابعة تمت في شهر يناير 2008، وكانت لامركبة . نفذت في كل من المجلس الأعلى للجامعات وجامعة المنصورة وجامعة المنيا، وتم فيها تدريب عشرة أمناء مكتبات من كل جامعة بإجمالي 150 أمين مكتبة، وكانت عن العمليات الفنية للكتب في المكتبات ومؤسسات المعلومات (الفهرسة الموضوعية والتصنيف)، وعن فهرسة الرسائل الجامعية والدوريات باستخدام شكل الاتصال مارك، وعن ضبط جودة التسجيلات التي تم إعدادها للفهرس الموحد للمكتبات الجامعية المصرية .

- كما تم عمل ورشة عمل في كل جامعة لمشروعات تطوير تكنولوجيا المعلومات في الجامعات المصرية على مدار السنتين السابقتين (2006، 2007) . لكن لم يتم عقد أي مؤتمر منذ إنشاء التجمع وحتى الآن .

(ج) التجميع والإدخال .

قسمت إجراءات التنفيذ وفقاً للغة وعاء المعلومات :

بالنسبة للكتب المتوفرة باللغة الإنجليزية : تم تجميع بيانات الفهرسة على الوجه التالي :

- 1- تجميع البيانات المتوفرة عن الكتب من المكتبات (ISBN - عنوان الوعاء) وعمل حزم لهذه البيانات . Z39.50 servers .
- 2- البحث في OCLC عن التسجيلات التي لم يعثر عليها في Z39.50 servers .
- 3- الاعتماد على مجموعة من البيانات المحلية Local data .
- 4- الاعتماد على البيانات التي تم إدخالها من قبل المكتبات الأخرى على النظام .
- 5- في حالة المرور بالمراحل السابقة وما زالت البيانات لم تدخل إلى النظام يتم إدخالها يدوياً .
- 6- يتم ضبط جودة المدخلات Quality Control عن طريق مراجعة التسجيلات، وتم هذه العملية بالاعتماد على : خبراء متخصصين - طلاب - متربين .

بالنسبة للدوريات المتوفرة باللغة الإنجليزية : تم تجميع بيانات وفهرسة الدوريات على الوجه التالي :

- 1- تجميع الـ ISSN الخاص بالدوريات التي تشتراك فيها الجامعات .
- 2- عمل حزم للبيانات .
- 3- البحث عن البيانات المتبقية في OCLC .
- 4- البحث في URLCH .
- 5- يتم إدخال البيانات المتبقية يدوياً .
- 6- يتم ضبط جودة المدخلات عن طريق مراجعة التسجيلات .

بالنسبة للكتب المتوفرة باللغة العربية :

- يتم تجميع البيانات المتوفرة عن الكتب من المكتبات (ISBN - عنوان الوعاء) وعمل حزم لهذه البيانات .
- Z39.50 servers .
- البحث في البيانات المحلية .

بالنسبة للدوريات المتوفرة باللغة العربية :

- البحث في Z39.50 servers .
- البحث في البيانات المحلية .
- البحث في المكتبات العربية .

أما بالنسبة للرسائل الجامعية : فقد سعى تجمع المكتبات الجامعية المصرية، بالاشتراك مع شبكة المعلومات الجامعية بجامعة عين شمس، إلى بناء قاعدة بيانات بيليوجرافية للرسائل الجامعية التي أجازتها الجامعات المصرية

تحتوى على البيانات الأساسية للرسائل، وكذلك على ملخص لكل رسالة، على أن يتم ربط تلك القاعدة ببوابة التجمع بال مجلس الأعلى للجامعات .

فى البداية، تم دراسة إمكانية تحويل بيانات الرسائل الجامعية التى قام بإدخالها قسم التوثيق والميكروفيلم بالشبكة فى المراحل السابقة والموجودة فى عدد من قواعد البيانات (SQL, Access, CDS/ISIS)، بغرض دراستها والتعرف على إمكانية الاعتماد عليها فى بناء قاعدة بيانات للرسائل الجامعية (تضم مكتبة الرسائل الجامعية بجامعة عين شمس، بوصفها مركزاً لتجمیع الرسائل الجامعية التي تجیزها الجامعات المصرية، عدد رسائلها منها 24159 رسالة باللغة العربية و 94179 رسالة باللغات الأجنبية، وتسلم هذه الرسائل فى البداية إلى قسم التوثيق والميكروفيلم بالشبكة ليتم تصویرها ميكروفیلمیاً وإدخالها فى قاعدة بيانات ثم تسلم إلى مكتبة الرسائل الجامعية) . وقد تبين أن بيانات الرسائل الموجودة فى قواعد البيانات الثلاث المتوفرة بالشبكة تختلف عن البيانات المطلوب إدخالها من حيث طبيعة البيانات والحقول وعلامات الترقيم التي كانت مستخدمة فى قواعد البيانات الثلاث . لذلك تقرر البدء من جديد فى إدخال جميع بيانات الرسائل الجامعية المقتناة بمكتبة الرسائل الجامعية بجامعة عين شمس، على أن تتولى كل جامعة مسئولية إدخال بيانات الرسائل التي أجازتها وفقاً للمراحل الخاصة بمشروع الميكنة .

وقد تم إعداد التجهيزات المادية والبرمجية الازمة لتنفيذ المشروع وإعداد القوالب الخاصة بإدخال تسجيلات الرسائل الجامعية بداية من شهر يوليو 2007. كما تم تدريب الأخصائيين بشبكة معلومات جامعة عين شمس على عمليات معالجة الرسائل . وكان مقرراً الانتهاء من قاعدة بيانات الرسائل الجامعية خلال عام من هذا التاريخ . وقد بدأ العمل الفعلى بالمشروع بإدخال البيانات فى شهر سبتمبر 2007، ومازال العمل جارياً فى هذا المشروع بالنسبة للرسائل الموجودة فى شبكة المعلومات بجامعة عين شمس (50 ألف رسالة)، ولم يبدأ بعد إدخال بيانات الرسائل فى معظم الجامعات المصرية ولا الرسائل المقتناة بمكتبة الرسائل الجامعية بجامعة عين شمس .

- (د) الإرشادات الخاصة بتجمیع البيانات باستخدام (ISBN) .
- يتم كتابة الرقم الدولى الموحد للكتاب ISBN كما هو فى غلاف الكتاب أو فى الصفحة قبل الأخيرة، وهو يكون فى شكل أرقام أو حروف(ISBN: 009-123-546-23)، أو أرقام وحروف xx-780-009-123-123 .
- يتم التسجيل بدون المختصر ISBN كما يلى : xx-009-123-870 .
- إذا لم يوجد الرقم على الغلاف يتم البحث عنه فى باقى أجزاء الكتاب .
- إذا لم يوجد للكتاب أى رقم يتم استبعاده من الحصر حيث تتم له فهرسة أصلية فيما بعد .

- إذا وجد أكثر من ترقيم دولى موحد للكتاب، نأخذ أحدث الترقييمات الموجودة للكتاب وهو فى الغالب يكون الرقم الأخير مثل :

- ISBN: 009-123-546-23 - ISBN: 329-888-546-777 - ISBN: 329-888-546-880
- قد يوجد الرقم مسبوقاً ببعض المصطلحات مثل validate أو Local أو International .. الخ . وفي هذه الحالة يسجل الرقم الذي يأتي معه أي من هذه المصطلحات مادام لا يوجد غيره على الكتاب .
- أما إذا كان الرقم موجوداً بدون هذه المصطلحات، مع أرقام أخرى تحمل هذه المصطلحات، فإنه يتم تسجيل الترقيم الموجود مع المصطلح ISBN، مثل :
- ISBN (validate): 435-123-546-23- ISBN (local): 009-123-546-23 - ISBN: 890-793-324-xx
- أما في حالة وجود مصطلحي "Local" أو "International" فقط، سجل الثاني :
- ISBN (local): 009-123-546-23 - ISBN (international): 009-123-546-23

- إذا وجدت فى نهاية الرقم كلمات مثل "Perbook" أو "Hardbook" ، لا يتم كتابة هذه الكلمات ضمن الرقم مثل

- ISBN: 009-123-546-23(hardbook) :

- حيث يتم تسجيل الرقم بدون الكلمة hardbook كما يلى : 009-123-546-23
- يمكن الحصول على ISBN من تسجيلة الفهرسة الخاصة بالكتاب التي تم إعداده كنموذج للفهرسة أثناء النشر في الصفحة التي تلى صفحة العنوان .
- يتم كتابة الرقم العام GENERAL NUMBER في العمود الثاني .
- إذا كان للكتاب أكثر من نسخة، يتم كتابة كل الأرقام العامة لكل النسخ في نفس الخانة مفصولاً بين كل منها بشبه شارحة (:) .
- لاستيراد تسجيلات الفهرسة - بالإضافة إلى تسجيل الرقم العام ورقم الاستدعاء للنسخ مباشرة أثناء عملية الاستيراد - يتم عمل الآتي :

 - 1- التأكد من أن الموقف الحالى هو مكتبة أو فاعلة من مكتبة .
 - 2- إنشاء ملف نصي بحيث يتم كتابة رقم الـ ISBN ووضع شارحة (:) ثم الرقم العام ثم رقم الاستدعاء مفصولاً بيدهما بعلامة (\$) ثم شبه شارحة (:) وبيان النسخ التالية . حيث يكون بالشكل التالي :

- رقم الاستدعاء للنسخة الثانية \$ الرقم العام للنسخة الثانية ; رقم الاستدعاء \$ الرقم العام : ISBN .
- عند انتهاء المكتبات المشتركة بالمشروع من تجميع البيانات المطلوبة عن الكتب، يتم إرسالها على البريد الإلكتروني المخصص لذلك من قبل إدارة المشروع أو تسليمها على أسطوانة CD ROM .
- يقوم فريق العمل المركزي بالمشروع بمراجعة هذه البيانات ثم تحويلها إلى ملفات .
- يتم تقسيم هذه الملفات إلى عدد ملائم من الملفات يحمل كل ملف ما لا يزيد على (1000) تسجيلة .
- يتم إجراء عملية استيراد البيانات من خلال برنامج FLS .

(هـ) الإدخال للموقع بالجامعات .

فيما يلى جدول يوضح نشاط الإدخال للموقع بالجامعات الـ 15 إضافة إلى المجلس الأعلى للجامعات .

جدول رقم (5) نشاط الإدخال للموقع مرتبًا حسب النشاط

م	النشاط	الجامعات	عدد العنوانين	عدد النسخ
1	المجلس الأعلى للجامعات		669436	1451415
2	جامعة الإسكندرية		117454	262935
3	جامعة أسيوط		36006	217604
4	جامعة المنصورة		97243	186340
5	جامعة الزقازيق		65313	182021
6	جامعة المنوفية		47322	112788
7	جامعة عين شمس		42917	68316
8	جامعة بنها		34292	67960
9	جامعة طنطا		29843	59755
10	جامعة المنيا		14770	59543
11	جامعة قناة السويس		45080	58895

58431	20576	جامعة سوهاج	12
46518	32052	جامعة كفر الشيخ	13
32866	19780	جامعة جنوب الوادى	14
29540	17970	جامعة الفيوم	15
7650	4887	جامعة بنى سويف	16

النتائج والتوصيات

(1) النتائج :

1- جميع العاملين فى تجمع المكتبات الجامعية المصرية مؤقتون ما يفقد التجمع ميزة الخبرة بالعمل نظراً لعدم الاستمرار فيه . فالعاملون فى التجمع تعوزهم المعرفة والخبرة المكتسبة للتعامل مع المصادر الإلكترونية لأنهم يمثلون الخط الرابع فى العمالة خلال سنتين فقط، وبعد التعاقد معهم وتدريبهم يتركون العمل لمكان آخر يعملون فيه بصفة دائمة .

2- تبين عدم وجود لائحة خاصة بالتجمع، وكذلك عدم وجود لائحة خاصة تنظم التعامل مع المصادر الإلكترونية فى المكتبة الرقمية التابعة للتجمع .

3- اعتمدت سياسة اختيار المصادر الإلكترونية على تجميع قائمة بكل العناوين التي شارك أو شاركت فيها المكتبات الجامعية بصرف النظر عن مدى أهميتها لتلك المكتبات، وهناك مجلات توقفت المكتبات عن الاشتراك فيها . وربما يكون قد ثبت عدم الحاجة إليها فى تلك المكتبات، لكن المكتبة الرقمية لم تحاول البحث عن أسباب التوقف عن الاشتراك فى هذه المجالات .

4- تجديد الاشتراكات السنوية فى المصادر الإلكترونية يعتمد على إحصائيات الاستخدام . وعلى الرغم من أن بعض الإحصائيات السابقة تشير إلى ندرة الاستخدام، فإن الاشتراكات فى تلك المصادر ما زالت مستمرة .

5- عند الاشتراك فى مصدر إلكترونى لأول مرة، يتم الاشتراك فيه لمدة ثلاثة شهور كتجربة يتم بعدها دراسة إحصائيات الاستخدام خلال فترة الثلاثة شهور ، وهذه الفترة غير كافية حتى يعلم المستفيدين بهذا الاشتراك ويعودوا على استخدامه، وبالتالي فإن معظم الاشتراكات سوف يتم إلغاؤها لأن نتيجة الإحصائيات سوف تكون ضعيفة وغير دالة .

6- تبين عدم وجود سياسة مكتوبة لدى المكتبة الرقمية لمراجعة التراخيص بشكل دوري .

7- تبين عدم وجود سياسة مرتبطة بالأرشيف من حيث صيانته أو إعداده إعداداً فنياً من قبل المكتبة .

8-تبين عدم وجود نموذج موحد للتراخيص يستخدم من قبل المكتبة الرقمية في جميع الاشتراكات الخاصة بالمصادر الإلكترونية، وأن العملية تعتمد على اتجهادات المسؤولين عن المكتبة وعلى اتجهادات الموردين في كل حالة تعافق على حدة .

9- بالنسبة لحفظ الأرشيفي للسنوات السابقة للمجلات التي لم تشرك فيها المكتبة، تبين أنه لم يتم التفاوض على شراء نسخة منه من قبل المكتبة على الرغم من أهميته، خصوصاً بالنسبة للمجلات الأساسية والضرورية للجامعات الأعضاء في التجمع .

10- بالنسبة لأرشيف المصادر الإلكترونية، تبين أن بعض الموردين يتيح الدخول على أرشيفه للمجموعات التي اشتركت فيها المكتبة الرقمية طوال العمر، ولكن هناك موردين لا يحتفظون بالأرشيف بعد فترة من الزمن، وذلك لعدة أسباب من بينها عدم حصولهم على حق الوصول من جانب البائعين أو تغيير نشاطهم أو تركهم المجال .

11- هناك تغير في تنفيذ المرحلة الأولى من خطة ميكنة المكتبات الرقمية الجامعية بسبب عدم توافر الأيدي العاملة المدربة في عدد من المكتبات، وتأخر توريد الأجهزة التي يتم العمل عليها .

12- تبين تأجيل تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع الميكنة، وذلك بسبب تأخر المرحلة الأولى، وعدم وجود مصادر تمويل لهاتين المرحلتين .

13- حتى الآن، لم يتم الانتهاء من تطوير وتحديث بعض مكونات نظام المستقبل المستخدم في ميكنة أنشطة المكتبات الجامعية .

14- مازال العمل جارياً في إدخال بيانات الرسائل الجامعية الموجودة في شبكة المعلومات بجامعة عين شمس، ولم يبدأ بعد إدخال بيانات الرسائل المقتناة بمكتبة الرسائل الجامعية بجامعة عين شمس، ولا بيانات الرسائل في معظم الجامعات المصرية .

15- يتم إدخال البيانات من قبل طلاب (فقط) في معظم الجامعات، مما ينتج عنه أخطاء كثيرة في العمل .

16- هناك قصور في تقديم الخدمة للمصادر الإلكترونية في بعض الكليات بالجامعات وفي بعض المكتبات المركزية أيضاً . كما أن هناك نقصاً واضحاً في استخدام قواعد بيانات المستخلصات والنصوص الكاملة المتخصصة (مثل قاعدة بيانات Wilson Humanities) من قبل الجامعات .

17- أحد أهداف المكتبة الرقمية هو الحصول على أعلى معدلات الإفادة من المصادر الإلكترونية المتاحة للمؤسسات المشاركة في التجمع . وقد تبين انخفاض مستوى الإفادة في بعض الجامعات، وخاصة ذات الكثافة العالية لأعداد أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا، مثل جامعتان : عين شمس وحلوان والإسكندرية (أمجد عبدالهادى الجوهرى، 2008 : ص24) . كما تبين تدني معدلات الإفادة، من حيث متوسط نصيب الفرد بالجامعات المركزية عنها بالجامعات الإقليمية (خالد عبدالفتاح، 2008) .

18- تبين وجود علاقة ضعيفة بين مجموعة المصادر الإلكترونية المتاحة لمجتمع الباحثين بالجامعات المصرية والمصادر الإلكترونية المتاحة للباحثين بالجامعات العالمية (خالد عبدالفتاح، 2008).

19- أحد الأهداف الأساسية من إنشاء تجمع المكتبات الجامعية المصرية هو توفير قنوات متعددة لأعضاء هيئة التدريس والطلاب بالجامعات المصرية الأعضاء في التجمع للوصول إلى احتياجاتهم المعلوماتية التي تخدم العملية التعليمية والبحثية . وحتى الآن، لم يتم تدريب طلاب المرحلة الجامعية الأولى، ولا طلاب الدراسات العليا، على استخدام المصادر الإلكترونية المتاحة من خلال المكتبة الرقمية . كما أن الاستفادة من هذه المصادر حالياً تقتصر على أعضاء هيئة التدريس ومعاونיהם فقط .

20- وعلى الرغم من أن ذلك يعد أحد أهداف التجمع، تبين عدم عقد أي مؤتمر حتى الآن في نطاق تخصص المكتبات وعلم المعلومات .

ويتضح من العرض السابق أن تجمع المكتبات الجامعية المصرية مازال في طور البداية، وأنه يحتاج إلى الكثير من الجهد لتطويره .

(2) التوصيات :

1- ضرورة عمل لائحة تنظم العمل في تجمع المكتبات الجامعية المصرية، وكذلك لائحة تنظم التعامل مع المصادر الإلكترونية التي تقتنيها أو تشتراك فيها المكتبة الرقمية .

2- يجب أن تكون هناك عمالة دائمة في التجمع، وذلك بالإضافة للعماله المؤقتة وبحيث يتم وضع شرط جزائي في العقد يكفل الحفاظ على استمرارية العماله .

3- يجب دراسة المصادر المتوفرة بالجامعات المصرية (تقليدية أو إلكترونية) ودراسة الفجوات ومدى الحاجة إلى هذه المصادر، على أن يتم تحديد الاشتراك أو عدم الاشتراك فيها بعد ذلك .

4- ضرورة رسم سياسة لاختيار المصادر الإلكترونية تعتمد على الاحتياجات الفعلية للباحثين المصريين وطبيعة المجتمع المصري .

5- يجب عمل نموذج موحد لتراخيص المصادر الإلكترونية يتم استخدامه في جميع الاشتراكات الخاصة بالمصادر الإلكترونية من قبل المكتبة الرقمية لتجنب الحاجة إلى المراجعة الفنية والقانونية لكل ترخيص، واختصار الوقت الضائع في المراجعة .

6- ضرورة وضع سياسة مكتوبة لمراجعة تراخيص المصادر الإلكترونية بشكل دوري من قبل المكتبة الرقمية.

7- ضرورة تفاوض المكتبة الرقمية على شراء حق الاحتفاظ بالأرشيف الخاص بالسنوات السابقة، وخصوصاً بالنسبة للمجلات الأساسية والضرورية للجامعات الأعضاء في التجمع .

- 8- ضرورة وضع سياسة واتباعها بالنسبة للأرشيف من حيث صيانته وإعداده إعداداً فنياً من قبل المكتبة .
- 9- ضرورة تقديم خدمة توفير الوثائق من خلال المكتبة الرقمية .
- 10- يجب أن تقوم الجامعات الأعضاء في التجمع بالإعلان بكل الطرق (ملصقات - ندوات - مؤتمرات - تدريب...الخ) عن المصادر الإلكترونية التي تشتراك فيها المكتبة الرقمية وعن طرق استخدامها بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والطلاب والباحثين، بالإضافة إلى الاستفادة من اللقاءات التدريبية التي تتم عن طريق إدارة التجمع بشكل أفضل .
- 11- ضرورة السماح للطلاب بالاستفادة من المصادر الإلكترونية التي تنتهي أو تشتراك فيها المكتبة الرقمية، وخصوصاً طلاب الدراسات العليا، وذلك بعد تدريسيهم على استخدامها .
- 12- يجب أن يحرص التجمع على تلافي أوجه القصور في تقديم خدمات المكتبة الرقمية الموجودة في بعض الكليات الجامعية وببعض المكتبات المركزية .
- 13- ضرورة توفير التمويل اللازم لتنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة في ميكنة المكتبات الجامعية مشاركة بين الجامعات الأعضاء في التجمع ومشروع ICTP .
- 14- ضرورة مراجعة التسجيلات (ضبط جودة التسجيلات) من قبل متخصصين حتى يخرج العمل بصورة سلية.
- 15- ضرورة الانتهاء من تطوير وتحديث نظام المستخدم في ميكنة أنشطة المكتبات الجامعية حتى تتم عملية الميكنة بطريقة مرضية وسريعة .
- 16- الاهتمام بعقد المؤتمرات والندوات في نطاق تخصص المكتبات والمعلومات .
- ### المصادر
- أمجد عبدالهادى الجوهرى (يناير 2007) . استخدام الباحثين المصريين للدوريات الإلكترونية فى قواعد بيانات النص الكامل : دراسة حالة على الإفادة من مشروع المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات بمصر. -الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج 14، ع 27. - ص ص 13-33.
- أمل وجيه حمدى (2006) . تنمية وإدارة مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومرافق المعلومات المصرية : دراسة لواقع والتخطيط للمستقبل / إشراف محمد فتحى عبدالهادى، بول سولومون . - الجize: أ. حمدى .- 510ص.- أطروحة (دكتوراه) قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
- أمل وجيه حمدى (2007) . المصادر الإلكترونية للمعلومات : الاختيار والتنظيم والإتاحة في المكتبات . - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . - 246 ص .
- تجمع المكتبات الجامعية المصرية (2006) . تقرير عن مشروع المكتبات الرقمية خلال شهر فبراير .
- تجمع المكتبات الجامعية المصرية (2006) . تقرير عن مشروع المكتبات الرقمية خلال شهر مارس .
- تجمع المكتبات الجامعية المصرية (2006) . تقرير رقم 3 عن المكتبات الرقمية . - 1 مايو .

- تجمع المكتبات الجامعية المصرية (2006) . تقرير رقم 4 عن المكتبات الرقمية . - 28 يونيو .
- خالد عبدالفتاح (2008) . تأثير مقومات مشروع المكتبة الرقمية للجامعات المصرية على معدلات الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية . - قيد النشر .
- شريف كامل شاهين (2000) . مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومرافق المعلومات / تقديم محمد فتحي عبدالهادى . - القاهرة : الدار المصرية اللبنانية . - 251 ص .
- شعبان خليفة (1991) . قاموس البنهاوى الموسوعى فى مصطلحات المكتبات والمعلومات . - ط تذكارية . - القاهرة : العربي للنشر والتوزيع . - 469 ص .
- عبدالمجيد بوعزة (فبراير / يوليو 2005) . المكتبات الرقمية القضايا الفكرية . - مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج 11 ، ع 1 . - ص ص 77 - 100 .
- وزارة التعليم العالى (سبتمبر 2007) . إنجازات وطموحات مشروع تطوير نظم وتقنولوجيا المعلومات ICTP . - القاهرة : الوزارة . - 55 ص .

- Allen, B. & Hirshon, A. (March 1998). Hanging together to avoid hanging separately.
- Information Technology and Libraries. – p. 36-44.
- Anderson, Douglas (March 2006). Allocation of costs for electronic products in Academic Library consortia. -College and Research Libraries. – p. 123-135.
- Anglada, L & Comellas, N. (2002). What's fair? pricing models in the electronic era. – Library Management,23 (4/5). – p.227-233.
- Ball, David (2003). Public Libraries and the consortium purchase of electronic resources. – The Electronic Library, vol. 21, No. 4. – p.301-309.
- Breeding, Marshall (January 2004) . The Many facets of managing electronic resources. – Information Today,vol. 24, No. 1. – p. 1-4 .
- Burke, Rick (2007). SCELC'S Consortial approach to electronic resource management.–Available at:
www.library-yale.edu/preifla2007/papers/burke.pdf.visited(1/5/2008)19p.
- Chartron, Ghislaine (June 2001). Electronic resources and documentary Consortia: a survey of French scientific institutions. – Journal of Librarianship and Information science, 33(2). – p. 85-97.

- Collins, Maria(2005). Electronic resource management systems: Understanding the players and how to make the right choice for your library.-Serials Review, 31.- p.125-140.
 - Cox, John (2000). Developing model licenses for electronic resources : Cooperation in a Competitive world. – Library Consortium Management: An International Journal, vol. 2, No. 1. – p.8-17.
 - Grover, Diane & Fons, Theodore (2004). The Innovative electronic resource management system: a development partnership. – Serials Review, 30.–p. 110-116.
 - Hall, Robert B. (2004). M25 Consortium of Academic Libraries – library Co – operation in the South East of England.– Available at:
www.iatul.org/doclibrary/public/conf proceedings/2004/robert20hall.pdf
visited(10/5/2008)11:37pm.
 - Hiremath, Uma (2001). Electronic Consortia : resource sharing in the digital age. – Collection Building, vol. 20, No. 2. – p. 80-87.
 - Ianuzzi, Patricia (1998). Kaleidoscope or chaos: the reference librarian as pattern – maker. – Paper 23 for the Reference and User Services Association of the ALA. – p. 1-8.
 - ISO – 690-2 (1997). Information and Documentation. Bibliographic References : Part2: Electronic documents or parts thereof. Geneva: International organization for standardization.
- نقاً عن : أمل وجيه حمدي (2007). المصادر الإلكترونية للمعلومات : الاختيار والتنظيم والإتاحة في المكتبات . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية . - ص 26.
- Kasprowski, Rafal (Aug/Sep. 2006). Recent developments in electronic resource management in libraries. –Bulletin of the American Society for Information Science and Technology. – p. 1-5.
 - Kasprowski, Rafal(Aug/Sep. 2007). Standards in electronic resource management. – Bulletin of the American Society for Information Science and Technology. – p. 32-37.

- Kopp. J. (1998). Library Consortia and information technology : The past, the present, and the promise. –Information Technology and Libraries, vol. 17, No. 1. p. 7-12.
- Kupryte, Rima & Segbert – Elbert, Monika & Bernal, Isabel (2005). The eIFL. net Initiative : access and management of electronic resources by library consortia in developing and transition countries. – Serials Review, 31. – p. 256-260.
- McGeary, Timothy M. & Hartman, Joseph C. (2006). Electronic resource management: A Multi- period capital budgeting approach.–The Engineering Economist, 51.–p.325-346.
- Naun, Chew Chiat & Braxton, Susan M. (2005). Developing recommendations for consortial cataloging of electronic resources: lessons learned. – Library Collections Acquisitions & Technical Services, 29. – p. 307-325.
- Nfila, Reason Baathuli & Darko – Ampem, Kwasi (2002). Developments in Academic Library Consortia from the 1960s through to 2000: a review of the literature. - Library Management, vol. 23, No. 4/5. –p. 203-212.
- Okerson, Ann. (October 1996). What Academic Libraries need in electronic content licenses: Presentation to the STM Library Relations Committee, STM Annual General Meeting, October 1, Serials Review, 22 (4). – p. 65-69.
- Payne, L. (1998). The Wasshington research library consortium: a real organization for a virtual library. –Information Technology and Libraries, vol. 17, No. 1. – p. 13-17.
- Potter, W. (1997). Recent trends in statewide Academic Library Consortia. – Library Trends, vol.45, No. 3. – p. 416-434.
- Ramos, Mila M. & Ali, Kamsiah Mohd (2005). Maximizing library resources through consortial subscriptions : the case of the CGIARLIS consortium. – IAALD Quarterly Bulletin, 1/2. – p. 5-9.
- Reitz, Joan M. (2004). ODLIS – Online Dictionary for library and Information Science. – London : Libraries Unlimited. – Available At :
[<http://www.lu.com/odlis/odlis-.cfm.visited\(29/5/2008\)>](http://www.lu.com/odlis/odlis-.cfm.visited(29/5/2008))

- Rowse, Mark (2003). The Consortium site license : A sustainable model. – Libri, vol. 53. – p. 1-10.
- Sadeh, Tamar (2004). Developing an electronic resource management system : verde from EX Libris. – Library Quarterly, 14. – p. 322-334.
- Sadeh, Tamar & Ellingsen, Mark (2005). Electronic resource management systems: the need and the realization. – New Library World, vol. 106, No. 5/6. – p. 1-12.
- Scigliano, Marisa (November 2002). Consortium purchases : case study for a cost-benefit analysis. – The Journal of Academic Librarianship, vol. 28, No. 6. – p. 393-399.
- Shachaf, Pnina (2003). Nationwide library consortia life cycle. – Libri, vol. 53. – p. 94-102.
- The Wikipedia : The free encyclopedia (2008). – Available at : <http://en.wikipedia.org/wiki/consortium>.visited(1/5/2008).
- Wilson, Amanda J. (April 2004). Digital preservation and Academic Library consortia: A Case study of the triangle research libraries network consortial licenses. – North Carolina: Chapel Hill. – 61p. – A Master's paper for the M.S. in L. Sdegree.
- Wynne, Peter M. (2005). The Nowal netlibrary E – Book collection: a case study of a consortial agreement. – New Review of Academic Librarianship, vol. 11, No. 1. – p. 81-94.

ملحق رقم (1) قائمة مراجعة

أولاً : بيانات عامة :

- الجهة التابع لها .
- أهداف التجمع .
- نشأة التجمع .

ثانياً : الجوانب المالية والإدارية :

- جهاز التنسيق الذي يتولى الإشراف على التجمع .
- عضوية التجمع .
- موازنة التجمع .
- اللوائح المنظمة لعمل التجمع .

ثالثاً : المكتبة الرقمية :

- (1) نشأتها وأهدافها .
- (2) المقتنيات :

عناوين الدوريات المطبوعة التي كانت مقتناة بالجامعات المصرية عند بدء التجمع .

إجمالي عدد المصادر الإلكترونية بالتجمع حالياً .

أشكال المصادر الإلكترونية المقتناة بالتجمع .

اختيار المصادر الإلكترونية .

التعاقدات التي تمت .

(3) تراخيص استخدام المصادر الإلكترونية :

مدى المرؤنة بالإضافة أو الحذف أو التعديل في بنود اتفاقية الترخيص .

الحفظ الأرشيفي للمصادر الإلكترونية المقتناة أو التي تشتراك فيها المكتبة .

سياسة المكتبة المرتبطة بالأرشيف الإلكتروني .

(4) التدريب :

الجهات التي تم التدريب فيها .

- الفئات التي تم تدريبيها .

- المؤتمرات التي عقدها المكتبة .

(5) الإتحاد :

بدء الإتحاد .

رابعاً : مشروع ميكنة المكتبات الجامعية المصرية :

الهدف من المشروع .

- تطوير النظام الآلي المستخدم في إدارة المكتبات .

- التدريب :

الجهات التي تم التدريب فيها .

- الدورات التدريبية التي تمت .

- التجميع والإدخال :

بالنسبة للكتب باللغة الإنجليزية .

- بالنسبة للدوريات باللغة العربية .

- بالنسبة للرسائل الجامعية .

- نشاط الإدخال للموقع .